A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.57
29 November 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد قدرت (نائب الرئيس)	(العراق)
ثم :	السيد غاربا (الرئيس)	(نيجيريا)
ثم :	السيد غوتيريز (نائب الرئيس)	(كوستاريكا)

الحالة في كمبوتشيا [٣١] (تابع)

(أ) تقرير الامين العام

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64427/A ١٤٦١ز(٨٩)

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد قدرت (العراق) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥ .

البند ٣١ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في كمبوتشيا

(أ) تقرير الأمين العام (A/44/670)

(ب) مشروع قرار (A/44/L.23)

الرئيس : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول أود أن أذكّر السادة المندوبين بأنه بموجب القرار المتخذ هذا الصباح ، ستغلق قائمة المتكلمين حول هذا البند الساعة الرابعة من مساء هذا اليوم .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما بحثت قضية كمبوتشيا خلال الدورة الثالثة والاربعين ، داعب العديد منا الأمل في أنها ستكون المرة الاخيرة التي تبحث فيها الجمعية العامة هذه الحالة ، ولقد عززت بعض التطورات الايجابية خلال الاثني عشر شهرا الماضية أملنا هذا . كما أن اجتماعات جاكرتا غير الرسمية كانت أحداثا ذات دلالة في هذه العملية . والقمة السوفياتية الصينية حملت في ثناياها امكانيات جديدة للتوصل إلى حل سياسي مبكر لمشكلة كمبوتشيا . ورغم أن تحقيق تقدم جوهري مثير من الاجتماعات بين ساموديك نورودوم سيهانوك والسيد هون سين لم يكن متوقعا ، فقد اعتبرت تلك الاجتماعات مثالا آخر على السعي الجدي لتحقيق الحل السياسي .

وفي ظل هذه الخلفية نجد أن عقد المؤتمر المعني بكمبوتشيا في باريس في نهاية شهر تموز/يوليه من هذا العام أثار تطلعات واهتمامات عالمية واسعة النطاق ، وانتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق تقديرنا لحكومة فرنسا على اتخاذها هذه المبادرة الجسورة ، رغم الشكوك إزاء التوقيت الخاص بالتسوية السياسية على أساس انه غير مؤات . إن الموافقة العامة على المبادرة الفرنسية تعد بحد ذاتها إشادة بصدق الرغبة الفرنسية في وضع حد لسنين عديدة من الحرب والدمار والمعاناة في كمبوتشيا .

إن مؤتمر باريس لم ينجح في إنهاء مأساة كمبوتشيا . مع ذلك ، فإن صون الجهود يرغمنا على تجنب تسمية ذلك اخفاقا . لقد أوضح المؤتمر بجلاء ان البديل الوحيد للتسوية السياسية التفاوضية الشاملة يتمثل في اختبار القوة بين الأطراف الكمبوتشية المتصارعة . والثمن الواضح لذلك بالنسبة لشعب كمبوتشيا يحتم على المجتمع الدولي أن يواصل استكشاف كل السبل ، وفرض كل الضغوط الممكنة للتوصل إلى حل شامل يمكن شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير وذلك بشكل نزيه ومنصف ودون أي تدخل أو ارهاب .

إن ما يزيد على عقد من تركيز الانتباه الدولي على كمبوتشيا أوضح بجلاء أن المفاوضات ينبغي أن ترمي إلى تحقيق هدفين . الهدف الأول هو انشاء آلية رقابة دولية فعالة تحت رعاية الأمم المتحدة للاشراف على الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كمبوتشيا والتحقق منه ؛ والانسحاب الكامل الذي يتم التحقق منه للقوات الأجنبية شرط ضروري لبداية أي تدبير سياسي لتطبيع الحالة . والهدف الأساسي الثاني للمفاوضات ينبغي أن يكون إنشاء حكومة انتقالية برئاسة الأمير سامديك نورودوم سيهانوك ، تضم الأحزاب الرئيسية الأربعة المعنية ، بانتظار نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة . إن الأمير سيهانوك ، ذلك الوطني العظيم ، هو الزعيم الكمبوتشي الوحيد الذي يمكنه أن يرعى المصالحة الوطنية بما يتجاوز بكثير التحزب والخلافات القائمة في ذلك البلد . وقيام ائتلاف مؤقت رباعي الأحزاب تحت قيادة الأمير هو الترتيب الوحيد الممكن التطبيق الذي يمكن أن يكفل تجنب حدوث حرب أهلية دموية في كمبوتشيا بعد انسحاب القوات الأجنبية .

لقد أحاط وفدي علما بالاعلان الفييتنامي إكمال انسحاب قواته في أيلول/سبتمبر من هذا العام . وهذه الخطوة كان يطالب بها منذ أمد طويل كشرط أولي للشروع في عملية السلام الكمبوتشية . نحن نرحب بالاعلان الفييتنامي ، ولكننا نشعر أن الانسحاب لن يسهم اسهاما هاما ووجيها صوب عملية السلم إلا إذا تم تحت اشراف ورقابة دوليين محايدين . ومسألة المستوطنين الفييتناميين المربكة هي ايضا مرتبطة ارتباطا لا تنفصم عراه بالانسحاب . وقد كرس مؤتمر باريس اهتماما لا يستهان به لهذا الجانب من المشكلة .

إن الاشتراك النشط للأمم المتحدة في الاشراف على انسحاب القوات ووقف اطلاق النار والانتخابات والتحقق من هذه الأمور يحظى بمؤازرة عالمية تقريبا . ومن العسير فهم الحجة القائلة بأن الأمم المتحدة قد اتخذت موقفا متحيزا ازاء المسألة برمتها . فطوال عقد ما برحت الجمعية العامة تؤكد من جديد ، وبأغلبية ساحقة ، انطباق المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي أرساها القانون

الدولي على الحالة في كمبوتشيا . وفييت نام ذاتها هي أفضل من يمكن أن يقدر قيمة هذه المبادئ ، بالنظر إلى تجربة تاريخها القريب . ولقد نقل الامين العام إلى مؤتمر باريس استعداد الامم المتحدة أن تقدم قدرتها على تنظيم وإدارة آلية رقابة دولية فعالة ومحايدة خدمة للشعب الكمبوتشي . لقد اكتسبت الامم المتحدة على مر السنين ثروة من التجارب والخبرات في هذا المجال . ووفد بلادي يؤيد تأييدا تاما إعلان الامين العام ويقف على أهبة الاستعداد للتعاون معه في هذا الشأن .

إن الإطار اللازم للتسوية التي من شأنها أن تفضي إلى إقامة كمبوتشيا المستقلة وذات السيادة وغير المنحازة قد حدده أيضا المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وبصفة نيبال عضوا في اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي ، فإنها تكرر عزمها على المساهمة بكل ما في وسعها بحثا عن تسوية عادلة ودائمة . وفي هذا الصدد أود أن أشيد بسعادة السيدة أبسا كلود دياللو رئيسة اللجنة المخصصة ، على جهودها المستمرة لتسهيل التوصل إلى حل شامل .

كما نقدر أيما تقدير الجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) ، لتشجيع التوصل إلى تسوية شاملة . ونبدي اعجابنا بالمساعدة والمأوى اللذين توفرهما الحكومة الملكية لتايلند للاجئين الكمبوتشيين . إن بلدان آسيان ما فتئت تسعى وراء تحقيق أهداف السلم والمصالحة في كمبوتشيا ضمن الاطار الاوسع لتوافق الآراء الدولي ، ومشروع القرار A/44/L.23 ، المطروح امام الجمعية ، يجسد هذا التوافق في الرأي . وانطلاقا من هذه الاعتبارات شارك وفدي في تقديم مشروع القرار . ونأمل أن يحظى مشروع القرار هذا ، كما حظيت مشاريع قرارات مماثلة في الماضي ، بموافقة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الامم المتحدة .

ختاما ، أود أن أكرر نداءنا إلى جميع الاطراف المعنية بأن تضع المصلحة العليا للأمة الكمبوتشية فوق المصالح والمكاسب الحزبية . إننا نشهد اليوم تغيرات في المواقف والادراكات التي كان من العسير تصورها منذ عام واحد فقط . وهذه التغيرات التي تتطور بسرعة في الحالة الدولية قد زادت احتمالات ايجاد الحل السلمي للعديد من الصراعات الاقليمية القائمة . ونأمل أن تتمكن الاطراف الكمبوتشية

وفييت نام ، بالعمل معا ، من انتهاز الفرصة التي وفرها المناخ الجديد الحاصل في الحالة الدولية لانهاء هذه المأساة المطولة .

السيد ويلينسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تواجه الجمعية العامة مرة أخرى هذا العام مهمة محاولة المساعدة على حل الصراع الطويل المأساوي القائم في كمبوديا . لقد شهدت هذه المنطقة من العالم صراعا مستمرا بشكل أو بآخر ومعاناة انسانية مستمرة منذ قرابة نصف قرن .

وفي هذا السياق كانت السنة الماضية حافلة بالمفارقات . فلقد شهدت عددا من التطورات الايجابية - بعضها استمر السعي وراء تحقيقه عدة سنوات - ومع ذلك ، فإن السلم لا يبدو أقرب منالا . ولقد كانت سنة من التوقعات التي اثيرت والآمال التي خابت والمؤتمرات التي ظهر فيها أن طفرات كبيرة أصبحت في متناول يد الساعين إلى إقرار السلم ، ولكن تعين علينا في نهاية المطاف أن نقبل بمكاسب ثانوية فحسب .

ولكن في وسط جميع خيبات الأمل والاحباطات ، هناك متسع لبعض التفاؤل بأننا في وضع أفضل بكثير للتقدم بقضية السلم اليوم مما كنا عليه في هذا الوقت منذ عام . وهناك حدثان أو عمليتان رئيسيتان تبرزان الحدث الأول هو إعلان انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا ، وهو تحرك كانت هذه الهيئة تسعى إلى تحقيقه منذ أمد بعيد . ونحن نرحب بهذا التحرك حتى في الوقت الذي نلحظ فيه أن التحقق من الانسحاب عن طريق آلية رقابة دولية مقبولة سيكون مطلوبا إذا أردنا أن تكون جميع اطراف الصراع راضية بأن الانسحاب كان فعلا انسحابا كاملا .

والحدث الثاني هو سلسلة المؤتمرات : أولا ، اجتماعا جاكرتا غير الرسميين وبعد ذلك مؤتمر باريس للسلم تحت الرئاسة المشتركة لفرنسا واندونيسيا - وهما البلدان اللذان قاما بعمل شاق من أجل إقرار السلم . وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه هذه المؤتمرات من التقريب بين أطراف الصراع إلا تقريبا هامشيا ، فإنها انجزت الكثير من العمل الأساسي وحددت الكثير من العناصر التي ستكون ضرورية للتوصل إلى التسوية الشاملة .

تلك التسوية الشاملة هي ما يجب أن نسعى إليه الآن . والعناصر المثالية لهذه التسوية - والتي سأذكرها بايجاز لأنها واردة بجميع شروطها في وثائق أخرى - ينبغي أن تتضمن : أولا ، وقف اطلاق النار ؛ ثانيا ، إنشاء آلية رقابة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة للاشراف على عملية الانتقال ؛ ثالثا ، التحقق الدولي الفعال من الانسحاب التام لجميع القوات الأجنبية ؛ رابعا ، ضمانات محكمة تحول دون عودة سياسات وممارسات فترة الخمير الحمر المدانة عالميا ؛ خامسا ، وقف كل الامدادات العسكرية الأجنبية إلى جميع الطوائف الكمبودية ؛ سادسا ، النهوض بالمصالحة الوطنية ، مع الاعتراف بالدور الفريد المؤهل له الأمير نورودوم سيهانوك دون غيره ؛ سابعا ، سلطة إدارية مؤقتة تعالج ترتيبات فترة ما بين وقف اطلاق النار وإقامة حكومة منتخبة ؛ ثامنا ، اجراء انتخابات حرة وديمقراطية تؤدي إلى عقد جمعية تأسيسية لصياغة مشروع دستور جديد وتشكيل حكومة جديدة ؛ تاسعا ، ضمانات دولية تكفل سيادة الدولة الكمبودية واستقلالها وسلامتها الاقليمية ومركزها كدولة محايدة وغير منحازة ، وعدم التدخل في شؤونها ؛ عاشرا ، تهيئة ظروف مواتية للعودة المأمونة للاجئين ولإعادة تعمير كمبوديا .

هناك جانب من جوانب التسوية الشاملة تلتزم به استراليا ، وأود أن اشدد عليه هنا بشكل خاص ، وهو مسألة عودة ، أو عدم عودة ، عناصر الخمير الحمر إلى الحكم . فكلنا نتذكر الفظائع التي ارتكبتها حكومة بول بوت ضد شعبها . إن هلاك مليون نفس - بل ربما أكثر - يمكن عزوه مباشرة إلى سياسات وممارسات الابادة الجماعية التي ارتكبها نظام بول بوت عن طريق الاعدام المباشر وممارسات السخرة التي جعلت الشعب الكمبودي يعمل حتى الموت ، والسياسات الأخرى التي استحال معها أن يظل الناس على قيد الحياة .

ونحن نرحب باستخدام الأمين العام لهجة قاطعة وصريحة في تقريره عندما قال إن "سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالميا" المشار إليها في تقرير سابق" هي في الواقع "سياسات وممارسات الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨" (A/44/670 ، الفقرة ٣١)

لا شك في أن العالم ما زال ينظر بخوف وكراهية إلى جماعة بول بوت القيادية للخمير الحمر . ولا شك ايضا في أن تلك الجماعة لو تمكنت ، بشكل أو بآخر ، من الاستيلاء على السلطة فسيتلاشى تماما حق الشعب الكمبودي في تقرير المصير . ومن الامور الاساسية إقامة الظروف التي تحول بينهم وبين ذلك .

إلا أن حكومتي قبلت ، ولكن بعد تردد كبير ، فكرة أن يسمح بعودة بعض عناصر الخمير الحمر التي لم تتورط مع المجموعة القيادية في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ ، إن كانت على استعداد لان تضع سلاحها وتعيش حياة طبيعية في البلد . ذلك أن الواقع الحالي في كمبوديا هو أن القتال لن يتوقف وأن التسوية لن تتأتى ما لم يتسن ايجاد دور ما في عملية التسوية للعناصر المقبولة إلى حد ما بين الخمير الحمر .

ولكن لب المعضلة هو كيفية التصالح معها وكبح جماحها في الوقت ذاته . وجوهر المسألة هنا هو الموازنة بين مدى حتمية استمرار الصراع الدموي في حالة استبعاد الخمير الحمر من عملية التسوية ، مقابل الامكانية الحقيقية لتفادي مزيد من اراقة الدماء في حالة اشراكهم . ودخولهم في العملية يقتضي ، بطبيعة الحال ، أن يقترن بترتيبات مناسبة لوقف اطلاق النار وبضمانات وتأكيدات وآليات للمراقبة لكفالة عدم تمكينهم في المستقبل من أن يمارسوا مرة أخرى نفوذهم الشرير الذي مارسوه في الماضي .

هناك حاجة أيضا إلى النظر على المدى الابعد ، والعمل على ايجاد تسوية تمكن جنود الخمير الحمر من أن يلقوا سلاحهم وأن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع ، بدلا من أن يظلوا الى الابد جماعة من المنبوذين تشن مقاومة متفرقة في أصقاع نائية من البلاد . وذلك يقتضي دعم المصالحة بين جميع الاطراف .

في الماضي شجبنا التدخل الاجنبي المسلح في كمبوديا ، ورفضنا محاولات فييت نام لتبرير غزوها لكمبوديا . وما زلنا نفعل ذلك . ولكننا قلنا في بياننا في العام الماضي أن أي حل لابد أن يتضمن عنصرين أساسيين : أولا ، رحيل فييت نام ؛ ثانيا ، عدم عودة قيادة بول بوت إلى الحكم . والآن وقد لمسنا تقدما في العنصر الاول ، يتعين على المجتمع الدولي أن يتأكد من تحقيق العنصر الثاني أيضا .

المفهوم ضمنا أن التسوية الشاملة تعني أن كل عناصر المشكلة قابلة للحل . وهذه العناصر تشمل ، بالطبع ، مسألة مقعد كمبوديا في الامم المتحدة ، وإنشاء آلية مراقبة دولية تحت اشراف الامم المتحدة . واستراليا لا تقبل ادعاء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ولا إدارة فنوم بنه التي يرأسها السيد هن سن ، بانها حكومة كمبوديا ، وقد امتنعت عن التصويت عندما طرحت مسألة مقعد كمبوديا آخر مرة في الجمعية العامة في سنة ١٩٨٣ . ونحن نفترض أن يكون هناك تغيير في شغل المقعد كجزء من التسوية الشاملة . فإما أن يعلن أن المقعد سيظل شاغرا ، أو أن سلطة مؤقتة ستشغله ، إلى أن تسفر الانتخابات عن اقامة حكومة شرعية تحتل مكانها الصحيح في هذه الهيئة .

إن تأييد استراليا لفكرة انشاء آلية مراقبة دولية تحت اشراف الامم المتحدة كان واضحا وقاطعا في مؤتمر باريس . إلا أن المهام التي توخاها المؤتمر لتلك الآلية ، من حيث نطاقها ومدى تعقدها ، ستقتضي أن تكون ادارة هذه الآلية حكيمة ، إذا أريد لها أن تكون فعالة ، وسيتطلب الامر أيضا أن تكون مسؤولة امام المجتمع الدولي إذا كان المطلوب ضمان حيادها . وهذه المنظمة وحدها هي التي تمتلك السلطة والخبرة والأجهزة التي تكفل هذا الحياد .

ويرى وفدي أنه إذا اريد أن تكون التسوية دائمة ، فلابد أن تكون شاملة وأن تضم كل العناصر التي أشرت إليها والتي يشار إليها في مشروع القرار المعروض علينا . إلا أنه في الوقت الذي نعمل فيه على ايجاد مثل هذه التسوية الشاملة ، يجب ألا ندخر جهدا لكي نكفل ألا تزداد معاناة الشعب الكمبودي في فترة الانتقال . ويتعين علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون تصعيد القتال أثناء انعقاد المحادثات الرامية إلى ايجاد التسوية . ولابد أيضا أن نبذل أقصى طاقاتنا لمنع تفاقم الصراع - وهذا يتضمن شتى من قد تكون لديهم النية في إمداد أي من الاطراف بأسلحة جديدة .

والواقع أن وفدي يؤمن بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون قاطعا في تأييد أي تدبير من شأنه تخفيف البؤس الذي حل بالشعب الكمبودي . وهكذا يكون واجبنا أن نحاول

قدر المستطاع لا أن نمنع تصعيد القتال فحسب ، بل أن نشجع أيضا على وقف اطلاق النار أثناء البحث عن حل شامل . فلا المنطق يسمح لنا ولا الاعتبارات الانسانية بأن نقول إن زيادة مستوى القتل ينبغي تثبيطها أما مستوى القتل الحالي فهو مقبول . وإذا أردنا أن نمنع أي امداد جديد بالسلاح فمن المنطقي أيضا أن نمنع التدفقات الحالية . إن تأييد هذه التدابير الفورية - مثل وقف اطلاق النار ووقف امدادات السلاح الخارجية - التي من شأنها تخفيف معاناة الشعب الكمبودي ، يتماشى تماما مع التركيز على التسوية الشاملة .

في الاشهر الماضية نشط عدد من الحكومات في استكشاف احتمالات تسوية مبكرة للمشكلة الكمبودية . ونحن نرحب بإسهامها . ولكن ينبغي ألا يغرب عن بالنا أن عقودا من الشكوك والريب المتبادلة تكمن في لب المشكلة . لهذا لابد من توجيه الجهود الدولية نحو بناء الثقة بين الطوائف الكمبودية في الالتزامات والترتيبات الدولية التي تدعم وتضمن الحلول التوفيقية التي تتوصل إليها فيما بينها .

ومع زيادة احتمالات التوصل إلى تسوية نهائية ، يتعين على المجتمع الدولي أن يركز انتباهه بشكل متزايد على كيفية مساعدة كمبوديا على إعادة التعمير بعد الحرب ، وتسهيل عودة اللاجئين . وقد قطعت لجنة إعادة التعمير والتوطين في مؤتمر باريس شوطا بعيدا في هذه العملية بالاتفاق على مبادئ عامة تتصل بالاهداف والفترة الزمنية وتنسيق الجهود الدولية . وقد اتفق على أن هناك حاجة إلى إعادة التعمير على مرحلتين : المرحلة الأولى لإعادة التأهيل ، وتركز على المساعدة الانسانية ، والمرحلة الثانية ، بعد الانتخابات ، لاعادة التعمير وتركز على التنمية طويلة الاجل .

كذلك وضعت اجراءات الاعادة إلى الوطن ببعض التفصيل . وينبغي تقديم أوسع تأييد دولي ممكن لتنفيذ هذه التدابير ، وذلك لكفالة تنفيذها تنفيذا فعالا فور التوصل إلى تسوية سياسية . وقد قام برنامج الامم المتحدة الانمائي بعمل مفيد في تقدير احتياجات اعادة التعمير في كمبوديا ، ونحن نرحب بهذا الاسهام . واستراليا ستبني على هذا العمل لدى تطوير نهجها بالنسبة للمساعدة المقدمة إلى كمبوديا في المستقبل .

ومن أجل التوصل إلى حل شامل لمشاكل كمبوديا ، ينبغي أن تبدي الاطراف الكمبودية على اختلافها ، ومساندوهم الرئيسيون ، قدرا أكبر من المرونة والاستعداد للتوفيق لمصلحة تحقيق السلم . ويتعين على هذه الهيئة والدول الأعضاء فرادى أن تمارس الضغط على جميع الاطراف وتحاول اقناعها من منطلق أخلاقي لكي تبدي المرونة وتتوصل إلى ذلك الحل . والانباء الاخيرة عن تجدد القتال تكسب طابع الالحاح للنداءات الموجهة من أجل الاستئناف المبكر للمفاوضات الحقيقية . ولنأمل أن يكون بمقدورنا في الاشهر المقبلة أن نلمس ذلك التقدم الذي استعصى تحقيقه على نحو يبعث على الاحباط الشديد خلال الاشهر الماضية ، وأن تكون هذه هي المرة الاخيرة التي يدرج فيها هذا البند في جدول أعمالنا .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الاعضاء الـ ١٢ في المجموعة الاوروبية .

تتناول الجمعية العامة الحالة في كمبوديا للسنة الحادية عشرة على التوالي . إذ لم تنعم تلك الارض ، التي لا تزال مسرحا لصراع دموي والتي عانت ، في غضون عشرين سنة ، من الحرب الاهلية ومن دكتاتورية دموية عنيدة ومن الغزو الاجنبي ، بأي قدر من السلم ومناقشتنا اليوم تمكن المجتمع الدولي من التعبير عن تعاطفه وتضامنه مع الشعب الكمبودي .

والدول الاثنتا عشرة ، إذ تشعر بالتشجيع من جراء المؤشرات الايجابية التي برزت خلال العام الماضي ، ترى أنه من الملح كل الالحاح الآن تحقيق حل سياسي شامل يمكن كمبوتشيا من تحقيق مركز يلبي تطلعات شعبها ، والعمل من أجل اعادة التعمير في ظل السلم والاستقرار .

وعلى الرغم من أن كمبوتشيا لا تزال تعاني من حالة من الاضطراب بسبب الحرب ، اتسم العام الماضي بأحداث جديدة مشجعة . من بينها نذكر قرار فييت نام سحب جميع قواتها من كمبوتشيا قبل ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . إن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بناء على مبادرة أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) قد أدانت ، بتأييد من الدول الاثنتي عشرة ، غزو القوات الفييتنامية لكمبوتشيا - وهذا الغزو يعتبر حقا أحد الأسباب الرئيسية للصراع . ولهذا رحبت الدول الاثنتا عشرة باعلان الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية ، وترى أن مغادرتها ، إذا تم التحقق منها ، يمكن أن تكون أحد أسس التسوية السياسية الشاملة . وتلاحظ الدول الاثنتا عشرة ، مع ذلك ، أنه لا تزال توجد خلافات في الرأي حول نطاق انسحاب القوات الأجنبية ، وأن احتلال كمبوتشيا على يدي فييت نام قد ترك آثاره في المنطقة . وأخيرا فإنها تأسف لأنه بسبب عدم وجود تسوية سياسية شاملة لم يتسن التحقق من الانسحاب أو الاشراف عليه من جانب آلية مراقبة دولية مقبولة للمجتمع الدولي .

وفضلا عن ذلك ، اتخذت بضع مبادرات خلال الأشهر الأخيرة على الصعيد الدبلوماسي . وفي هذا الصدد ، أحاطت الدول الاثنتا عشرة ، مع الاهتمام ، بعقد اجتماع شان في شباط/ فبراير في اطار عملية اجتماعات جاكرتا غير الرسمية . كذلك فإنها ترحب بالجهود المستمرة للأمين العام وممثله الخاص المبذولة في نطاق مساعيهما الحميدة .

وترى الدول الاثنتا عشرة أن الدورة الأولى للمؤتمر المعني بكمبوديا في العاصمة الفرنسية في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣٠ آب/أغسطس تعتبر خطوة هامة جدا في السعي من أجل ايجاد حل سلمي . وهذا المؤتمر الدولي ، تحت الرئاسة المشتركة لاندونيسيا وفرنسا ، قد جمع جميع أحزاب الخمير والبلدان المعنية مباشرة ؛ كما حضره الأمين العام للأمم المتحدة . وفي حين لم يتسن التوصل إلى الاتفاق ، فقد تمخض المؤتمر عن عناصر ايجابية كثيرة . وقد أحاطت الدول الاثنتا عشرة علما بوجه خاص بالاعلان الذي اعتمده المشتركون في نهاية المؤتمر . فقد ناشدوا الرئيسين مواصلة

مشاوراتهما ، راجين أن تؤدي هذه المشاورات في الوقت المناسب إلى عقد اجتماع آخر للمؤتمر يتمخض هذه المرة عن خاتمة ناجحة . ومن المهم جدا أن تستمر عملية التفاوض .

وقد درست الدول الاثنتا عشرة باهتمام كبير مشروع القرار المعروض من جانب بلدان "آسيان" . ومشروع هذا العام يؤكد عن حق على البحث عن تسوية سياسية شاملة ذات مكونات مترابطة تماما تضمن استقلال كمبوديا وسيادتها وسلامتها الاقليمية وحيادها .

لن أتناول تفصيلا جميع الجوانب الممكنة لهذه التسوية ، بيد أنني أود أن أبرز خمس نقاط نعتبرها أساسية .

أولا ، إلى جانب التحقق من انسحاب القوات الأجنبية ، ينبغي وقف اطلاق النار ، مع وجود طرائق تجعل من الممكن تفادي استئناف الأعمال القتالية . وأثناء وقف اطلاق النار ، ينبغي وقف تزويد المتحاربين بجميع أشكال المساعدة العسكرية الخارجية .

وفضلا عن ذلك فإن التسوية لن تكون دائمة إلا إذا كفلت المصالحة الوطنية بين الكمبوديين . وترى الدول الاثنتا عشرة ، على غرار المجتمع الدولي برمته ، أن الأمير نورودوم سيهانوك ، الذي يلتف حوله جميع الكمبوديين والذي حارب بشجاعة وإصرار لسنوات طويلة في سبيل استقلال وحرية بلاده ، ينبغي أن يضطلع بدور قيادي في هذا الشأن . ويشعر المرء بوجه عام أنه سيتعين على الأمير سيهانوك أن يترأس السلطة المؤقتة التي ستعد كمبوديا لاجراء انتخابات حرة في ظل مراقبة دولية .

وفضلا عن ذلك ، فإن الدول الاثنتي عشرة مقتنعة اقتناعا راسخا بأن هذه التسوية ينبغي أن تضمن ألا يعود إلى السلطة هؤلاء المسؤولون عن السياسات والممارسات التي نفذت في كمبوديا في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ . وما فتئت الدول الاثنتا عشرة تعبر عن رفضها الكامل للخمير الحمر وبول بوت المسؤولين عن إبادة مئات الالاف من الكمبوديين . وهي لن تقبل مطلقا الخمير الحمر في أي شكل من الأشكال .

نعرف أن مناقشة قانونية وسياسية أجريت للبحث عن أصح تعبير لوصف أنشطة ذلك النظام المقيت . وترى الدول الاثنتا عشرة أن تعبير "ابادة" بالمعنى المعتاد ليس قويا جدا ويمكن في الواقع أن ينطبق على عدد من الممارسات التي استخدمت .

وفي المقام الرابع ، ينبغي لاي حل شامل أن يحدد شروط العودة الطوعية للاجئين الكمبوديين والاشخاص المشردين ، وخاصة أولئك المقيمين في مراكز الاستقبال على امتداد الحدود التايلندية - الكمبوتشية . وينبغي أن يتسنى لهؤلاء الافراد العودة إلى كمبوديا في ظل أفضل ظروف ممكنة من الامان والامن والكرامة وينبغي أن تُقدم اليهم جميع أشكال المساعدة اللازمة .

والمجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء يعبرون مرة اخرى عن التزامهم بالاستمرار في جهودهم لمساعدة اللاجئين الكمبوديين ، وخاصة عن طريق برامج تنسق في اطار عملية الامم المتحدة للاغاثة على الحدود .

والدول الاثنتا عشرة تؤيد الانشطة التي يقوم بها الامين العام في هذا المجال وممثله الخاص لشؤون اللاجئين ، الذي ماتزال مهمته صعبة . وهي ترحب بالعمل الذي تقوم به مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وتلاحظ أن هذه المسألة بحثت بعناية في مؤتمر باريس وأسفرت عن اتفاق عام .

وأخيرا ، فإن هذه التسوية الشاملة ، اذا أريد لها أن تكون مجدية ومستمرة ، ينبغي أن تكون موضع متابعة كافية من قبل آلية رقابة دولية . ولقد لاحظت الدول الاثنتا عشرة اتفاق جميع الاطراف المعنية على اقامة هذه الآلية ، ولكنها لاحظت أيضا الخلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بالسلطة التي ستتولى مسؤولية هذه الانشطة . فالدول الاثنتا عشرة ، مثل غالبية البلدان ، تقدر المنافع المؤكدة في اضطلاع الامم المتحدة بهذه المهمة ، نظرا للخبرة والمؤهلات التي تتمتع بها الامم المتحدة في هذا المجال والفشل الواضح الذي منيت به الآليات المرتجلة التي انشئت في الماضي في ذلك الجزء من العالم .

وليس في الحوادث التي نشهدها حاليا ما يدحض هذا النهج . ولن يؤدي القتال المستمر الى تمكين طرف من الاطراف من تحقيق النصر الحاسم الذي يأمل فيه . فحل النزاع الكمبودي لن يتحقق بالوسائل العسكرية ، وانما يتحقق من خلال المفاوضات وحدها .

وتعتبر الدول الاثنتا عشرة أن مشروع القرار الذي قدمته بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يتمشى الى حد بعيد مع هذه الاهداف التي ذكرتها . وبالتالي فإنها في وضع يؤهلها لتأييده ، وتكرر الدول الاثنتا عشرة دعمها للانشطة التي تقوم بها تلك المجموعة الاقليمية .

وتأمل الدول الاثنتا عشرة في أن تنال كمبوديا مرة أخرى نعمة السلم والاستقرار في أقرب وقت . ولن يتم استعادة السلم والاستقرار أبدا ما لم تتحقق تسوية شاملة تنهي الحرب الاهلية والاحتلال الاجنبي وتقضي الى الابد على التهديد الذي يمثله الخمير الحمر .

وينبغي قبل أي شيء أن نعمل على زيادة الزخم الذي ولدته مفاوضات مؤتمر باريس المعني بكمبوديا وأن نحافظ عليه . فمن شأن ذلك أن يساعد تحقيق الآمال التي مازالت ضعيفة في عودة السلم الى ذلك البلد الذي طالت معاناته . كما أن هذا الاحتمال سيجعل من الممكن وضع برنامج دولي للمساعدة في إعادة بناء كمبوديا وتطويرها وتيسر المجموعة والدول الاعضاء فيها المشاركة في هذا البرنامج .

اسمحوا لي الآن أن أقول بضع كلمات باسم البلد الذي يضطلع ، مع اندونيسيا ، برئاسة مؤتمر باريس المعني بكمبوديا .

لقد انعقد المؤتمر في باريس في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه الى ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام ، عندما عُلّق بانتظار أن تأتي الظروف المؤاتية لاستئنافه على نحو مفيد .

واذا كانت فرنسا قد اتخذت هذه المبادرة ، بالتنسيق مع اندونيسيا ، فإنما فعلت ذلك نظرا للروابط التاريخية والعاطفية التي تربطها بكمبوديا ، والاحترام العميق الذي تكنه للأمير سيهانوك . وعلاوة على ذلك ، فإن تحليلنا للوضع دفعنا لأن نعتقد أن مثل هذا الاجتماع قد يكون مفيدا في التوصل الى حل للمشكلة الكمبودية .

ولقد كان انعقاد المؤتمر وسير الأحداث فيه ايجابيا في نواح متعددة . فللاول مرة ، وافقت الأطراف الاساسية المعنية بالصراع بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الجلوس الى نفس الطاولة ومناقشة كل جوانب المشكلة . ثم توصل المؤتمر الى اتفاق بشأن تنظيم أنشطته ، مما أدى الى انشاء ثلاث هيئات عمل مكلفة على التوالي بالتحقيق الدولي ، والضمانات ، واعادة البناء ومسائل اللاجئين . والى هذا ، فقد تم انشاء هيئة مخصصة تتكون من رئيسين بالتناوب والأطراف الكمبودية الأربعة ؛ إلا أنه بعد مشاورات مع الأطراف الكمبودية ، أصبح بامكان الرئيسين بالتناوب دعوة أي عضو آخر في المؤتمر لحضور اجتماعات الهيئة المخصصة التي تضطلع بمعالجة مسألة الوفاق الوطني . وأخيرا ، تم انشاء لجنة تنسيق لمتابعة أنشطة جميع هذه الهيئات .

وكذلك اتفق خلال الدورة الوزارية الاستهلالية ، بناء على طلب الامين العام ، على أن تقوم بعثة استطلاع تابعة للامم المتحدة بزيارة المنطقة . وقامت تلك البعثة بالفعل بزيارة كمبوديا .

وأخيرا ، فإن الاعمال المكثفة التي قامت بها مختلف أجهزة المؤتمر سمحت بتحديد مجموع المشاكل والحلول الممكنة ، وفي بعض الحالات البدء في التقريب بين وجهات النظر المختلفة .

وفي النهاية ، اذا كان مؤتمر باريس لم يتمكن من التوصل الى نتائج ايجابية وتامة ، بالرغم من هذا التقدم ، فذلك لأن المشاركين فيه وجدوا أن الحل الشامل وحده هو الكفيل بالوفاء بتوقعاتهم . وأيضا - ولماذا لا نواجه الحقيقة ؟ - فالارادة السياسية الشاملة التي كان بمقدورها التغلب على كل هذه المشاكل لم تبرز في الدورة الاولى .

ومع ذلك ، فقد وافق المشاركون في المؤتمر ، لكي يُظهروا اصرارهم على السعي للتوصل الى حل ، على اطالة أمد العملية التي كانت قد بدأت ، مما يتيح المجال لعقد اجتماع محتمل في المستقبل لمؤتمر باريس في الوقت المناسب .

السيد هيرست (انتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أؤيد مجددا الاهتمام الذي تبديه السلطات الفرنسية التي تعمل ، بالتنسيق مع اندونيسيا ، على متابعة المشاورات واستمرار الحوار . ولن ندخر أي جهد يمكن أن يساعد المفاوضات من السير قدما والنجاح في النهاية ، وتمكين الشعب الكمبودي من العيش ثانية في سلام ووئام .

في آب/أغسطس عام ١٩٨٩ انعقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا في باريس ، برئاسة مشتركة بين كل من فرنسا واندونيسيا . وكان المؤتمر خطوة مهمة في عملية طويلة ومضنية لايجاد حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية . كما كان المؤتمر نقطة وسطى فيما كان لحد الآن سنة من الانشطة الدبلوماسية الهامة المتعلقة بكمبوتشيا . ولسوء الحظ ، فإن الاعمال الحربية بين الفضائل المتحاربة المتعددة لم تنته . ومع

ذلك ، فإن المجتمع الدولي قد شعر بالارتياح ازاء الامكانية الواقعية الموجـــودة الآن والتي تستهدف وضع نهاية لمعاناة الشعب الكمبوتشي الذي ارهقته الحرب .

وعلى الامم المتحدة ، ادراكا منها لمركزها وسلطتها وخبرتها العملية فـــي الاشراف على آلية فعالة للرقابة الدولية ، تكون محايدة وموثوقا بها ، أن تسعـــى للحفاظ على هذا الزخم الدبلوماسي . وعلينا اليوم أن نمسك بزمام المبادرة في ايجاد حل يضع نهاية لسفك الدماء وازهاق الارواح وبذلك نسمح لشعب كمبوتشيا ان يحقق الســلام مع نفسه ومع جيرانه .

مع أن كمبوتشيا بعيدة جغرافيا عن الكاريبي إلا أننا نتشاطر معها مبدءا تعتز به جميع الدول كبيرة كانت أم صغيرة ، متقدمة أم نامية : وهو حق تقرير المصير غير القابل للتصرف . ويبدو أن هذا الحق انتهك عندما غزت قوات أجنبية كمبوتشيا واحتلتها . وتاريخ منطقتنا يعلمنا أنه اذا استهزئ بقواعد القانون الدولي الاساسية دون عقاب فإن الحماية التي توفرها هذه القواعد تتضاءل ويتعرض أمن جميع الدول ذات السيادة للخطر .

يسود مداولاتنا شعور بالاستعجال ، ولكن لا ينبغي لنا أن ندع فورية عملنا أن تدفعنا الى تقديم حلول لا تأخذ بالاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية . وحكومة بلدي تعتقد أن مشروع القرار A/44/L.23 ، الذي قدمته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وشاركنا في تقديمه ، والذي يشبه قرارات قدمت تحت هذا البند وحظيت بتأييد المجتمع الدولي الساحق على مدى الـ ١٠ سنوات السابقة ، يشتمل على العناصر المتكاملة اللازمة لحل منصف للمشكلة الكمبوتشية . لذلك نحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على تأييد مشروع القرار . فهو يوفر لنا الوسائل الضرورية لتحقيق تسوية سياسية شاملة وحقيقية مقبولة للأمة الكمبوتشية والشعب الكمبوتشي .

ترى حكومة بلدي أن أي تسوية سياسية شاملة وحقيقية ينبغي لها أن تأخذ بالاعتبار الجوانب الخارجية والداخلية المتصلة بالمشكلة الكمبوتشية . ولابد لهذه التسوية أن تشتمل على عنصرين ، ولابد من توفر كليهما اذا كنا لا نريد لحق كمبوتشيا في تقرير المصير أن يداس بالاقدام .

أولا ، يتعين انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا انسحابا كاملا وتاما وعلى نحو يمكن التحقق منه . وقد كان هذا ، وينبغي أن يكون على الدوام ، عنصرا أساسيا لاي تسوية شاملة . وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام وفّر لنا إعلان سحب القوات الاجنبية نهائيا من كمبوتشيا سببا للارتياح . إلا أننا نشعر بشيء من القلق لعدم تمكن أية وكالة دولية مستقلة ، مثل الامم المتحدة ، من التحقق من الانسحاب . ويوجد خلاف حول عدد القوات الاجنبية التي كانت موجودة في كمبوتشيا أصلا ، وتتراوح التقديرات

بين ٠٠٠ ٥٠ الى ٠٠٠ ١٠٠ جندي . ولابد من حل هذا التباين ، وينبغي قيام وكالة دولية موثوق بها بالتحقيق فيما تقوله التقارير من استمرار وجود قوات أجنبية كبيرة ، على شكل جنود متخفين بوصفهم مدنيين ، أو مستوطنين .

ثانيا ، ننادي بتسوية داخلية تنطوي على مصالحة وطنية فيما بين جميع الأطراف الكمبوتشية بزعامة الأمير نورودوم سيهانوك . ويتعين أن تتيح التسوية الداخلية هذه لشعب كمبوتشيا ممارسة حق تقرير المصير من خلال انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية . ولدى حكومة بلدي اقتناع راسخ بأن لشعب كمبوتشيا الحق الأخلاقي والسياسي غير المنقوص ليقرر من ينبغي أن يحكم بلده . وأفضل ضمان لهذا هو اجراء انتخابات تحت اشراف دولي . وأية محاولة لاستبعاد أي طرف كمبوتشي من الانتخابات ستؤدي الى استمرار الصراع في كمبوتشيا .

إن موقفنا واضح . فنحن لن نقبل بعودة سياسات وممارسات الماضي القريب التي أدينت عالميا . وقد نجم النزاع الحالي عن عوامل متعددة ، من ضمنها وجود قوات أجنبية على التراب الكمبوتشي . وعليه ، يقع على عاتق جميع الأطراف المعنية عبء عكس النتائج التي أدت الى التدخل في كمبوتشيا . والتسوية السلمية الشاملة التي تتيح لشعب كمبوتشيا ممارسة حق تقرير المصير غير القابل للتصرف ، كما هي مجسدة في مشروع القرار A/44/L.23 ، خطوة ضرورية . وعليه ، فإن حكومة بلدي ستؤيد مشروع القرار المتعلق بكمبوتشيا وذلك كما فعلت بالنسبة لقرارات مماثلة في الماضي . ونحن نؤمن بقوة بأن اعتماده وتنفيذه فورا من جانب جميع الأطراف المعنية يوفر أفضل وسيلة لانهاء المأساة في كمبوتشيا . ولذلك ، فإننا نحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على تأييده .

السيد انغفلت (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كانت عملية تسوية الصراع في كمبوتشيا آخذة في التبلور ببطء عندما نظرت الجمعية العامة في الحالة في ذلك البلد لآخر مرة في العام الماضي . وقد تعززت الآمال في إمكانية التوصل الى تسوية سلمية لانهاء ما يزيد على ٢٠ عاما من العداء المستمر ، بما في

ذلك فترة الاربع سنوات ، من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٨ ، التي ارتكبت فيها أعمال الابادة الفظيعة على يد نظام بول بوت . وقد ترتب على الحرب والتدخل الاجنبي معاناة كبيرة وتدمير البنى الاساسية للبلد وتدمير اقتصاده . ولمدة عقدين تقريبا ، حُرمت كمبوديا من حقها في الحرية والسيادة والسلامة الاقليمية .

من المؤكد أن العملية السلمية عملية صعبة . ويعزى ذلك الى أسباب الصراع المعقدة والعميقة الجذور ، والى انعدام الثقة الذي تراكم . ولذلك ، يتعين تقدير التقدم الذي أحرز حتى الآن .

تود حكومة السويد أن تعرب عن تقديرها لجهود اندونيسيا التي لا تكل في شن مبادرات اقليمية مثل اجتماعي جاكارتا غير الرسميين ، وترتيب العديد من اللقاءات الدبلوماسية مما مهد الطريق لعقد مؤتمر باريس المعني بكمبوديا الذي انعقد بمبادرة مشكورة من فرنسا . ونحن نود أن نعرب عن تأييدنا للجهود المستمرة التي يبذلها الرئيسان بالمناوبة لاستئناف مؤتمر باريس على أي نحو يعتبر مناسبا للابقاء على زخم عملية السلم .

من التطورات الهامة التي أعقبت مؤتمر باريس إعلان فييت نام أنها سحبت جميع قواتها من كمبوديا . ونحن نرحب في هذا الاعلان . ومن المستصوب أن يؤكد هذا الانسحاب من خلال تحقق دولي . فمن شأن هذا التحقق أن يعيد الى العملية السلمية زخمها .

تقدر حكومة السويد دور الأمين العام في ممارسة مساعيه الحميدة والتقييم المتوازن للحالة في كمبوتشيا المعروض في تقريره . ونحن نشاطره قلقه إزاء التقارير الواردة عن زيادة الأعمال العدائية في كبموديا خلال الأسابيع الماضية . وفي حين أنه أحرز بعض التقدم ، من المقلق جدا أن يكون هناك خطر من أن تحاول الأطراف التأثير على المفاوضات السياسية بالوسائل العسكرية . ونؤيد كليا اقتناع الأمين العام بأنه لا يمكن حل المشكلة عسكريا ، وأن السلم والمصالحة الوطنية لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال استئناف عملية التفاوض في وقت مبكر .

إن للجمعية العامة دورا هاما في العملية السلمية . ومن الهام للغاية استخدام سلطة الأمم المتحدة الأدبية على نحو بناء للنهوض بالعملية السلمية الدائرة .

في دورة الجمعية العامة الثالثة والاربعين كان من دواعي سرور حكومة بلدي أنها شاركت في تقديم مشروع القرار المتصل بالحالة في كمبوتشيا . ومنذ أن غزت فييت نام كمبوديا وحكومة بلدي تؤيد استمرار القرار السنوي المتصل بالموضوع .

إن القرار المتوازن والبناء يمكن أن يحدث تأثيرا إيجابيا في عملية التفاوض . ونأسف أن مشروع القرار المقدم هذا العام لم يف بتطلعاتنا . فهو لا يعترف بالقدر الكافي بالتطورات التي طرأت في العام المنصرم .

ويمكن اغتنام هذه الفرصة أيضا لتمهيد السبيل أمام مشاركة الأمم المتحدة . ويمكن ، في رأينا ، أن تلعب الأمم المتحدة دورا حاسما في تنفيذ عملية السلم . فالأمم المتحدة وحدها هي التي تتمتع بالخبرة والقدرة اللازمة لتنفيذ هذه المهمة الشاملة ، كما أن الموقف في كمبوديا سيستدعي دونما شك آلية للمراقبة يمكنها أن تشمل التحقق من انسحاب القوات الأجنبية والإشراف على وقف إطلاق النار ووقف إمدادات الأسلحة الأجنبية . هذا بالإضافة إلى أنه بإمكان الأمم المتحدة أن تشارك في الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وإجرائها .

يجب أن يتمثل أحد الأهداف الأساسية لعملية السلم في ضمان عدم استعادة السلطة من جانب الجهات المسؤولة عن أعمال الإبادة الفظيعة التي اقترفها نظام الخمير الحمر في الأعوام من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ . ولن تعترف السويد على الإطلاق بأي دور للخمير الحمر في مستقبل كمبوديا . وإن إدراك الحقائق التاريخية المروعة ومطامح الخمير الحمر التي لم تتنازل عنها قيادتهم الحالية يمثل السبب الرئيسي الذي يكمن وراء قرار الحكومة السويدية بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا العام . لقد أعرب الرأي العام في السويد وفي بلدان ديمقراطية أخرى بقوة عن اشمئزازه من احتمال عودة الخمير الحمر . وهذا رد فعل سليم لا يمكن أن تتجاهله حكومتي ولن تتجاهله .

ونظرا للحالة المعقدة السائدة في كمبوديا ترحب الحكومة السويدية بأية مبادرة أو خطوة يمكن أن تقربنا من التسوية . ومن أهم المبادرات في هذا السياق المبادرة التي قدمها رئيس وزراء تايلند ودعوة الحكومة الإندونيسية إلى عقد اجتماع غير رسمي بهذا الخصوص . ويجب تنفيذ عملية السلم والسماح للشعب الكمبودي بممارسة حقه في تقرير المصير بكل حرية .

وأود أن أذكر أن موقف السويد ينطوي على أنه لا يمكن ، في الظروف الراهنة ،

اعتبار أية حكومة ممثلا شرعيا للشعب الكمبودي . ويستند الاستنتاج المنطقي لهذا الموقف إلى عدم وجود أية مجموعة مؤهلة لتمثيل دولة كمبوديا في الامم المتحدة .

وستكون هناك حاجة إلى المساعدة الدولية للاجئين حتى يستتب السلم وتستقر الأوضاع الطبيعية في كمبوديا . وستواصل السويد تقديم الدعم إلى برامج المساعدة الإنسانية الكمبوتشية ، بما في ذلك البرامج التي تنفذ داخل كمبوديا . وسنأخذ بعين الاعتبار النداء الذي وجهه الامين العام إلى الدول الاعضاء لكي تضمن توفير الاحتياجات الأساسية للاجئين والمشردين وتمويل البرامج الجديدة تمويلا كاملا . وستتخذ السويد موقفا إيجابيا إزاء النداءات الداعية إلى تقديم الدعم إلى برنامج الامم المتحدة لمساعدة كمبوديا بعد استتباب السلم .

يتضمن تقرير الامين العام عن الحالة في كمبوتشيا تقارير مشجعة بشأن التطورات الإيجابية فيما يتعلق بزيادة البرامج المخصصة لمساعدة اللاجئين بالإضافة إلى الترتيبات من أجل تحسين الحالة الامنية للسكان على الحدود . ومن الجلي أن تحسين التعاون فيما بين الأطراف المعنية سيظل أمرا ضروريا لقيام الامم المتحدة بمهمتها في توفير الأغذية والخدمات الطبية للسكان الخمير على الحدود . ونرحب بالأعمال التحضيرية الجارية لتيسير عمليات إعادة توطين السكان التي نأمل أن تتم عما قريب .

لا يمكن تسوية الصراع في كمبوديا إلا عن طريق بذل الجهود التعاونية من قبل كل الأطراف المعنية . وقد أسهم مؤتمر باريس إسهاما هاما في عملية السلم . وسلط الضوء على أن المجتمع الدولي يتحمل أيضا المسؤولية عن الصراع . ونأمل أن تجرى الاتصالات المباشرة المستمرة بين الأطراف بروح توفيقية تضمن التوصل إلى تسوية سلمية في كمبوديا .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : من العناصر الاساسية للحالة الدولية التي بدأت تتخذ مظهرا جديدا التقدم صوب تسوية النزاعات في العالم . وهذه العملية لا تخلو من التعقيد . فهي تستدعي بذل جهود دؤوبة من أجل القضاء على ما خلفه الماضي من ظروف مؤسفة وشك

وريبة بين الأطراف في المواجهة والاشتباكات . مع ذلك ، تكتسب العملية زخما وهي تعبّر عن إدراك المجتمع الدولي المتزايد لوحدة عالمنا اليوم وتكافله ورغبة الأطراف في حل مشاكلها كشركاء عن طريق الحوار ، وذلك بالعمل على مستوى فردي أو ثنائي أو متعدد الأطراف .

وتشمل هذه العملية الإيجابية أيضا المشكلة الكمبودية التي أُحرز بشأنها بعض التقدم في مجال تحديد السبل الكفيلة بحل المشكلة كما بينت ذلك التطورات التي حدثت في العام الماضي . ولن نبالغ في القول إن مناقشة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين للمشكلة الكمبودية تجري في مناخ يختلف اختلافا جذريا عن الحالة التي سادت مناقشتنا لهذه المسألة في الدورة السابقة للجمعية العامة .

وهنا تجدر الإشارة قبل كل شيء إلى انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا في أيلول/سبتمبر الماضي . وما من أحد ينكر أن هذا يمثل عملا سياسيا - عسكريا هاما وإسهاما عمليا من جانب فييت نام في تسوية الصراع في جنوب شرقي آسيا . وقد بشر الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوديا ببدء مرحلة جديدة في تطور الحالة في هذا البلد والمنطقة المحيطة به ، ومهد السبيل أمام تحقيق المصالحة الوطنية والتوصل إلى حل شامل لمشكلة كمبوديا . وإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بضرورة أن يوفر هذا التطور زخما ملموسا لمحادثات التسوية فيما بين الخمير وعلى المستويين الإقليمي والدولي .

لقد تبلور هذا الموقف الجديد في جنوب شرقي آسيا نتيجة للجهود التي يبذلها العديد من الدول والقوى التي تتوق إلى إنهاء الصراعات القائمة في المنطقة . وقد شملت الإجراءات العملية التي اتخذت بهدف حل المشكلة الكمبودية عقد اجتماعين غير رسميين للأطراف المعنية في جاكارتا وجولات عديدة من المحادثات بين رئيس وزراء كمبوديا هون سين والأمير نوردوم سيهانوك . ونود أيضا أن نشيد هنا ببلدان الهند الصينية والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي ساعدت واقعيتها وحسن نيتها في البدء بالاتصالات بين الأطراف على المستوى الإقليمي .

وتقوم حركة عدم الانحياز أيضا بدور إيجابي في تشجيع التوصل إلى تسوية للمشكلة الكمبودية . وكما أكد المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز من جديد ، إن حركة عدم الانحياز تبذل دائما أقصى الجهود ولا تزال تعمل بهمة في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية في كمبوديا .

ومن الجهود الهامة الجارية لتخفيف حدة التوتر في كمبوديا المؤتمر الدولي بشأن كمبوديا الذي عقد في باريس في الصيف الماضي وحضره وزراء خارجية ١٦ دولة والأمين العام للأمم المتحدة ، بالإضافة إلى الأطراف الكمبودية المعنية .

لقد فتح مؤتمر باريس مرحلة جديدة في السعي نحو تسوية سياسية شاملة عن طريق الحل الوسط . فبالإضافة إلى الحوار بين أطراف الخمير الحمر والمحادثات الإقليمية جرى السعي إلى ايجاد حلول على المستوى العالمي أيضا . وبالرغم من عدم التوصل إلى اتفاقات ملموسة فقد عزز ذلك المؤتمر القاعدة أو الاعمال المشتركة المبذولة للتوصل إلى تسوية منصفة لهذا الصراع الذي طال أمده . وأكد من جديد ضرورة استمرار المجتمع الدولي في بذل الجهود الدؤوبة لحل المشكلة الكمبودية بالوسائل السياسية .

وفي رأينا أن الأهمية العملية والموضوعية للمؤتمر تكمن أيضا في أنه طور ثروة من المواد التحضيرية في شكل مسودات وثائق ناقشتها لجانه . ولا شك في أن تلك الوثائق تيسر إحراز التقدم صوب الاتفاق على المشاكل الهامة ثم التوصل إلى تسوية شاملة في نهاية المطاف .

هذه هي ، في رأينا العناصر السياسية والأدبية التي ساهمت مؤخرا في إحداث تغييرات جذرية في تسوية المشكلة الكمبودية والتي قد توفر قاعدة راسخة لمواصلة السعي إلى ايجاد حلول من الناحيتين الشكلية والمضمونية .

ونرى أن من الاساسي أن نكفل استمرار عملية المفاوضات وديناميتها بشأن المشكلة الكمبودية . وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى أن الاتحاد السوفياتي يرحب باقتراح رئيس وزراء تايلند بوجوب عقد اجتماع جديد قريبا للأطراف المعنية بالسعي إلى ايجاد تسوية .

وقد أحطنا علما أيضا بالاجتماع الاخير الذي عقد في نيويورك بين رئيسي مؤتمر باريس المعني بكمبوديا ، ويحدونا الأمل ، كما توخى البيان الختامي لذلك المؤتمر ، في أن يواصلا مشاوراتهما مع المشتركين في المؤتمر بغرض عقد دورة جديدة في وقت مناسب .

وبينما أسلّم باهمية انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا واعتبره تحقيقا لاحد الشروط الهامة لحل النزاع في الهند الصينية ، أود أن استرعي النظر إلى أن مهمة ضمان منع نظام بول بوت للإبادة الجماعية من الاستيلاء على السلطة من جديد في ذلك البلد أصبحت تحتل المقام الاول في المشكلة الكمبودية . ويجب إنجاز هذه المهمة بطريقة تستبعد أية إمكانية لعودة من أدانهم المجتمع الدولي على ارتكاب الجرائم ضد شعبهم إلى السلطة في كمبوديا .

وفي هذه المرحلة التي بلغتها تسوية المشكلة الكمبودية جرى التوصل إلى تفاهم بشأن ضرورة ايجاد حل شامل للمشكلة ، حل من شأنه أن يتضمن جوانبها الداخلية والخارجية . ونحن نوافق على هذا الرأي ونشاطر وجهة نظر الكثيرين من أعضاء المجتمع الدولي الذين يرون أن أية تسوية يجب أن تتضمن ، إلى جانب انسحاب القوات الفييتنامية ، عناصر أخرى مثل وقف التدخل الاجنبي والمساعدات العسكرية الخارجية المقدمة إلى جميع الاطراف الكمبودية ، ومنع قيام حرب أهلية ، وتوفير الضمانات الدولية لاستقلال كمبوديا وسيادتها وحيادها ، وكفالة حق شعب كمبوديا في تقرير مصيره عن طريق انتخابات عامة ، وفرض الرقابة الدولية النزيهة الفعالة لاحترام التسويات المبرمة ، وعودة اللاجئين ، وتقديم المساعدة الدولية لإعادة التعمير الاقتصادي في كمبوديا . وغني عن القول إن هذه الإجراءات من شأنها أن تساعد على تحسين الحالة في جنوب شرقي آسيا وتترك آثارا إيجابية على الحالة الدولية بصفة عامة .

وفي نفس الوقت ، لا تزال الاطراف المعنية في خلاف حول مواقفها بالنسبة لطرق حل المشاكل المعلقة في المستقبل . ونرى أن هذه المشاكل المعلقة تجعل من الضروري على الاطراف الكمبودية وجميع الاطراف المعنية أن تواصل السعي المكثف إلى حلها . ومن

الأدوار الهامة في حل الجوانب المحلية للمشكلة دور الأطراف الكمبودية . ونحن نحث الأطراف الكمبودية على الاستمرار في جهودها الدؤوبة لكفالة المصالحة الوطنية والتسامح والواقعية واتباع النهج البناءة .

ووفقا للأنباء الأخيرة زادت كثافة الاشتباكات المسلحة في بعض أنحاء كمبوديا . ويبدو أن بعض أعضاء المعارضة ما زالوا يحاولون حل المشكلة الكمبودية بالطرق العسكرية . ولكن هذه المحاولات خطيرة ولن تؤدي إلا إلى فقدان أرواح المدنيين ومعاناتهم . أنها لن تحل المسائل المتنازع عليها ، فالوعي يزداد في كل مكان في العالم بأنه لا يمكن الالتجاء إلى العنف كوسيلة لحل المشاكل الوطنية أو الدولية . وينطبق هذا تماما على الحالة في كمبوديا .

ومن الأهمية البالغة أن تمارس الأطراف الكمبودية ضبط النفس فتوقف أعمالها العسكرية وتلتزم بوقف إطلاق النار فورا انتظارا لاتمام عملية المباحثات والتوصل إلى تسوية شاملة . وتجميد توريد الأسلحة والمعدات إلى الأطراف المحاربة في كمبوديا سيكون عاملا رئيسيا يساهم في تحقيق تلك الغاية ، خاصة وأنه نظرا لسحب القوات الأجنبية الآن من كمبوديا لن يكون من المستطاع تبرير ارسال الأسلحة إلى مجموعات المعارضة بحجة لزومها لمقاومة "التدخل الأجنبي" . والواقع أن استمرار تقديم المساعدة العسكرية لهذه المجموعات سيشجع أنصار بول بوت على بذل المحاولات للاستيلاء على السلطة مرة أخرى .

ويحق للشعب الكمبودي أن يتوقع من منظمتنا أن تتخذ قرارات بناءة ترمي الى تهيئة الظروف المؤاتية للسعي الى ايجاد حل شامل للمشكلة الكمبودية ، ولعملية تفاوضية متواصلة فيما بين الخمير وعلى الصعيد الدولي .

ومما يدعو الى الأسف ، أن مشروع القرار المقدم بشأن كمبوديا الى هذه الدورة ، ما زال يعكس الى حد كبير الموقف البالي الذي كان يتبدى في الازمان الغابرة ، وإن كان يتضمن بعض العناصر الجديدة . فمن حيث المضمون السياسي والنفسي ، يتجلى بوضوح تخلف مشروع القرار هذا عن روح ومقدار التفاهم الذي تم التوصل اليه في اجتماعي جاكرتا غير الرسميين وفي مؤتمر باريس .

ومما يبعث على شديد الأسف أن مقدمي مشروع القرار يرفضون الاعتراف بانسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا ، استنادا الى الزعم بأنه تم دون رقابة دولية مناسبة ، ولو أنه يسجل للجانبين الفييتنامي والكمبودي أنهما طلبا مرارا وتكرارا ايفاد مفتشين دوليين . وبناء عليه ، قد يخلص المرء الى أن مقدمي مشروع القرار اذ يعرضون المشكلة على هذا النحو ، إنما يريدون ، في الواقع ، من فييت نام أن تعيد قواتها الى كمبوديا لا لشئ إلّا لتسحبها مرة أخرى على أن يكون ذلك في اطار تسوية شاملة . إن مثل هذا المنطق الأعوج يتجاهل الحقائق السياسية ولا يقودنا الى أي نتيجة ويزيد من صعوبة نهوض الامم المتحدة بدورها كصانعة للسلام في تسوية المشكلة الكمبودية .

ولمّا كان الامر كذلك ، لا يجد الاتحاد السوفياتي مفرا من عدم الموافقة على مشروع القرار هذا .

ونحن على اعتقاد وعلى اقتناع بأن مهمة الجمعية العامة هي انتهاج سياسة قوامها تعزيز التطورات الايجابية التي حدثت مؤخرا . ومن المهم للغاية ألّا نفقد الزخم صوب التسوية السياسية الشاملة في كمبوديا كما هو مبين في تقرير الامين العام .

ولقد أوضح الاتحاد السوفياتي ، مرارا وتكرارا ، استعداده للتعاون مع الدول المعنية الاخرى في حل المشكلة الكمبودية وفض النزاع في جنوب شرقي آسيا وهذا النهج نابع من سياستنا القائمة على تسوية الصراعات الاقليمية بالتفاوض والاساليب السياسية ، أو بعبارة أشمل على أساس مفهومنا للفكر السياسي الجديد .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدو أننا نواجه في هذه المناقشة مأزقا واضحا : فهل يجدر بنا ، ازاء الحالة غير المستقرة السائدة حاليا في كمبوديا وحولها أن نلزم جانب الحذر والكتمان ونحرص على عدم اغضاب أحد ؟ أم إنه ينبغي لنا ، في مواجهة الخطر الماثل في احتدام الاعمال القتالية التي تجلب على الشعب الكمبودي مزيدا من المعاناة ، أن نتكلم جهارا ودون مواربة ؟

الواقع أنه ليس لدينا أي خيار : فالنمسا التي ليس لها في المنطقة أي مصالح تاريخية أو غيرها ، وإنما لها اهتمامات إنسانية ، ما برحت على موقفها المبدئي الراسخ المؤيد للحل العادل والدائم للمشكلة الكمبودية . إن كون النمسا قد وافقت على تولي رئاسة المؤتمر الدولي بشأن كمبوديا حين عقد لاول مرة ، وكون ثلاثة وزراء خارجية نمساويين شغلوا ذلك المنصب ، ليس في الواقع إلاّ تعبيرا عن هذا الموقف .

وللسبب نفسه ، حرصت النمسا دوما على أن تظل على اتصال بجميع أطراف النزاع محاولة أن تبذل أقصى ما في وسعها لايجاد أساس مشترك للتفاهم . وغني عن البيان أن هذا الانفتاح على كل الجوانب يتطلب استعدادا للنظرة الموضوعية ازاء جميع المواقف ، ولمراعاة الشواغل المشروعة لدى الأطراف كافة والضغوط التي يتعين عليها التحرك في اطارها . وانني استرشد بهذه الاعتبارات في ملاحظاتي التالية .

في الوقت الذي نناقش فيه هذا البند من جدول الاعمال ، تلوح بوادر أمل . اذ يقول الامين العام في تقريره المعروض علينا :

"ما فتئت عملية الحوار والمفاوضات بشأن كمبوتشيا منذ بداية هذا العام تجمع زخما لم يسبق له نظير . وقد أسفرت المبادرات الاقليمية والمبادلات الدبلوماسية العديدة التي جرت خلال الجزء الأول من العام عن الدعوة لعقد مؤتمر باريس المعني بكمبوتشيا بمبادرة من حكومة فرنسا ومع أن السلم ، للأسف ، ظل حتى الآن بعيدا كالسراب فمن الأهمية بمكان ألاّ نفقد الزخم الذي خلقته الأنشطة الدبلوماسية المكثفة خلال الأشهر القليلة الماضية ." (A/44/670 ، الفقرة ٣٧)

والنمسا - التي ، على الرغم من اسهاماتها ومما أبداه عدد من المشاركين من اهتمام برؤيتنا ممثلين في باريس ، لم توجه اليها الدعوة - لا تعتبر أن المؤتمر قد أصاب فشلا أو نجاحا . ففي بداية المؤتمر ، أحسسنا بالتفاؤل ازاء الأنباء التي أفادت بأن جميع الأطراف اتفقت على أن هدفها هو :

"التوصل الى اتفاق شامل يقضي بانسحاب القوات الأجنبية تحت اشراف دولي ، واستعادة كمبوديا لاستقلالها وكفالة سيادتها وسلامتها الاقليمية وحيادها ؛ والنهوض بالسلم والمصالحة الوطنية في البلاد ، وإعمال حق الشعب الكمبودي في تقرير المصير من خلال انتخابات تجري تحت اشراف دولي ، واتخاذ ترتيبات لعودة اللاجئين والنازحين طوعا الى بلدهم ، وتمهيد السبيل صوب إعادة البناء الاقتصادي لكمبوديا" .

ولقد بدا ذلك مؤشرا على أن المشاركين عازمون على عدم تكرار الحلول الجزئية المجربة في أماكن أخرى . إلاّ أنه خلال مداولات المؤتمر ، تشددت المواقف وتباعدت على نحو تعذر تداركه .

ومع ذلك ، يعد مؤتمر باريس خطوة هامة في السعي الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الكمبودية . ولم يعد ما نحتاجه ، في المقام الأول ، هو انجاز اجرائي ولكن تقدم في المسائل الجوهرية .

وثمة بادرة أمل أخرى تتمثل فيما وفرته فييت نام من معلومات مفادها أنها سحبت جميع قواتها من كمبوديا في الفترة بين ٢١ و ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام . والنمسا ترحب بهذا القرار وإن كنا نفضل لو أنه ثبت عن طريق آلية فعالة للرقابة دولية تقبلها جميع الأطراف ، وتم في اطار تسوية سياسية شاملة . ومع ذلك ، يعد قرار فييت نام خطوة هامة في الاتجاه السليم ، تعزز ، في رأينا ، فرص تلك التسوية .

لقد ذكرت توا أنه في هذه اللحظة التي تناقش فيها هذا البند من جدول الأعمال ، توجد علامات تبعث على الأمل . ولسوء الحظ هناك أيضا أسباب تبعث على اليأس . فوفقا لمختلف التقارير ، تزايدت الأعمال الحربية في كمبوديا مؤخرا . ويخشى من تزايد تصعيد القتال عندما يبدأ موسم الجفاف .

والنمسا تشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره المذكور آنفا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري ، وأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتجنيب الشعب الكمبودي مزيدا من سفك الدماء والمعاناة . ونحن نشاركه أيضا اقتناعه بأن طريق العمل البناء الوحيد هو الاستئناف المبكر لعملية المفاوضات . ونفهم أن الجهود تبذل حاليا لضمان الاستئناف المبكر لعملية باريس - اذا جاز لي أن أسميها كذلك . مع ذلك ، ولكي تستأنف المفاوضات مع توفر فرصة لاحراز تقدم كبير ، من الحتمي أن تدلل جميع الأطراف المعنية على الارادة السياسية الضرورية لهذا الغرض .

وتشاطر النمسا الأمين العام تقييمه بأن :

"أهم المسائل المعلقة هي المصالحة الوطنية التي يجب أن تبدأ بوضع تعريف للترتيبات الادارية القابلة للتطبيق في الفترة الانتقالية التي تؤدي الى اجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف دولي . وفي الوقت نفسه ، ينبغي تركيز الاهتمام على طرائق وقف اطلاق النار ، خاصة فيما يتعلق بتسريح القوات العسكرية التابعة للأطراف ، وعلى اعتماد تدابير لضمان عدم العودة الى سياسات وممارسات الفترة ١٩٧٥-١٩٧٨ التي أدينت عالميا ، وكذلك على ولاية وطريقة عمل آلية فعالة للرقابة الدولية على جميع عناصر التسوية السياسية الشاملة ." (A/44/670 ، الفقرة ٣١) .

وفيما يتعلق بآلية الرقابة الدولية الفعالة ، نحن مقتنعون بأنه ليس هناك بديل صحيح عن جعلها تحت اشراف الأمين العام وبأنها يجب أن يوجهها الأمين العام ، وما من تنظيم آخر يُتصور أن تتوفر له الخبرة والآليات والبنية المساعدة والدعم المالي بل والسلطة والمصداقية الضرورية . وبطبيعة الحال نحن ندرك الشواغل التي

حالت حتى الآن دون التوصل الى اتفاق بشأن قيام الأمم المتحدة بذلك الدور . وفي الوقت نفسه ، نحن مقتنعون بأن هذه الشواغل يمكن ، بل ينبغي ، أن تتناول في اطار تسوية شاملة .

والنمسا ، من جانبها ، وكذلك السيد الويس موك ، الذي تولى مؤخرا رئاسة المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، على استعداد للاسهام في تحقيق تسوية سياسية شاملة عادلة دائمة مبكرة .

السيد كوينكو الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجري المناقشة بشأن مسألة كمبوتشيا هذا العام في وقت تقع فيه تغيرات ملحوظة تكاد لا تصدق على الساحة السياسية للعالم . وقد فاجأتنا وتيرة هذه التطورات بطريقة جعلت باحثا سياسيا يصفها مؤخرا بأنها "زيادة مذهلة لسرعة التاريخ" .

وبالفعل ، فإن الأيديولوجيين وأيديولوجياتهم المبتذلة أصبحت غير ذات أهمية ، وستائر الشك وعدم الثقة تمزقت ، والحوائط التي قسمت الشعوب انهارت . ومبتكرات الحرب المميتة يجري تحطيمها ، ورياح المواجهة الباردة انحسرت مخلية الطريق لنسمات الحوار والسلم الهادئة .

ومن المحزن أن ذلك الهواء الملطف لم يصل الى كمبوتشيا ، وأن على الجمعية العامة أن تناقش مرة أخرى المصير المأساوي لذلك البلد الذي كان في وقت من الأوقات ينعم بالسلام . لقد عانى شعب كمبوتشيا لزمن طويل جدا . وهو يستحق مستقبلا خاليا من الأعمال الحربية المستمرة في أرضه ، بعيدا عن العيش دون أمل في مخيمات اللاجئين . إنه يرغب كثيرا في حياة تسودها الحرية ، حياة يعمها السلام وهذا ما يستحقه فعلا .

ليست المسألة أن المجتمع الدولي - ولا سيما البلدان التي أيدت بشكل إجماعي قرارات الأمم المتحدة الماضية بشأن كمبوتشيا - بخل بجهوده لإحلال السلام في كمبوتشيا . والاجتماعان غير الرسميان اللذان عقدا في جاكرتا ، ومؤتمر باريس بشأن كمبوتشيا ، خير دليل على جهودنا لتحقيق حل شامل ودائم للمشكلة الكمبوتشية . ومع هذا ، فإن ذلك الحل لا يزال بعيد المنال .

لماذا لم نتوصل الى التسوية السياسية لمشكلة كمبوتشيا هذا العام والاعوام السابقة ؟

نعتقد أن السبب يكمن في الرفض المتعنت لبعض الأطراف المتورطة بشكل مباشر في النزاع الكمبوتشي - بتحريض من بعض الدوائر ذات النفوذ خارج المنطقة وبعض صانعي استراتيجياتهم وبعض قطاعات صحافتهم - للقول بأن التصالح الحقيقي الوحيد بين جميع الأطراف الكمبوتشية يمكن أن يكون الاساس الحقيقي الدائم للسلم في كمبوتشيا . وهذا القول يشكل الاعتقاد الراسخ لوفد بلادي الذي يتشاطره أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والذين يلمون ، دون تحيز ، بحقائق الحالة .

ومن ثم ، ظل موقف وفد بلادي الثابت أن التعبير الواضح عن التصالح الحقيقي في كمبوتشيا هو إقامة حكومة مؤقتة تمثل جميع الأطراف الكمبوتشية الأربعة ، بعد أن يكون قد جرى التحقق دوليا من الانسحاب التام والكامل للقوات الفييتنامية ، على أن تقوم الحكومة المؤقتة بإعداد وتنفيذ انتخابات حرة نزيهة تمكّن الشعب الكمبوتشي من تقرير طريقة حكمه ومن يتولى حكمه .

إن صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك ، الزعيم الوطني المعترف به لشعب الخمير ، اقترح بنفسه ادراج عناصر معتدلة من الخمير الحمر في حكومة رباعية مؤقتة الى أن يتمكن الشعب الكمبوتشي من التعبير عن ارادته في انتخابات حرة نزيهة ديمقراطية تجري تحت اشراف دولي . ويتضمن اقتراحه وجوب تقرير الخمير أنفسهم لمصير الخمير الحمر . إن الرغبة في ابعادهم لا تجعلهم يختفون ببساطة . ويجب أن يكونوا جزءا من عملية السلام لأنهم كمبوتشيون أيضا ومصيرهم كطرف في التجمع السياسي يجب أن يقرره الشعب الكمبوتشي بنفسه .

نود أن نوجه السؤال التالي الى الذين يقولون إنه ينبغي ألاّ يشارك حزب كمبوتشي واحد - هو الخمير الحمر - في هذه العملية : من أعطاهم الحق في أن يستبعدوا على نحو تلقائي الخمير الحمر ، وما الذي أعطاهم هذا الحق ؟ إنهم يقولون إن هذا الحزب ارتكب فظائع رهيبة في الماضي ولذلك ينبغي ألاّ يسمح له بالعودة الى السلطة . ونود أن نسأل ، أليس الشعب الكمبوتشي هو الحكم الأفضل ؟ إن هذا الشعب الذي لا ينسى المعاملة القاسية لهذا الحزب سيغلق الطريق أمامه - بكل تأكيد - لتولي السلطة .

لا يمكن لأحد في هذه الجمعية أن يتغاضى عن الفظائع التي ارتكبها الخمير الحمر في الماضي . ولا ننوي أن نفتح الطرق أمامهم للعودة الى السلطة . وسيعمل شعب كمبوتشيا على حرمانهم من السبل التي توصلهم الى السلطة ، في انتخابات حرة عادلة . وبالمثل لا يمكن السماح للحكومة التي أقيمت بالقوة في بنوم بنه بالبقاء دون تفويض صحيح من الشعب الكمبودي في انتخابات حرة عادلة .

وفي هذا المنعطف قد يكون من المهم أن نذكّر بالالتزامات الخمسة التي قدمها الخمير الحمر في مؤتمر باريس . فقد وافقوا على أنهم لن يصروا - داخل اطار تسوية سياسية شاملة - على مشاركة متكافئة في السلطة في حكومة انتقالية مؤقتة . وعلاوة على ذلك أيدوا الاقتراح القائل بأنه في أعقاب وقف اطلاق النار الذي تتفق عليه جميع الأطراف المعنية مباشرة ، سيعاد تجميع كل العناصر المسلحة في قواعد وينزع سلاحها . وأيدوا إنشاء قوة دولية فعالة وقوية لصيانة السلم تحت اشراف الأمم المتحدة . كما أيدوا عقد انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية تحت اشراف دولي . والأهم من ذلك كله أنهم وافقوا على احترام نتائج هذه الانتخابات .

إن الدول المعنية على نحو مباشر أو غير مباشر بالنزاع الكمبوتشي ، بما في ذلك الصين ، تلتزم باحترام نتائج الانتخابات الحرة النزيهة في كمبوتشيا وكل ما ينطوي عليه ذلك فيما يتعلق باستمرار التأييد للأطراف التي لا تصل الى السلطة نتيجة لتلك الانتخابات .

واذا ما قامت كمبوتشيا جديدة ذات سيادة ، مستقلة ، محايدة ، وغير منحازة من وسط رماد عقدين من الحرب والدمار والمعاناة فيجب أن تنطلق من عملية تقوم على المصالحة الوطنية الحقيقية . والامير سيهانوك هو الاختيار الواضح لقيادة هذه العملية . وينبغي لجميع الكمبوتشيين أن ينسوا الماضي ويبدأوا صياغة الحياة في كمبوتشيا على أساس السلم الداخلي .

لقد دعا راؤول س. منغلابوس وزير خارجية الفلبين في مؤتمر باريس الى التحلي بالمرونة حتى يتم التوصل الى حل وسط منصف يقبله الجميع ، وخاصة الاطراف الكمبوتشية . واليوم ، كما كان الحال في الماضي لا نزال نحث الجميع على ممارسة نفس المرونة . فالتغيرات السياسية التي تحدث أمام أعيننا بالغة الاهمية وينبغي ألاّ نتجاهلها . والتيار قوي وينبغي ألاّ نسمح له بأن يجرفنا جميعا .

إننا نطالب الجمعية العامة بأن تعطي تأييدها الساحق لمشروع القرار A/44/L.23 ونأمل أن نشاهد جميعا مصالحة وطنية حقيقية في كمبوتشيا المستقلة المحايدة غير المنحازة التي تنعم في نهاية المطاف بالسلم الداخلي وتقف على عتبة عصر جديد مشرق من السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

السيد ستريسوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشارت التغيرات الايجابية في العلاقات الدولية في السنوات القليلة الماضية الآمال في ايجاد حل سلمي منصف لعدد من الصراعات الاقليمية في جميع أنحاء العالم .

كما أن السياسات الثابتة المتسقة لحكومات دولة كمبوديا وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجهود عدد من الدول الاخرى ، الرامية الى تطبيع الحالة والتخفيف من حدة التوتر في هذا الجزء من العالم ، جعلت الفرص سانحة لحسم التناقضات بين مواقف الدول المعنية مباشرة ، ولايجاد طريق سياسي يوصل الى مستقبل سلمي في كمبوديا .

والعنصر الاساسي في هذا الصدد هو سياسة المصالحة الوطنية التي تنتهجها الحكومة الكمبودية والموجهة الى بناء كمبوديا سلمية مستقلة ديمقراطية غير منحازة عن طريق الحوار البنّاء الذي يقوم على أساس المساواة بين الكمبوديين .

وقد أسهم الاعلان المشترك بين فييت نام ولاوس وكمبوديا بتاريخ ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، اسهاما هاما في تطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا . ووفقا لهذه الوثيقة سحبت فييت نام بالكامل قواتها من كمبوديا في الفترة المحددة . وترحب جمهورية بلغاريا الشعبية بهذه الخطوة البناءة الهامة من جانب فييت نام .

إننا نرحب بجهود جميع الدول الاخرى ، بما في ذلك اندونيسيا والاعضاء الآخرون في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، بغية ايجاد حل سلمي وعادل لمسألة كمبوديا . وقد أسهم اجتماعا جاكرتا غير الرسميين في تضييق نطاق القضايا موضع النزاع ووفرا فرصة أفضل لنجاح عملية السلم .

وكان انعقاد مؤتمر باريس في آب/أغسطس الماضي خطوة رئيسية الى الامام . وتعتقد بلغاريا أن العملية التي بدأت في اطار المؤتمر يجب أن تستمر عن طريق بذل جهود اضافية من جانب المشاركين في المؤتمر وذلك بغية التغلب على المشكلات المتبقية على أساس بناء وعادل . ولتحقيق هذا الهدف من الضروري أن نشرع في اجراء تحليل متزن للأسباب التي أدت الى الابطاء في ايجاد حل سياسي لمشكلة كمبوديا . ونشعر بالقلق ازاء المحاولات التي تستهدف وضع عقبات مصطنعة في طريق الحوار الذي بدأ بالفعل . فلا يمكن أن تحقق تسوية دائمة وشاملة وعادلة عن طريق القوة المسلحة . والاسلوب الوحيد للتوصل الى هذه التسوية هو المفاوضات السياسية .

وينبغي الانطلاق بصورة ملموسة وعملية من توافق الآراء المحرز في جاكرتا بشأن العلاقة المترابطة لجانبي المشكلة . فبعد انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا أصبحت المشكلة الباقية هي الحيلولة دون عودة سياسة نظام بول بوت وممارسته الابادية ووقف جميع أشكال التدخل الاجنبي والامدادات الاجنبية من الاسلحة التي تزود بها الاطراف الكمبودية في الصراع .

وتؤيد بلغاريا بشكل كامل الدعوة الى وقف اطلاق النار باعتباره خطوة أولى هامة في هذا الاتجاه . وإننا نرحب باستعداد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، المعرب عنه في البيان المشترك حول محادثات وزيري خارجيتهما الصادر في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ .

"للإعلان مع الدول الاخرى عن وقف اختياري لتقديم المساعدة العسكرية الى جميع الاطراف الكمبودية كجزء من التسوية الشاملة ." (A/44/578 ، ص ٩)

ويمكن أن يكون لمبادرات أخرى ، مثل اقتراح رئيس وزراء تايلند في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بشأن الدعوة الى عقد اجتماع غير رسمي لتشجيع عملية المفاوضات ووقف الاعمال العدائية في كمبوديا ، أثر ايجابي كبير .

وقد أتاح التقدم المحرز لغاية الآن فرصة موضوعية لتقوم الجمعية العامة في دورتها الحالية بالتعويض عن التأخر في رد الفعل على الاحداث التي وقعت في تلك المنطقة ، وهو التأخر الذي اتسمت به ، للأسف ، قراراتها بشأن هذه المسألة . إن مشروع القرار المعروض في هذه الدورة لا يعبر مرة أخرى للأسف عن هذه الفرصة . ولهذا السبب لن يكون بوسع وفد بلغاريا أن يؤيده .

بيد أننا نأمل في مواصلة البحث عن حلول مقبولة للجميع ، بغية ايجاد تسوية سياسية عادلة في كمبوديا في أقرب وقت ممكن .

السيد بفلاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ظل خلفية التحسن العام الحاصل في المناخ الدولي والتقدم المحرز في تخفيف حدة بعض الصراعات

الاقليمية ، يوجد تطور الوضع في كمبوديا وحولها خلال السنة الماضية صورة فيها يختلط الأمل في خيبة الأمل .

وتمثلت التطورات المشجعة في القرارات التي اتخذت في اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، والتي حددت بها الأطراف الكمبودية المتعارضة ومجموعتا بلدان جنوب شرقي آسيا أشكال تسوية المسألة الكمبودية ، وفي الاعلان المشترك الصادر في ٥ نيسان/ابريل عن دول الهند الصينية الثلاث بشأن انسحاب جميع القوات الفييتنامية من اقليم كمبوتشيا بنهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . والى جانب التقدم الأولي المحرز في المحادثات بين رئيس الوزراء هن صن والأمير نورودوم سيهانوك مهدت هذه التطورات السبيل الى عقد مؤتمر دولي معني بكمبوديا في باريس .

وتمثل التطور المخيب للأمل في أنه لم يكن بالامكان ، على الرغم من نجاح المؤتمر في وضع مختلف العناصر الضرورية لتسوية شاملة - في جملتها خطة عمل لإنعاش كمبوديا وإعادة بنائها وإعادة اللاجئين والأشخاص المشردين الى أوطانهم - علاوة على تسوية الخلافات حول آلية المراقبة الدولية ووقف اطلاق النار والضمانات ، التوصل الى اتفاق على تسوية شاملة بسبب وجود اختلافات حول بعض القضايا السياسية .

وعلى الرغم من هذه الاحباطات ، فإن الرأي السائد لدى المجتمع الدولي هو أن مؤتمر باريس قد وضع حجر الأساس لتسوية شاملة للمسألة الكمبودية ، وأن هذه العملية ينبغي أن تستمر . وهذا الرأي يتشاطره الأمين العام الذي أعرب في تقريره عن الحالة في كمبوتشيا عن اقتناعه بأن :

"سبيل العمل الوحيد البنّاء هو الاستئناف المبكر لعملية المفاوضات ." (A/44/670 ، الفقرة ٣٠)

ويتوقف احراز المزيد من التقدم في ايجاد تسوية شاملة للمسألة الكمبودية على الامتثال الصارم لنتائج اجتماعي جاكرتا غير الرسميين . والآن ، بعد أن استكمل انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا ، ينبغي اتخاذ تدابير موازية ترمي الى منع

عودة نظام الخمير الحمر الى كمبوديا والى وقف امدادات الاسلحة الخارجية للقوات الكمبودية المتحاربة . وأن الاحتمال القاتم المتمثل في فرض الخمير الحمر لقبضة حديدية على كمبوديا ، بكل ما يترتب ذلك عليه ، لا يستند الى مجرد تخمين . وكما ذكرت تقارير الصحافة العالمية - ويمكن الرجوع هنا الى صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ - يقوم جيش بول بوت بهجوم في حرب أهلية جديدة .

ولئن كان الافتراض الوارد في تفاهم مدينة هو شي منه - بأن الجانب الداخلي للمشكلة الكمبوتشية ينبغي أن تسويه الأطراف الكمبوتشية ذاتها ، بينما ينبغي تسوية الجانب الدولي بمساعدة المجتمع الدولي - ساري المفعول ، ينبغي مقاومة جميع المحاولات الرامية الى فرض حلول سياسية من الخارج للمشاكل الداخلية . وينبغي السماح للشعب الكمبودي بممارسة حقه ، عن طريق انتخابات حرة وديمقراطية تحت اشراف دولي ، في تحديد النظام السياسي المقبل للبلاد وفي اختيار حكومته ، بما يتمشى مع تطلعاته .

وتؤيد بولندا جميع الجهود الرامية الى ايجاد حل سياسي للمشكلة الكمبودية على أساس المصالحة الوطنية . وتلاحظ بصفة خاصة مع الاهتمام التغييرات الدستورية المفضية الى المصالحة الوطنية ، والاعلان الذي أصدرته الجمعية الوطنية الكمبودية بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن الحياد الدائم لدولة كمبوديا .

وقد رحبت حكومة جمهورية بولندا الشعبية مع الارتياح بالاعلان المشترك المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ والصادر عن حكومات جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية بشأن الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من الاراضي الكمبوتشية بنهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وبشأن إنشاء آلية دولية للاشراف والمراقبة . وبإكمال انسحاب القوات أصبحت الظروف مهيأة لإعادة السلم المنتظرة بفارغ الصبر الى كمبوديا . وسيكون له أيضا أهمية قصوى في عودة الأوضاع الطبيعية الى منطقة جنوب شرقي آسيا كلها .

وتؤيد بولندا دوما حل الصراعات الاقليمية بالوسائل السلمية ، والانفراج ، وتطوير التعاون الدولي . ونحن نؤيد الجهود المتعددة الأطراف الرامية الى حل المشكلة الكمبودية . وفي هذا الصدد ، يتعين على المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا الذي عقد في باريس أن يقوم بدور هام اذا أردنا تجنب استئناف الأعمال العدائية والتوصل الى حل سياسي شامل للمسألة الكمبودية* .

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ونحن مقتنعون بأن اظهار كل الاطراف المعنية لحسن النية كفيل بايجاد تسوية لمشكلة كمبوديا بالوسائل السلمية في ظل الاحترام الواجب للمصالح السيادية للشعب الكمبودي . كما أن بوسعه خدمة مصالح البلدان المجاورة وقضية السلم في العالم .

وفيما يتعلق بمشروع القرار بشأن الحالة في كمبوتشيا ، المقدم من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومن بلدان أخرى ، نلاحظ ما تضمنه من اعتراف بالاسهام الكبير الذي قدمه اجتماعا جاكرتا غير الرسميين ومؤتمر باريس المعني بكمبوديا في التوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . وليس هناك ما يحول بيننا وبين تأييد كثير من "المكونات الرئيسية لاي تسوية سياسية عادلة ودائمة وشاملة للمشكلة الكمبوتشية" التي أشار اليها مشروع القرار . غير أننا نرى أن المشروع لا يعبر بطريقة كافية عن حقائق الحالة السائدة في كمبوديا في الوقت الراهن وأنه لم يدرج بعض العناصر اللازمة لاحلال سلم دائم في كمبوديا .

السيد واطسون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مأساة كمبوديا لم تجد لها حلا حتى الآن . وقد باتت تتسم اليوم بطابع ملح وعاجل وتتطلب من المجتمع الدولي اهتماما كاملا ونشطا . ففي نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، اجتاح الخمير الحمر بنوم بنه ليسطروا في تاريخ العالم صفحة من العار لن نستطيع أن ننساها أبدا . فقد أخلوا المدن وتسببوا في وفاة أعداد لا تحصى من أبناء الشعب الكمبودي . ولا يزال السجل الوحشي لأعمال القتل والتدمير التي اقترفوها تثير استبشاع العالم ، مع ذيوع حقائقه المروعة على نطاق أوسع . إن الولايات المتحدة حكومة وشعبا مقتنعة بأنه يجب عدم السماح للخمير الحمر بمعاودة اشاعة حكم الارهاب في كمبوديا .

وبدأ الفصل الثاني لمأساة كمبوديا يوم عيد الميلاد من سنة ١٩٧٨ بتدفق القوات الفييتنامية عبر الحدود لتضع مكان بول بوت - وهو رفيق شيوعي سبق لفييت نام أن قدمت اليه دعما رسميا كبيرا - نظاما يضم العديد من المسؤولين في صفوف الخمير

الحمر الذين لجأوا الى فييت نام ، وذلك بعد انقضاء فترة طويلة على ارتكاب الجرائم البشعة المعروفة باسم جرائم "ساحات التقتيل" . وفي تلك المرحلة الجديدة من القمع ، قضي على مئات الالاف من الكمبوديين بالموت بسبب الجوع والمرض والحرب ، أو أجبروا على الفرار كلاجئين هربا من الجيوش الغازية .

منذ ستة أسابيع أعلنت فييت نام أنها قد استدعت أخيرا جيشها القائم بالاحتلال الى داخل حدودها . ونأمل أن تتحقق قوة مراقبة دولية من هذا الزعم ، في اطار التسوية الشاملة التي ينبغي أن تتيح لشعب كمبوديا أن يقرر مستقبله بحرية . لقد رفضت فييت نام أن تعترف بمسؤوليتها عن أعمال الاقتتال الجارية التي تعد من عواقب غزوها والتي لا تزال مستمرة بسبب عدم تحقيق تسوية شاملة . ويجب عدم السماح بدخول مأساة الشعب الكمبودي فصلا ثالثا - فصل الحرب الأهلية .

في ١٩٨٩ ، شهدنا جهودا دبلوماسية هامة تستهدف احلال السلم في كمبوديا . وقد ساعدت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، من خلال عملية اجتماعي جاكرتا غير الرسميين ، على التمهيد لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا الذي عقد في آب/أغسطس . وقد حقق هذا المؤتمر ، الذي انطوى على جهود كبيرة بذلتها أمم كثيرة تحت القيادة القديرة لفرنسا واندونيسيا ، تقدما ملموسا بشأن قضايا حفظ السلم ، والضمانات الدولية ، وإعادة التعمير ، وإعادة التوطين . لقد شاركت الولايات المتحدة بنشاط في مؤتمر باريس المعني بكمبوديا وهي على استعداد لتأييد المزيد من جهوده . غير أن المؤتمر لم يتمكن من التغلب على تعنت فييت نام ونظام بنوم بنه ، وهو التعنت الذي أعاق الاتفاق على عنصر حاسم من عناصر الحل الشامل . ألا وهو إقامة ائتلاف مؤقت بقيادة الأمير سيهانوك ليقود البلد خلال الفترة الانتقالية الى أن يتسنى اجراء انتخابات حرة ونزيهة . ونحن نشاطر الرأي الذي يحظى بتوافق الآراء والذي يقول إن الأمير سيهانوك محور التسوية التي يمكن أن تحقق مصالح الشعب الكمبودي على أفضل وجه .

إن تقرير الشعب الكمبودي لمصيره يتطلب تسوية شاملة تنفذ تحت اشراف آلية رصد دولية فعالة وموثوق بها . فتلك الرقابة الدولية هي وحدها الكفيلة بالتحقق من

انسحاب القوات الاجنبية ، ورصد وقف امدادات السلاح ، وتسريح الفصائل المسلحة ، والاشراف على العملية الانتخابية . والتسوية الشاملة ذات الضمانات الفعالة تحت اشراف آلية الرقابة الدولية هي وحدها الكفيلة برصد حقوق الإنسان في كمبوديا وكفالة انجاز المسألتين اللتين فشلت عشر سنوات من الاحتلال الفييتنامي الوحشي في تحقيقهما - وهما ازالة تهديد الخمير الحمر ، وحظر عودتهم الى السلطة خلافا للرغبات الواضحة للشعب الكمبودي . وينبغي للمجتمع الدولي ، كجزء من تلك التدابير الشاملة ، أن يساعد على إعادة التوطين الطوعي للكمبوديين النازحين في المخيمات الموجودة بطول الحدود التايلندية الكمبودية وعلى إعادة بناء ذلك البلد الذي خربته الحرب .

إننا نعتقد أنه يجب ، كيما تتسنى إعادة السلم والاستقرار الى كمبوديا والمنطقة ، التوصل الى تسوية شاملة تفضي الى انتخابات حرة ونزيهة تجري تحت اشراف دولي ، وتوفير قوة دولية للمراقبة وصيانة السلم لتدعم ترتيبات التسوية تحت رعاية الامم المتحدة . فالامم المتحدة هي الوحيدة التي لها القدرة والخبرة والصلاحية للتصدي لهذا التحدي .

ونأمل أن توافق الاطراف المعنية على ترك ساحة القتال والانتقال الى طاولة المفاوضات . إن الولايات المتحدة تريد حلا دبلوماسيا في كمبوديا ، لا حربا أهلية . والشعب الكمبودي يستحق وقف اراقة الدماء التي قاسى مرارتها . وعلاوة على ذلك لا يمكن ، بغير إنهاء الاقتتال ، ازالة التهديد المحدق بأمن تايلند - وهي صديق قديم للولايات المتحدة وبلد حليف لها بموجب معاهدة - وباستقرار المنطقة بأسرها نتيجة الاضطرابات التي ما برحت تسود كمبوديا منذ الغزو الفييتنامي في ١٩٧٨ . وقد استجابت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لهذا الخطر بحكمة وشجاعة وكفاءة على مر السنوات . واضطلعت الرابطة بدور رئيسي في محاولة تعزيز السلم في المنطقة عن طريق إقامة عملية تستهدف التوصل الى حل شامل حقا للمشاكل التي تعاني منها تلك المنطقة .

وستواصل الولايات المتحدة دعم الجهود التي تبذلها تلك الرابطة وغيرها للتوصل الى حل تفاوضي شامل لمأساة كمبوديا . وقد تصدرت الرابطة منذ بداية الصراع المساعي الرامية الى احلال السلم . وكانت ، من خلال تركيز الانتباه الدولي على كمبوديا ، بمثابة ضميرنا الذي يسهر على ضمان ألا ينسى العالم المعاناة التي يكابدها ذلك البلد .

إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة مشروع القرار المعروض علينا الآن . إن القرار لا يستهدف معاقبة فييت نام على جرائمها ضد كمبوديا ولا مكافأة فييت نام على الانسحاب المعلن لقواتها . إن ما يسعى اليه القرار هو كفالة تمتع الشعب الكمبودي بحق كرسه ميثاق الأمم المتحدة ، ألا وهو حق تقرير المصير .

إن مشروع القرار يؤكد على شرطين مسبقين رئيسيين لاحلال السلم في كمبوديا هما : ضرورة ايجاد حل شامل والالتزام بمناهضة عودة الخمير الحمر الى السلطة ، وهي العودة التي تعارضها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بصورة قاطعة . ويجب أن يتيح الحل الشامل للشعب الكمبودي ذاته أن يقرر أخيرا مساره في المستقبل . فليس من المتصور أن يكون الشعب الكمبودي مستعدا ، بعد أن عانى من فظائع تجل عن الوصف على أيدي بول بوت ، لأن يسمح للخمير الحمر بالتحكم في مصير ذلك البلد ، بل إننا واثقون بأنه سيرفضهم بصورة حاسمة عند صناديق الاقتراع .

لقد كابدت كمبوديا معاناة مأساوية لسنوات طويلة . ويجب أن تتاح الفرصة الآن لشعبها ليمسك عنان مصيره بيديه . ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لدفع التسوية الشاملة التي ينبغي أن تتيح لكمبوديا أن تصبح أمة حرة ومستقلة ، تنعم بالسلم في الداخل ومع جيرانها .

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار ولممثله الخاص وكيل الأمين العام رفيع الدين أحمد لجهودهما التي لا تكل في السعي لايجاد تسوية سياسية دائمة للمشكلة الكمبوتشية . كما نعرب عن تقديرنا للسيد ليوبولد غراتز وزير خارجية النمسا السابق والرئيس السابق للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا على ما قام به من اسهام قيم . كما أود ، في نفس الوقت ، أن أرحب بالسيد الويس موك وزير خارجية النمسا والرئيس الجديد للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ونحن نتطلع الى العمل معه ونتعهد بتقديم كامل تعاوننا له .

أود أيضا أن أثني على السفيرة ابسا كلود ديالو رئيسة اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ولأعضاء هذه اللجنة لجهودهم التي لا تكل واسهامهم النشط خلال الشهور الاثني عشر الماضية في السعي الدائم لايجاد حل سياسي شامل للمشكلة وفقا للولاية التي عهد بها اليهم المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

وفي المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد مؤخرا في باريس قال وزير خارجية بلادي :

"إن ما نسعى الى تحقيقه في هذا المؤتمر هو التوصل الى تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبودية ، فاستهداف ما هو دون ذلك أو قبول حل جزئي من شأنه أن يسفر عن صراع مطول في كمبوديا . وهذه النتيجة لن تؤدي فقط الى اطالة أمد معاناة ملايين الكمبوديين لكن ستؤثر أيضا أثرا ضارا وعميقا على الأولويات الأمنية والسياسية والاقتصادية الجديدة التي أعاد معظمنا ترتيبها في الآونة الاخيرة ، مغتنما فرصة البيئة الدولية الحالية المؤاتية ."

لقد تسنى القيام بأنشطة عديدة فيما يتعلق بالمشكلة الكمبوتشية خلال السنة الماضية . ويوافق وفد بلادي تماما مع ملاحظة الأمين العام الواردة في تقريره هذا العام أن :

"عملية الحوار والمفاوضات بشأن كمبوتشيا [ما فتئت] منذ بداية هذا العام تجمع زخما لم يسبق له نظير ." (A/44/670 ، الفقرة ٣٧)

ويبدو أن المسرح أصبح معدا لتسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية .

وعلى الصعيد العالمي ، أصبحت المشكلة الكمبوتشية موضوع مناقشات جادة بين الاعضاء الخمسة دائمي العضوية في مجلس الامن . كما تصدرت هذه المشكلة جدول أعمال حركة عدم الانحياز .

إن عملية السلم تكشفت في جنوب شرقي آسيا أيضا . لقد عقد اجتماع جاكرتا غير الرسمي الثاني في شباط/فبراير عام ١٩٨٩ . وحضر ذلك الاجتماع ، الذي استضافته اندونيسيا ، الأطراف الكمبوتشية الأربعة وفييت نام ولاوس ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الاسيان) . وقد نجح الاجتماع في توسيع اطار المناقشات وتوسيع نطاقها بغية تحقيق تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية .

إن اجتماع جاكرتا غير الرسمي الثاني قد مهد الطريق لعقد مؤتمر باريس المعني بكمبوديا . ويود وفد بلادي أن يثني على حكومة فرنسا لاستضافتها لهذا المؤتمر وأن يعرب عن امتناننا العميق لرئيسي المؤتمر السيد رونالد دوما وزير خارجية فرنسا والسيد علي العطاس وزير خارجية اندونيسيا ، على ما قاما به من عمل شاق وما بذلاه من جهود مضنية أثناء انعقاد المؤتمر الذي استمر لمدة شهر .

لقد ذهب الوفد التايلندي الى باريس ولديه شعور بالتفاؤل وكان يحدوه الامل أن يكلل المؤتمر بالنجاح . لقد كنا دولة من دول خط المواجهة منذ عام ١٩٧٨ . وقد انقضى على ذلك وقت طويل ، طويل للغاية . والواقع أن كمبوتشيا نفسها خبرت الحرب لوقت طويل جدا وقد اتخذ مئات الالاف من اللاجئين والنازحين الكمبوتشيين من تايلند ملاذا منذ البداية . ويود الذين ما زالوا موجودين بتايلند العودة الى ديارهم لكن لا يمكن إعادتهم الى هناك قبل التوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . لكل هذه الاسباب ودت تايلند أن ينتهي الصراع . كما وددنا المساعدة في تحويل ميدان القتال في الهند الصينية الى مكان لتبادل المنافع .

لقد بدأ مؤتمر باريس بداية طيبة . وساد شعور عام بالتفاؤل . وقد ساعد المؤتمر المشاركين فيه على أن ينكبوا على المشاكل التقنية والسياسية المعقدة . لقد تسنى تناول المسائل المتعلقة باللاجئين ، وأجريت مداولات بناءة بشأن مسألة الولاية التي ستمنح لآلية الرقابة الدولية المرتقبة . واتفق معظم المشاركين على أنه ، كيما تكون آلية الرقابة هذه فعالة ، فإنها يجب أن تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة . وقد أوفد المؤتمر بعثة تقصي حقائق تمهيدية تابعة للأمم المتحدة لتجميع البيانات التقنية من الموقع .

ثم جاء الاحباط اذ وصلت المحادثات الخاصة بالمصالحة الوطنية طريقا مسدودا وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك الاصرار على الاستبعاد المسبق لأحد الأطراف الكمبوتشية من المشاركة في السلطة القائمة بالادارة المؤقتة قبل الانتخابات وكانت مسألة المستوطنين الفييتناميين سببا آخر اذ بقيت دون حل . وما زال الخلاف قائما أيضا حول طبيعة ورعاية آلية الرقابة الدولية . وبسبب هذه المسائل تعين أن يغلق مؤتمر باريس ، وأن يظل الصراع في كمبوتشيا مستمرا .

ويكرر وفد بلادي تأييده الراسخ لصاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك في جهوده الرامية الى ضمان استقلال كمبوتشيا وسيادتها ، كمبوتشيا التي تحترم سلامتها الاقليمية عالميا . ونحن نعتقد أن مقترح الأمير سيهانوك ذا النقاط الخمس يمكن أن يكون أفضل أساس للمصالحة بين الأطراف الكمبوتشية الأربعة . ونحن نؤيد ، على وجه الخصوص ، إقامة سلطة ادارية رباعية مؤقتة من شأنها أن تسهل تحقيق الشعب الكمبوتشي لتقرير مصيره عن طريق عملية انتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة . وهذه الانتخابات ستتطلب مشاركة كل الأطراف الكمبوتشية . اذ لا يمكن تحقيق تقرير مصير حقيقي بالاستبعاد المسبق لأي طرف .

إن فييت نام قد أعلنت سحب قواتها من كمبوتشيا في أيلول/سبتمبر من هذا العام . وقد رحبنا بهذا الاعلان ، لكننا لاحظنا ، مع الأسف ، عدم وجود تحقق موضوعي فعال . ففي عدم وجود رقابة الأمم المتحدة وعدم قيامها بالاشراف والتحقق لا يمكن أن

يشعر المجتمع الدولي بالاطمئنان الى أن كل القوات الاجنبية قد غادرت كمبوتشيا بالفعل . ومن الجدير بالذكر أن بعض أعضاء البرلمان التايلندي ذهبوا الى كمبوتشيا لمراقبة انسحاب القوات المعلن عنه . وقد ذهب هؤلاء من تلقاء أنفسهم لكنهم لم يتمكنوا ، في النهاية ، من أن يتحققوا من أنه تم بالفعل سحب القوات الاجنبية .

لقد أشار الامير سيهانوك نفسه شكوكا أيضا . وقد أشارها مرة أخرى في رسالته الى الجمعية العامة هذا الصباح . اذ قال إن الفييتناميين المسلحين تنكروا وبقيوا في كمبوتشيا بعد تاريخ الانسحاب المعلن . لذا ، من الضروري أن تتولى الامم المتحدة التحقق من ذلك حتى يمكن تبديد هذه الشكوك والى الابد .

يشاطر وفد بلادي المجتمع الدولي القلق بشأن سياسات وممارسات الماضي التي أدينت عالميا . ونسعى الى الحيلولة دون عودتها وكذلك أي وكل انتهاكات لحقوق الإنسان في كمبوتشيا أيا كان مرتكبوها . ونحن نعتقد أن وجود آلية رقابة دولية فعالة تابعة للامم المتحدة هو الذي يمكن أن يضمن ذلك .

ولهذا فإن دور الامم المتحدة في عملية احلال السلم في كمبوتشيا يتسم بأهمية بالغة . وينبغي أن تعمل آلية الرقابة الدولية في كمبوتشيا تحت رعاية الامم المتحدة إذا كان لها أن تكون فعالة . وينبغي أن يشتمل وجود الامم المتحدة في كمبوتشيا على عنصر عسكري وعنصر مدني أيضا . وأن تكون مهمتها الرئيسية الاشراف والرقابة على التنفيذ الكامل للتسوية السياسية الشاملة والتحقق من هذا التنفيذ حالما تتحقق هذه التسوية . وسيكون دور الامم المتحدة في الاشراف على الانتخابات حاسما . والواقع أن وزير خارجية بلدي في بيانه الاخير أمام الجمعية العامة تطرق إلى ضرورة وجود الامم المتحدة ، لقد قال :

"... يعتقد وفدي أنه من الضروري ومن الانسب عمليا أن تشارك الامم المتحدة عن كثب في تنفيذ خطط السلم المتعلقة بكمبوتشيا . فالمعرفة المؤسسية والخبرة الطويلة اللتان تتمتع بهما الامم المتحدة معروفتان عالميا ، لاسيما في مجال حفظ السلم والإعداد لاجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية والاشراف عليها . والامر ذاته ينطبق على إعادة توطين نصف مليون لاجئ ومشرّد كمبوتشي . ومن الاهمية القصوى أيضا أن يكون للامم المتحدة دور أساسي في جهود إعادة بناء كمبوتشيا وإعادة تأهيلها" . (A/44/PV.13 ، ص ٦٧)

وكثيرا ما سمعنا بالحجة القائلة بأن الامم المتحدة بوصفها مؤسسة تنحاز إلى جانب واحد فيما يتعلق بالمسألة الكمبوتشية . وأود أن أؤكد على أن ذلك غير صحيح . فالامم المتحدة لا تبين إلا آراء أغلبية أعضائها . وأعضاء الجمعية العامة وفود تمثل دولا ذات سيادة . ولقد صوّتت أغلبية ساحقة من أعضاء الجمعية العامة على المسألة الكمبوتشية طوال السنوات العشر الماضية تأييدا للحقوق الاساسية . وهذه هي المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة . وفي العام الماضي تصرف ١٢٢ وفدا على هذا النحو مرة أخرى . إن إبراز الجمعية العامة للرأي الثابت للأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء لا يمس بأي حال من نزاهتها ، نزاهة الامم المتحدة بوصفها مؤسسة . ومن ثم من غير المستصوب أن نتكلم عن الامم المتحدة أو الجمعية العامة باعتبارهما منحازتين أو غير منحازتين فيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا . ولكن من المفيد ، بل من المهم أن نلاحظ

كيف يعرب كل وفد من الوفود التي تمثل دولا ذات سيادة عن آرائه فيما يتعلق بالقضية الكمبوتشية عاما بعد عام .

لقد أشار عدة أشخاص إلى رئيس وزراء بلدي الجنرال شاتيتشاي شونهافان ، ومقترحاته بشأن كمبوتشيا . وظهر العديد من التفسيرات لفكره . واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر مرة أخرى بوضوح ، بقدر الامكان ، ما هو فكره حقا . وهو كما يلي : أولا ، أن رئيس وزراء بلدي حاول شخصيا أن يُبقي على الحوار غير الرسمي مع الأطراف الكمبوتشية المعنية لتجنب اندلاع الأعمال العدائية واسعة النطاق . ثانيا ، مازال رئيس وزراء بلدي ملتزما بالأهداف الأساسية لحل سياسي شامل للمشكلة الكمبوتشية ، أي ، الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية في إطار تحقق دولي ، وانشاء حكومة ائتلافية رباعية الأحزاب تحت قيادة الأمير نورودوم سيهانوك . ثالثا ، تقدم رئيس وزراء بلدي بفكرة عقد اجتماع غير رسمي بغية كسر حالة الجمود بعد تعليق مؤتمر باريس . فهو يرى أن المفاوضات من شأنها أن تساعد على استمرار قوة دفع عملية السلم . رابعا ، من شأن عقد اجتماع غير رسمي كهذا أن يعالج ، في جملة أمور ، انشاء آلية رقابة دولية ، تمثل أحد العناصر الرئيسية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة . وطبقا لآراء رئيس وزراء بلدي ، تنحصر المهام التي تضطلع بها آلية الرقابة الدولية فيما يلي : التحقق من عدم بقاء أي قوات فييتنامية في كمبوتشيا ؛ والاشراف على وقف اطلاق النار ؛ ورصد وقف امدادات الأسلحة من الخارج ؛ واجراء تعداد للسكان على الصعيد الوطني لتحديد كل من له حق الانتخاب ؛ والاشراف على انتخابات حرة نزيهة تسمح للشعب الكمبوتشي بممارسة حقه في تقرير المصير ، دون استبعاد مسبّق لأي فئة من الفئات الكمبوتشية .

وكل ما ذكرته آنفا ينبغي أن يعتبر تفسيرا رسميا ونهائيا لآراء حكومة تايلند ورئيس وزرائها بشأن كمبوتشيا .

وتنضم تايلند مرة أخرى إلى الأعضاء الآخرين في دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وإلى مقدمي مشروع القرار الآخرين ، ويبلغ مجموعهم ٧٩ ، في تقديم مشروع قرار جديد بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في كمبوتشيا" .

ويتناول مشروع القرار A/44/L.23 مختلف العناصر التي يرى المشتركون في تقديمه أنها ضرورية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . ولا يؤدي مشروع القرار إلى اشارة المجابهة . فهو معقول في نبرته . ويأخذ بعين الاعتبار التطورات التي وقعت مؤخرا . وبالتالي ، سيكون التأييد الدولي الحازم لمشروع القرار هذا بمثابة قوة دفع للأطراف المعنية مباشرة لأن تحاط بذلك علما ، وتزيل العقبات الأخيرة التي مازالت تعترض التوصل إلى تسوية سياسية شاملة . وبهذه الطريقة ، سيكون تأييد الجمعية لمشروع القرار هذا أفضل الوسائل التي تسهم بها في عملية استعادة السلم في كمبوتشيا .

السيد نور (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن دواعي ارتياحنا البالغ أن شهدنا في الماضي القريب بعض تطورات ايجابية وبنّاءة صوب التوصل إلى تسوية سياسية للحالة في كمبوديا . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن سرورنا بعقد اجتماعي جاكرتا غير الرسميين ، والمحادثات التي أجريت بين الرئيس هن سن والأمير سيهانوك ، وأخيرا ، مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا . لقد مهّدت هذه الأحداث السبيل إلى اجراء حوار بنّاء بين الأطراف ، وبالتالي تضييق هوة الخلافات بينها من ناحية ، وأرست الأساس لمصالحة وطنية تستند إلى حقائق المجتمع الكمبودي من ناحية أخرى . وفي هذا الصدد ، نرحب أيضا بالموقف الايجابي البناء الذي اتخذته دولة كمبوديا نحو ايجاد حل سياسي ونؤيده . إن ذلك الموقف من شأنه أن يؤدي إلى احلال السلم والطمأنينة لشعب كمبوديا .

وإذ نأخذ في الاعتبار تلك التطورات الايجابية والانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوديا ، فإن الحالة في هذا البلد قد وصلت إلى مرحلة دقيقة . ومن ثم ، حان الوقت لكل الأطراف المشتركة في الصراع ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، أن تبدي المزيد من المرونة وتتخذ خطوات ايجابية نحو التسوية السياسية الشاملة التي طال انتظارها .

ومن الضروري في هذا الصدد ، قبل كل شيء ، أن تعمل الأطراف المعنية معا من أجل الوصول إلى قرار يحظى بتوافق الآراء ويهدف إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة للقضية . وفي اعتقادنا أن هذا القرار يمكن أن يصاغ على أساس القرار المتعلق بكمبوديا الذي اتخذه مؤتمر القمة التاسع لحركة عدم الانحياز ، وبما يتفق مع روح اجتماعي جاكرتا غير الرسميين ومؤتمر باريس المعني بكمبوديا .

وسيكون موقفا سليما وواقعيا وبناء أن يأخذ مشروع القرار المتعلق بكمبوديا في اعتباره الانسحاب التام لقوات فييت نام من كمبوديا ، وهو الانسحاب الذي تم بالفعل ، وأن يرفض عودة نظام بول بوت الدموي البغيض رفضا كاملا . ونعتقد أيضا أن مشروع القرار يجب أن يدعو إلى الكف فورا عن التدخل بأي صورة في الشؤون الداخلية لكمبوديا ، ووقف اطلاق النار بين الأطراف المتعارضة وايجاد شكل من أشكال الرقابة الدولية والتحقق من تنفيذ العناصر الأساسية .

فإذا رفضنا عودة نظام بول بوت الدموي ، لن يوجد مجال لخلاف يذكر بين الأطراف في ظل الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوديا .

وفي اعتقادنا تستطيع الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحاسمة من القضية الكمبودية أن تقوم بدور أكثر ايجابية ونشاطا في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وذلك بأن تتبنى حلا واقعيا ومتوازنا وعادلا وفي النهاية قابلا للتطبيق .

وفي الوقت نفسه ، واستنادا إلى تجربة الحالة المماثلة إلى حد ما في منطقتنا ، نعتقد اعتقادا راسخا أن وقف اطلاق النار على الفور بين الأطراف المعنية يمكن أن يمهد الطريق إلى حوار أكثر شمولا بين الأطراف الكمبودية . ونحن نقدر في هذا الصدد ما أبداه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة في البيان المشترك الصادر عن الوزيرين بيكر وشفاردنادزي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ من استعداهما :

"للإعلان مع الدول الأخرى عن وقف اختياري لتقديم المساعدة العسكرية إلى جميع الأطراف الكمبودية كجزء من التسوية الشاملة" . (A/44/578 ، المرفق ص ٩)

ووفد جمهورية أفغانستان ، إذ يكرر تأييده التام للموقف الذي اتخذه مؤتمر القمة التاسع لحركة عدم الانحياز في هذا الصدد ، يرى أن انسحاب القوات الفييتنامية الكامل من كمبوديا خطوة هامة في سبيل التسوية السياسية . ويحدونا وطيد الأمل في الوقت ذاته أن تعمل الأطراف المعنية في إعداد مشروع القرار المتصل بهذه القضية الدقيقة معا بروح التعاون والمصالحة والتوفيق اللازمة لصياغة نص بتوافق الآراء والتمهيد بذلك لتسوية سياسية شاملة . وفوق ذلك فإننا ندعو جميع الأطراف المشاركة في هذا النزاع أن تمتنع عن أي تصرف يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية في كمبوديا ، وإلى وقف المساعدة العسكرية بجميع أشكالها للأطراف المختلفة ، وأخيرا المراعاة الدقيقة لمبدأ عدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية لكمبوديا .

وفي الختام يجب ألا ننسى أن التسوية السياسية الشاملة لجميع المشاكل التي من هذا الطراز تحتاج أولا وقبل كل شيء إلى توافر الارادة السياسية والعزم الوطيد .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهدنا في العام الذي انقضى منذ انعقاد الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة تحركا هاما نحو فتح آفاق لايجاد حل سياسي للحالة في كمبوتشيا . وبالرغم من التوقف الحالي فإن العمليات التي بدأت قد اجتذبت لأسباب مفهومة اهتماما واسع النطاق من المجتمع الدولي ، كما قوت التوقعات بأن حالة كمبوتشيا التي نشأت عن التدخل العسكري الخارجي سيتم تصحيحها في المستقبل القريب وبذلك يُقضى على مصدر خطير لعدم الاستقرار والشكوك في جنوب شرقي آسيا .

ولا شك في أن اجتماع جاكرتا الثاني غير الرسمي والمؤتمر المعني بكمبوتشيا الذي عقد في باريس هذا العام وضم جميع الأطراف المعنية بصورة مباشرة وبعض الجهات الدولية الرئيسية ، كانا خطوتين هامتين في ذلك الاتجاه . ويصدق ذلك على الأخص على مؤتمر باريس الذي أسهم في توضيح مواقف الأطراف المعنية مباشرة وفي تحديد العناصر الجوهرية للحل الشامل للمشكلة ، وإن كان لم يصل إلى اتفاق بشأنها . كما أحاطت يوغوسلافيا علما بالقرار الذي اتخذته فييت نام بسحب قواتها من كمبوتشيا في موعد أقصاه ٢٦ أيلول/سبتمبر هذا العام .

ومنذ نشوب الأزمة ، دعت يوغوسلافيا مع الغالبية العظمى من المجتم الدولي إلى

حل سياسي ، عن طريق الحوار والمفاوضات ، يحقق مصالح أوسع فئات الشعب الكمبوتشي ، ويتيح لذلك البلد أن يقرر مصيره بحرية وبصورة مستقلة . ومن دواعي التشجيع أن ضرورة ذلك أصبح مسلما بها من جانب الأطراف المعنية مباشرة والجهات التي تؤيدها . ولكن من دواعي القلق أنه لا تزال خلافات هامة قائمة بينها بشأن الأساس الذي يقوم عليه الحل الدائم والعادل للمشكلة والوسائل المؤدية إلى ذلك .

ومازلنا نعتقد أن أساس حل هذه المشكلة - أي استعادة الوحدة الاقليمية والسيادة والاستقلال التام والمركز غير المنحاز لكمبوتشيا - الحل الذي يلقى أكبر قبول لدى المجتمع الدولي ، هو خطة النقاط الخمس التي قدمها الأمير سيهانوك والتي تنص ضمن جملة أمور على دور فعال وصحيح تقوم به الأمم المتحدة . ونود أن نبيّن في هذا الصدد أيضا موقفنا بأن من الشروط التي لا غنى عنها للوصول إلى حل دائم أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من الأراضي الكمبوتشية وأن يكون هناك تحقق دولي من ذلك . ونعني بذلك بطبيعة الحال الأمم المتحدة ، وتوفير الظروف التي تتيح لشعب ذلك البلد أن يقرر تطوره الداخلي والسياسة الخارجية التي يتبعها دون ضغط . ونحن في ذلك نهتدي بالخبرة الواضحة والمأساوية للماضي التي أثبتت أن المحاولات السابقة التي بذلت من الخارج لفرض حلول داخلية على كمبوتشيا لم تحقق خيرا للشعب الكمبوتشي وشعب الخمير . ولم تكن تلك المحاولات موضع رفض مطلق وحاد من جانب شعب الخمير وحده ، بل رفضها أيضا الجانب الأكبر من المجتمع الدولي .

وفي اعتقادنا الراسخ ، الذي تؤيده الجهود التي بذلت لإخماد بؤر الأزمات الأخرى ، أن الأمم المتحدة تعتبر آلية فريدة للوصول إلى حل دائم وشامل للمشكلة . ولابد بطبيعة الحال من أن تتعاون جميع الأطراف المعنية مباشرة مع الأمم المتحدة والأمين العام في الجهود المبذولة لحل هذه المشكلة . ونحن في هذا الصدد نؤيد تماما ما جاء في تقرير الأمين العام من أن :

"إرساء أساس قوي للمفاوضات سيتطلب التحلي بروح التراضي الحقيقية والاستعداد للدخول في تنازلات متبادلة . وبهذه الطريقة وحدها يمكن تمهيد الأرضية لإبرام اتفاق شامل ضروري لإحلال سلام دائم في كمبوتشيا ولوضع نهاية لعقدين من الحرب ، والدمار والمعاناة الشديدة" . (A/44/670 ، الفقرة ٣١)

وفي نفس الوقت ، لن يكون في الوسع التوصل الى حل شامل ودائم لهذه المشكلة ما لم تتحقق المشاركة البناءة والمتكافئة لكل الجماعات والقوى السياسية الكمبوتشية الرئيسية ، وما لم يتم التقيد الصارم بالالتزامات التي تقطعها هذه الجماعات والقوى على نفسها . ومما لا شك فيه أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لمنع تجدد التجارب المأساوية التي حدثت في الماضي القريب في ذلك البلد . وما لم يتم هذا سيكون هناك خطر جسيم يتمثل في إطالة أمد هذا الصراع والتدخلات الاجنبية ، واستمرار حالة عدم الاستقرار والتوتر في هذا الجزء الهام من العالم .

وستواصل يوغوسلافيا من جانبها تقديم الدعم الفعال للجهود الرامية للتوصل الى حل سياسي للمشكلة يقوم على أساس احترام المصالح والتطلعات الحقيقية لشعب كمبوتشيا في تقرير المصير بمنأى عن أي تدخل أو ضغط أجنبي . وعلى هذا الاساس ، نحن نحبذ البداية المبكرة للمشاورات مع الأطراف المعنية ، بهدف إزالة العقبات التي تعوق استئناف أعمال مؤتمر باريس واستكمال النتيجة الناجحة التي أسفر عنها ، والتي تمثل في رأينا أفضل سبيل للتوصل الى اتفاق بشأن الحل الشامل . وستواصل يوغوسلافيا ، بوصفها الرئيسة الحالية لحركة بلدان عدم الانحياز ، تقديم اسهامها في ذلك الاتجاه بمشاركتها في العملية التحضيرية .

وأغتنم هذه الفرصة لاشير مرة أخرى الى المشكلة الانسانية الخطيرة الناجمة عن استمرار الوضع الحالي في كمبوتشيا . وأقصد بذلك كون أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ من كمبوتشيا قد أجبروا على ترك بلدهم بسبب حالة الحرب القائمة فيه . والجهود التي تبذل لايواء هؤلاء اللاجئين جديرة بالتقدير الواسع النطاق . ونود أن ننوه هنا بوجه خاص بأهمية المساعدات المادية التي تقدمها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، رغم الصعوبات الحالية المعروفة تماما ، بالاضافة الى ما تقدمه بعض المنظمات الانسانية من أجل تخفيف معاناة اللاجئين الكمبوتشيين .

وختاما ، أود أن أكرر موقف يوغوسلافيا المبدئي الذي مؤداه أن الحل الشامل للمشكلة الكمبوتشية ، القائم على أساس استعادة الاستقلال والسيادة والمركز غير المنحاز والنظام الديمقراطي في كمبوتشيا تحت قيادة الأمير نوردوم سيهانوك - أبرز

زعماء شعب الخمير وأحد مؤسسي حركة بلدان عدم الانحياز - هذا الحل يمثل شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار الدائم وإحلال السلم والأمن في منطقة جنوب شرقي آسيا الأوسع نطاقا . وانطلاقا من هذا الموقف سيصوت وفد يوغوسلافيا مؤيدا اعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة هذا العام ، كما فعلت في حالة القرارات السابقة .

السيد ماكسيموف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : شهدنا في العام الماضي في عملية البحث عن حل سلمي للمشكلة الكمبودية ، عددا من الاتجاهات الايجابية ، كان من بينها عقد اجتماعي جاكرتا غير الرسميين ، والمؤتمر الدولي المعني بهذه المشكلة في باريس . وقد أكملت فييت نام الانسحاب الكامل لقواتها من كمبوديا في شهر أيلول/سبتمبر بموجب اتفاق تم بينها وبين دولة كمبوديا . ويعد ذلك العمل السياسي والعسكري الكبير دليلا اضافيا على احترام فييت نام لسيادة كمبوديا ، وتمسكها بسياستها المعلنة بشأن انتهاج مبدأ الحياد الثابت . وبشرت عملية انسحاب القوات الفييتنامية ببزوغ مرحلة جديدة تماما في الحالة في ذلك البلد وفيما حوله ، وبتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق المصالحة الوطنية . وبفضل تلك الخطوة أرسي الأساس اللازم للتوصل الى تسوية سياسية شاملة .

وفي أعقاب هذه الأحداث ، بذلت جهود أخرى لتطوير عملية السعي للتوصل الى تسوية . ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر من العام الحالي طرح رئيس وزراء تايلند اقتراحا يقضي بعقد اجتماع غير رسمي لزيادة تطوير عملية التفاوض ووضع نهاية للأعمال العسكرية في كمبوديا .

وفي الوقت الحالي يبدو أنه من المستصوب أن تقوم جميع الدول بفرض وقف اختياري على الامدادات العسكرية الأجنبية التي ترسل الى كل أطراف الصراع الكمبودي ، وذلك كجزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة على النحو الذي دعا اليه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد شفاردنادزي ووزير خارجية الولايات المتحدة السيد بيكر في بيانهما المشترك الصادر يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر من العام الحالي .

وفي ظل هذه الظروف يكون من المنطقي تماما أن تقوم الأمم المتحدة بوضع قرار من النوع الذي يكون مقبولا لجميع الأطراف . ومما يخدم أغراض التوصل الى تسوية

شاملة . ومنع اندلاع حرب أهلية ، وعدم التدخل بأي حال من الاحوال في الشؤون الداخلية لكمبوديا ، والتزام ضبط النفس المتبادل ، والسعي للتوصل الى تفاهم متبادل بين الاطراف الكمبودية ذاتها بالنسبة لوقف اطلاق النار في المقام الاول . ونعتقد أنه على ضوء الحالة الجديدة الناجمة عن الانسحاب الكامل للقوات الكمبودية ، يمكن لهذه الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة أن توجه دعوة لها حجيتها لإقامة السلم في كمبوديا .

ومن الطبيعي أن قرارا كهذا تتخذه الجمعية العامة ينبغي أن يتضمن نداء لوقف الاعمال العسكرية في كمبوديا ، ودعوة لاتخاذ الخطوات اللازمة لمنع عودة نظام بول بوت الذي مارس سياسة الابادة الجماعية . وينبغي أن يتضمن القرار أيضا نداء لإقامة نظام للمراقبة والتحقق .

ومما يدعو الى الأسف أن مشروع القرار A/44/L.23 المقدم من البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يتضمن شيئا عن الحاجة الى اتخاذ خطوات محددة لمنع نظام بول بوت من العودة الى السلطة . لقد وضع مشروع القرار هذا من جانب واحد ، ولم تبذل فيه أية محاولة لإجراء حوار أو تفاوض مع فييت نام أو لاوس . وهو يكشف بوضوح عن محاولة لفرض آراء جانب واحد فقط ، ويرفض فكرة التوصل الى نهج بناء يؤدي الى وقف اطلاق النار . وستكون جهود الجمعية العامة أكثر فعالية لو أنها استهدفت تعزيز وتطوير الجوانب الايجابية للمشكلة الكمبوتشية بحيث يمكن حسمها بسرعة بالوسائل السلمية .

ولا يمكن تحقيق التسوية السياسية للمشكلة الكمبودية وإحلال السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها ، إلا بتوفر حسن النية وبذل الجهود من جانب جميع الاطراف . وواجب الامم المتحدة ، بل وكل الدول ، هو تشجيع تهيئة المناخ السياسي المؤاتي لتحقيق المزيد من التطور والوصول الى نهاية ناجحة لعملية التفاوض من أجل تسوية الحالة في كمبوديا وفيما حولها .

للأسباب التي ذكرتها لن يكون بوسع وفد بلدنا أن يؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة .

السيد أوفيدو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى يطرح على الجمعية العامة مشروع قرار بشأن الحالة في كمبوتشيا ، ويشارك بلدي في تقديمه كما كان الحال في السنوات السابقة .

وكولومبيا ، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين في الأمم المتحدة ، قد التزمت بالمبادئ التي أدرجت في عام ١٩٤٥ في ميثاق المنظمة والمتعلقة باحترام سيادة جميع الدول ووحدة أراضيها ، ولاسيما مبادئ عدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والتسوية السلمية للمنازعات .

ويرحب وفدي بالتطورات المتعلقة بالحالة في كمبوتشيا خلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، ولاسيما انسحاب القوات الأجنبية ، وإن كنا نأسف لعدم توفر اشراف الأمم المتحدة ورقابتها لضمان الانسحاب الكامل لتلك القوات . وبالمثل ، إذا كان مؤتمر باريس المعني بكمبوديا لم يصل الى تسوية سياسية شاملة ، فإن مجرد انعقاده كان دليلا على تحسن المناخ الدولي في المنطقة .

ويعتبر وفدي أن التسوية السياسية الانتقالية الواسعة النطاق ينبغي أن تصاغ بحيث لا يكون هناك منتصر ولا مهزوم ، نظرا لان السلم لن يصنعه غير أولئك الذين شنوا الحرب . ويجب أن يتيح هذا الاتفاق لشعب كمبوديا أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال انتخابات ديمقراطية ونزيهة وحرة . وعلاوة على ذلك ، حيث أن نتائج الانتخابات يجب ألا تكون محل طعن ، فإننا نرى أنه من المستصوب أن تجرى الانتخابات تحت اشراف دولي .

ونعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تسهم في تهيئة مناخ الثقة ، مع التحقق والرقابة اللازمين حتى تتأكد من الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كمبوديا . ويعتبر وفدي أن هذا يعتبر أمرا لا غنى عنه .

ويرحب وفدي بحرارة بجهود الأمين العام للإبقاء على الحوار البناء بين الأطراف ، ويثني على العمل الذي أدته اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

ويشعر وفدي بالقلق بصفة خاصة إزاء مشكلة اللاجئين الخطيرة الذين مازالوا يهربون الى البلدان المجاورة . ونود أن نثني في هذا السياق على العمل المخلص الذي تقوم به حكومة تايلند ، التي تقدم ، بمساعدة البلدان الاخرى والمنظمات الدولية ، المعونة الى الكمبوديين المشردين .

ويتطلع وفدي الى الوقت الذي يعود فيه السلم والحرية والديمقراطية الى كمبوتشيا ، حتى تستطيع أن تنضم الى التنمية المثالية والجديرة بالإعجاب لدول جنوب شرقي آسيا ، التي يجب أن تصبح من الاقاليم الرائدة للتنمية المنسقة في العالم .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشارك وفد ليسوتو في الرغبة العالمية في تحقيق تسوية عاجلة وسلمية وشاملة لمسألة كمبوتشيا . ولايزال شعب كمبوتشيا منذ أكثر من عقد من الزمان يقاسي آلاما ومعاناة لا توصف ، أولا تحت نظام دكتاتورية الإبادة الجماعية ، وبعد ذلك تحت الاحتلال العسكري الاجنبي . وعندما أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة على عاتقها منذ ١١ سنة مهمة السعي لإيجاد تسوية سياسية سلمية ودائمة لمسألة كمبوتشيا ، شارك بلدي بنشاط في مناقشات الجمعية وأيد جميع القرارات التي تهدف الى انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا واستعادة السلم والاستقرار واحترام حقوق الانسان والقانون الدولي ، وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . ولانزال ملتزمين بقضية السلم في كمبوتشيا وفي منطقة جنوب شرقي آسيا برمتها .

ومع ذلك ، تشارك حكومة ليسوتو الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في تسجيل شعورها بالإحباط من جراء التقدم البطيء في سبيل إيجاد تسوية سلمية للصراع في كمبوتشيا . ورغم أن عالمنا يشهد انتقالا هاما من التوتر والمواجهة الى الحوار والتعاون في تسوية الصراعات على الصعيد العالمي وكذلك على الصعيد الاقليمي ، فإن حالة كمبوتشيا لم تدخل بقوة في اطار هذه الحركة .

لقد قرأ وفدي باهتمام كبير تقرير الأمين العام بشأن الحالة في كمبوتشيا ، ويقدر الجهود التي تبذل لإعادة الحالة في ذلك البلد الى حالتها الطبيعية . ورغم

التردد الذي يؤسف له من جانب الأطراف المعنية في التوصل الى تسوية سياسية ، فإننا مقتنعون بأن الحالة تتطور بصورة مستمرة نحو الافضل ، وأن هناك شعاعا من الامل في تحقيق السلم إذا اضطلعت الأطراف الداخلية والخارجية ، وكذلك المجتمع الدولي ، بمسؤولياتها بضمير حي .

ولاتزال مملكة ليسوتو تؤيد المبادرات الاقليمية والدولية التي تستهدف التوصل الى حل سلمي ودائم لمسألة كمبوتشيا ، ولاسيما اجتماعا جاكرتا غير الرسميين الاول والثاني ، المعقودان خلال تموز/يوليه وشباط/فبراير ١٩٨٨ و ١٩٨٩ على التوالي ، والاجتماعات التي تلت ذلك بين الأطراف الكمبوتشية .

ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها البلدان غير المنحازة ، بما فيها قرارها بإنشاء لجنة تتكون من ١٣ بلدا مكلفة بتنسيق الجهود المشتركة للبلدان غير المنحازة لإيجاد تسوية سلمية في كمبوتشيا .

وترحب ليسوتو بصفة خاصة بعملية الحوار والمفاوضات التي توجت في آب/أغسطس من هذه السنة بانعقاد مؤتمر باريس للسلام ، الذي ضم جميع الأطراف المعنية مباشرة في كمبوتشيا على مائدة المفاوضات ، بالاضافة الى البلدان المعنية الاخرى ، بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، بهدف إيجاد حل شامل لمشكلة كمبوتشيا . ونرى أن جميع هذه المبادرات والجهود متكاملة ومترابطة ويعزز كل منها الاخرى ، كما تعتبر إسهاما ملموسا في التسوية الشاملة .

وتعتقد حكومة ليسوتو أنه رغم أن مؤتمر باريس المعني بكمبوتشيا لم يصل الى التسوية السلمية ، فإنه قد ولد زخما هاما من أجل مواصلة المشاورات والحوار اللذين ينبغي أن يستمرا حتى يتحقق الحل الدائم الذي تقبله جميع الأطراف في نهاية المطاف .

وفي هذا الصدد فإن وفد بلادي يناشد جميع الأطراف التي يعنيها الأمر أن تغتنم الفرصة التي أتاحتها هذه التطورات الايجابية .

إن صمود شعب كمبوتشيا والتزامه بمقاومة الاحتلال العسكري الأجنبي والسيطرة العسكرية الأجنبية قد أوضحتا بجلاء أن الخيار العسكري لحل مشكلة كمبوتشيا غير وارد . وثمة درس تعلمناه من التاريخ هو أن القوة ، مهما كانت عاتية ، لا يمكن أن تخمد روح المقاومة أو إصرار الشعب على النضال من أجل حقه الثابت في الكرامة وتقرير المصير .

إن ليسوتو ترحب بقرار جمهورية فييت نام الاشتراكية بسحب قواتها العسكرية من كمبوتشيا في أيلول/سبتمبر من هذا العام باعتباره خطوة ايجابية لتهيئة الظروف التي تتيح التوصل الى تسوية دائمة للصراع في هذا البلد . وليس ثمة شك أن هذا القرار ، إذا ما نفذ بالفعل بصدق والتزام ، يمكنه أن يزيل احدي العقبات الرئيسية ، وأن يزيد من احتمالات عودة السلم والاستقرار الى كمبوتشيا .

ويعرب وفد بلادي عن أسفه ازاء رفض فييت نام في الماضي الامتثال لمطالبات المجتمع الدولي بشأن انسحاب قواتها العسكرية من كمبوتشيا تحت اشراف الأمم المتحدة . وكان من الواضح في ذلك الوقت ، كما هو واضح الآن أيضا ، أنه حتى وإن ادعت فييت نام أنها قد سحبت كل أو بعض قواتها من كمبوتشيا ، ففي غياب آليات مراقبة دولية فعالة ، لابد وأن تثار مشكلة التحقق . ولذلك فإن وفد بلادي يناشد جميع الأطراف التي يعنيها الأمر أن تستجمع الشجاعة الكافية والارادة السياسية في التوصل الى اتفاق مبكر بشأن آلية للتحقق تكون مقبولة من الجميع . وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بحق في تقريره ، فإن من شأن ذلك أن يشكل بالفعل أحد المقومات الأساسية لتسوية سياسية شاملة .

وترى ليسوتو أن المجتمع الدولي لا تقع عليه فحسب مسؤولية وضع حد للحرب وإنهاء الاحتلال الأجنبي لكمبوتشيا بل إنه يتعين عليه أيضا أن يسهم في التوصل الى تسوية داخلية مرضية تكفل عدم مواجهة كمبوتشيا لممارسات الإبادة الجماعية التي

تعرضت لها في الماضي القريب ، وأن تتغلب تماما على الأوضاع غير المحتملة للاحتلال الأجنبي .

ونرى أنه من الأهمية البالغة في هذه المرحلة الحساسة من عملية البحث عن حل حقيقي للصراع في كمبوتشيا ، أن يركز المجتمع الدولي جهوده على التوصل الى المصالحة ووقف إطلاق النار بين جميع الأطراف تحت مراقبة آلية دولية فعالة ، بغية تهيئة الظروف التي تتيح التوصل الى حل شامل وسلمي من خلال الحوار . وينبغي أيضا الحفاظ على الزخم الذي اكتسبه الحوار خلال العملية التي سبقت عقد مؤتمر باريس .

ونرى أنه من الضرورة القصوى الامتناع عن القيام بأي عمل قد يعرض للخطر الاتفاق الذي تم التوصل اليه بعناء بالغ بين الأطراف الكمبوتشية بشأن اجراء حوار . إن استعداد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الوارد في البيان المشترك لوزيري خارجيتهما في ٢٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام

"للاعلان ، مع الدول الأخرى ، عن وقف اختياري لتقديم المساعدة العسكرية الى جميع الأطراف الكمبودية كجزء من التسوية الشاملة"

(A/44/578, p.7)

يعد مبادرة جديرة بالثناء تستحق منا التأييد ، كما أنها تعطي مثالا ينبغي لنا جميعا أن نحتذيه حيث إن أفضل السبل لخدمة قضية السلم في كمبوتشيا هي تشجيع المفاوضات ، لا دعم الأطراف في النزاع أو مدهم بالسلاح الذي من شأنه أن يزيد من حدة الموقف المتفجر بالفعل .

ولا توفر الدعم اللازم لقضية السلام ، تلك المحاولات المتعمدة والمدروسة لاستبعاد أي من الأطراف الكمبوتشية الداخلية من المشاركة في المصالحة الوطنية التي تستهدف تحقيق تسوية سياسية شاملة . إن من شأن مثل هذه المطالب أن تلقى المقاومة ، وأن تعرض للخطر فرص تحقيق تسوية دائمة ، ولاسيما إذا ما جاءت بإيعاز من القوى الأجنبية .

وقد دأبت ليسوتو على تأييد رأي أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة

بأنه فيما يتعلق بالجوانب الداخلية للحالة في كمبوتشيا ، فإنه يحق لجميع الأطراف الكمبوتشية أن تشارك في عملية المصالحة والتطبيع ، وأن شعب كمبوتشيا وحده هو الذي يحق له أن يحدد الدور الذي تضطلع به أي من المجموعات ، وأن الشعب هو الذي عليه أن يحدد ، بحرية ومن خلال العمليات الديمقراطية ، مستقبل بلاده .

وختاما أود أن أعرب عن عظيم تقدير وفد بلادي للجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، من خلال الأجهزة المختلفة لمنظمتنا من أجل التخفيف من معاناة السكان المدنيين الذين يعانون من هذا الصراع المبيد للأخوة . ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء التي تقدم المساعدة سواء كانت بمساعدة على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف بغية كفالة أمن ورفاهة اللاجئين والمشردين وتمكين الأمين العام من القيام بولايته في كمبوتشيا بصورة فعالة .

الآنسة ويلبرغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لسنوات عديدة لم تعرف كمبوتشيا السلام ولم تعرف حكومة منتخبة . ومن قرابة ١١ عاما تعرضت كمبوتشيا لغزو القوات المسلحة الأجنبية وتعرضت لنظام اختارت فييت نام أن تفرضه عليها منتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . إن قرار فييت نام الذي جاء متأخرا بسحب قواتها في أيلول/سبتمبر من هذا العام - وهو شرط أساسي لأية تسوية دائمة - موضع ترحيب منا . ومن المؤسف ، أن تراث الكراهية وعدم الثقة القائم بين النظام وقوى المعارضة في كمبوتشيا ، مازال يعرقل التوصل الى حل شامل سياسي كان ينبغي أن يكون انسحاب القوات الأجنبية أحد مقوماته .

إن أكثر رمن مليون شخص قد لقوا حتفهم نتيجة لمذابح نظام بول بوت في كمبوتشيا . وقد لا نعرف أبدا على وجه التحديد عدد الذين سقطوا في ذلك الحين ، أو عدد الذين سقطوا في مرحلة لاحقة ، نتيجة لاستمرار القتال أو في محاولة هروب يائسة فاشلة . ولكننا نعلم أنه بينما تجري هذه المناقشة ، فإن أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ من المواطنين في كمبوتشيا يعيشون في معسكرات الإجلاء ومعسكرات الإيواء بطول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، حيث تقدم لهم المساعدة في اطار عملية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين . وهم يعتمدون اعتمادا تاما على مساعدات الغوث التي يقدمها لهم المجتمع الدولي . من الذي يمكنه أن يحدد عدد هؤلاء الذين لم يحصلوا بعد على مساعدة دولية ؟

بالنسبة لهؤلاء الافراد ولجميع أفراد شعب كمبوتشيا ، فإن احتمالات بزوغ مستقبل لا يسوده الطغيان والدمار والتشريد تعتمد على التوصل الى تسوية سياسية وشاملة لمشكلات عقود عديدة . ورغم استمرار استخدام القوة ، لم يتمكن أي من الاطراف في النزاع من تحقيق أهدافه من خلالها . ومن الواضح أن الحل لا يكمن في استخدام القوة .

وتشعر نيوزيلندا بالقلق البالغ ازاء الأبعاد الانسانية للنتائج التي أسفر عنها هذا الصراع . وقد قمنا مع غيرنا من الدول الاعضاء والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بالإعلان عن تبرعات كبيرة لبرامج الإغاثة وإعادة الاستيطان . ونحن نشعر بقلق أيضا بشأن السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا . كما قمنا بمساع دؤوبة من أجل التوصل من خلال الحوار وتشجيع الحلول الوسط الى تضييق شقة الخلافات السياسية . لقد قبل المجتمع الدولي مهمة وضع اطار للمفاوضات بين الاطراف المعنية مباشرة من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة .

ونيوزيلندا ترى بوضوح تام العقبات التي تقف في طريق السلام ، وتدرك السرعة التي يمكن التحرك بها . ولكننا لا نزال على اقتناع بأن الحل لابد أن تتم صياغته على أساس العناصر المعبر عنها مرة أخرى في فقرات منطوق مشروع القرار الخاص بكمبوديا لهذا العام . ولا نزال نولي أهمية كبرى لدور الأمير نوردوم سيهانوك في عملية المصالحة الوطنية . ونشدد كذلك على الحاجة إلى ضمانات دولية ملائمة سواء فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة وعادلة أو بالنسبة لإعادة الاستقلال الكامل والدائم لكمبوديا - بحيث لا تكون كمبوديا بلدا معرضا للتهديد أو بلدا يشكل تهديدا للآخرين .

ولم يكن من رأي نيوزيلندا وضع تحديد لسبل استكشاف الوسائل العملية لتطبيق المبادئ الواردة في مشروع القرار . لهذا فقد رحبنا بمجموعة الاتصالات والمشاورات التي جرت على مدى فترة من الزمن - الشخصية منها والإقليمية ، أو عن طريق المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ، أو فيما بين الدول التي لها أكبر نفوذ يمكن أن تستخدمه ، وتابعنا تلك الاتصالات والمشاورات باهتمام كبير .

وكما ذكر الأمين العام ، فإن عملية الحوار والمفاوضات قد اكتسبت هذا العام زخما لم يسبق له مثيل . ومما يؤسف له - والسبب في ذلك لا يرجع إلى الافتقار الى الجهد من جانب البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغيرها من البلدان - أن اجتماعي جاكرتا غير الرسميين المعقودين في تموز/يوليه ١٩٨٨ وشباط/فبراير ١٩٨٩ ، ومؤتمر باريس المعني بكمبوديا المعقود في آب/أغسطس من هذا العام لم تؤد كلها إلى تحقيق التقدم صوب التسوية الشاملة التي كان المجتمع الدولي يرى بعض الدلائل على امكان تحقيقها . وقد تمت في باريس معالجة بعض القضايا الجوهرية بعزم جديد وتم استعراض مجموعة من الأفكار ؛ ولكن الأطراف لم تتمكن من حل الخلافات الحاسمة . وقد تجلت نتائج ذلك الفشل في الوقائع القائمة في كمبوديا . فهناك تحاول الفئات المختلفة أن تكسب على الطبيعة ، في أشهر الجفاف ، ما لم تتمكن من أن تكسبه على طاولة التفاوض . وما دامت تلك الفئات تحظى بتأييد من الخارج ، لا يمكن لأحد أن يسود .

بيد أننا نشعر بقدر من التشجيع نتيجة لاستمرار الحوار . فآلية باريس لا تزال قائمة لإعادة عقد المؤتمر عندما يصبح ذلك ممكنا من الناحية العملية . ويتم بهدوء استكشاف مبادرات اضافية تقدم بها عدد من الجهات الرئيسية ، استنادا إلى أفكار بناءة قدمتها بعض الأطراف المعنية مباشرة . ونيوزيلندا بدورها أقامت اتصالات وثيقة مع جاراتها من رابطة آسيان وغيرها ، تأييدا لموقفها إزاء كمبوديا . وعندما سنحت الفرصة - كما حدث مؤخرا - لاستكشاف حدود المواقف الوطنية للأطراف الرئيسية ، واصلنا نحن أيضا الحث على إجراء الحوار والتوصل إلى الحلول التوفيقية .

وليس من السهل فصل خيوط هذه المشكلة البالغة التعقيد ، ولكن هناك مسألة لابد أن أشير اليها . في باريس ، كانت احدى العقبات الكؤود مسألة التشارك في السلطة في سياق التسوية السياسية الداخلية . وتعتقد نيوزيلندا أن الخطوة النهائية في عملية السلام - ألا وهي إجراء انتخابات نزيهة وحرة وديمقراطية - تتطلب مشاركة جميع الأحزاب في إدارة انتقالية سيكون عليها مهمة وضع إطار وشروط الانتخابات . وهذا لا بد أن يشمل العناصر المقبولة من الخمير الحمر . فهذا هو السبيل الوحيد لان يلتزم ذلك الحزب بقبول عملية الانتخابات ونتيجتها . وإنكار ذلك يكون بمثابة إنكار لإعادة تعمير كمبوديا . ونحن نحث فييت نام ونظام هون شين على إبداء المرونة في هذا الصدد .

ولكن إذ أقول ذلك ، يجب أن نكون واضحين تماما في أن أي حل يضع شعب كمبوديا في قبضة بول بوت لن يكون حلا على الإطلاق . فالأدلة ثابتة على الطغيان الدموي الذي مارسه هذا النظام . ووحشيته قد هالتنا جميعا . وبالرغم من تأكيدات قادته ، فإن نيوزيلندا لا تعتقد أن غاياتهم وسياساتهم قد تغيرت . ولهذا ، فإن المجتمع الدولي بدوره ، وسعيا إلى تحقيق المصالحة الوطنية في كمبوديا ، عليه التزام بأن يطمئن إلى وجود تأكيدات وضمانات تستبعد إلى الأبد احتمال إعادة فرض سلطة طغمة بول بوت بالقوة أو إحباط إرادة الشعب الكمبودي . وسيكون دور الأمم المتحدة حاسما في رصد وتدعيم هذه الضمانات . ونيوزيلندا على الاستعداد للاضطلاع بدور في آلية الرقابة

الدولية تحت اشراف الامم المتحدة ، وبموافقة جميع الاطراف ، وبولاية فعالة من أعضاء مؤتمر باريس ، عندما يحين الوقت لتنفيذ مهمة هذه الآلية .

إن مشروع القرار المعروض علينا يزودنا بإطار لمواصلة الجهود لإقرار السلم في كمبوديا . وهو يستأهل تأييد جميع أعضاء المنظمة .

السيد مانيكفان (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مسألة كمبوتشيا مسألة تمس المبادئ الاساسية المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . وقد أعربنا مرارا وتكرارا في هذه الجمعية عن ايماننا بالحق الثابت للشعوب في تقرير المصير وبمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

لقد مضت عشرة أعوام منذ احتلال القوات الأجنبية لكمبوتشيا ونود أن نسجل ، كما فعلنا في الماضي ، تأييدنا لشعب كمبوتشيا في جهوده الرامية إلى ايجاد حل شامل وسلمي لهذه القضية . ولقد أيدنا بصورة متكررة قرارات الامم المتحدة التي تطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واستعاد استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية والحفاظ عليها ، والاعتراف بحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره بنفسه والتزام جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

وبسبب التزامنا بتأييد الحل السلمي الشامل لهذه المسألة ، رحبنا بإعلان فييت نام في ٥ نيسان/ابريل قرارها بسحب جميع قواتها من كمبوتشيا بنهاية ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وبنفس الروح نؤيد تشكيل آلية دولية للتحقق تكون لها مصداقية .

ويلحظ وفدي التطورات الايجابية الواردة في تقرير الامين العام (A/44/670) بشأن هذا الموضوع . ونود أن نعبر عن تقديرنا للأمين العام لما يبذله من جهود لتهيئة المناخ الكفيل بالتوصل الى تسوية سلمية . كما نلحظ ، على الرغم من عدم تحقيق تسوية سياسية شاملة ، أن اجتماع جاكرتا الثاني غير الرسمي الذي عقد في اندونيسيا في شباط/فبراير ١٩٨٩ والمؤتمر الدولي المعني بكمبوديا الذي عقد في باريس في آب/أغسطس ، يمثلان خطوتين هامتين نحو الامام .

لقد شارك وفدي في تقديم القرارات التي اعتمدت في إطار هذا البند في السنوات المتعاقبة . وتأييدنا للقرارات التي تطالب الأطراف المعنية بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة لدى حل القضية ، إنما ينبع من ايماننا الراسخ بأن الحلول العادلة والدائمة لمثل هذه المشاكل ينبغي ايجادها في إطار ميثاق الأمم المتحدة ، مع احترام مبادئ السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية .

السيد دوغرسورن (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أسهمت التغيرات الايجابية الجارية حاليا في المناخ السياسي العالمي اسهاما ملموسا في تحسين آفاق التسوية السلمية لبعض الصراعات الإقليمية المزمنة . وهذا ما نشهده أيضا في مشكلة كمبوتشيا التي ما فتئت منذ سنوات عديدة مصدرا لعدم الاستقرار والريبة وانعدام الثقة في جنوب شرقي آسيا .

وبعد عقد من الجمود والجدل المحبط داخل الأمم المتحدة وخارجها بدأ المجتمع الدولي يشهد في الآونة الأخيرة بعض الأحداث المشجعة في البحث عن حل سياسي للقضية .

وفي رأينا أن الإعلان عن الانسحاب الكامل لقوات المتطوعين الفييتناميين في إطار جدول زمني محدد ، واجتماعات جاكرتا غير الرسمية ، حققت طفرة في الجهود الرامية إلى ايجاد حل سياسي للمشكلة ، لأنها حركت عملية الحوار والمفاوضات ، فضلا عن أنها مكنت أطراف الصراع من التقريب بين وجهات نظرها حول العناصر الأساسية للتسوية السلمية الشاملة .

ونحن نثني على الجهود التي تبذلها دولة كمبوديا وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكذلك اندونيسيا وبعض البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لترجمة روح التوافق التي سادت اجتماعات جاكرتا غير الرسمية واجتماعات ثنائية هامة أخرى مثل مفاوضات هن سن - سيهانوك ، إلى اجراءات ملموسة .

وكما ذكر الأمين العام في تقريره :

"ما فتئت عملية الحوار والمفاوضات بشأن كمبوتشيا منذ بداية هذا العام تجمع زخما لم يسبق له نظير" . (A/44/670 ، الفقرة ٢٧)

ثم جاء مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوتشيا ليجمع على المستوى الوزاري بين كل الأطراف الكمبودية والبلدان المهتمة ، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن . وعلى الرغم من أن ذلك المؤتمر لم يوفق في تحقيق الهدف المنشود ، فقد أحرز بعض التقدم في بلورة جوانب مختلفة من الحل السياسي الشامل للمشكلة .

إن انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا في أيلول/سبتمبر الماضي وفقا لما سبق الإعلان عنه ، وفر شرطا غاية في الأهمية لتسوية الجوانب الداخلية للمشكلة ، كما أنه - إلى جانب المبادرات الجديدة التي تقدمت بها دولة كمبوديا انطلاقا من سياسة المصالحة الوطنية - فتح آفاقا جديدة لحل عاجل وشامل ودائم للأزمة بجميع جوانبها السياسية والأمنية والانسانية .

ومن المؤسف أن هذه الفرصة الفريدة لم تستغلها الطوائف الأخرى ومن يساندونها ، الأمر الذي جعل الوضع مقلقلا في أخف تعبير .

ونحن نضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى التي أعربت عن قلقها لزيادة الأعمال العدائية في بعض مناطق كمبوديا خلال الأسابيع الماضية ، ولتواتر الأنباء عن محاولات الخمير الحمر لملء الفراغ المزعوم الناجم عن الانسحاب الفييتنامي ، والسعي للعودة إلى السلطة بالقوة .

ووفقا لما جاء في بعض التقارير ، فإن عمليات توريد الأسلحة للطوائف التي تستهين بمسيرة المصالحة الوطنية ، قد تم تكثيفها ، مما يضاعف من خطر نشوب حرب أهلية . ووفد بلادي يوافق تماما على الرأي القائل بأن المشكلة لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية .

لقد سمعنا آراء مفادها أن القضية الكمبودية دخلت منعطفا حساسا أصبح فيه الحل السياسي الشامل واندلاع حرب أهلية احتمالين متكافئين . وبالتالي بات من العاجل والحتمي أن يدعم المجتمع الدولي بشكل حاسم سياسة المصالحة الوطنية التي

تدأب حكومة دولة كمبوديا على انتهاجها ، وأن يتخذ تدابير فورية فعالة لمنع عودة سياسات وممارسات الإبادة الجماعية المدانة عالميا .

وفي هذه السياق نرى إن اقتراح رئيس وزراء تايلند بوقف إطلاق النار بين الطوائف الكمبودية وعقد اجتماع غير رسمي لمناقشة آلية المراقبة الدولية في كمبوديا ، اقتراح جاء في أوانه ؛ لأنه في حالة تنفيذه قد يساعد على منع اندلاع صراعات مسلحة ، ويسهم في ايجاد حل سلمي للمشكلة .

ووفد بلادي يؤيد جهود الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وممثله الخاص السيد رفيع الدين أحمد ، الرامية إلى النهوض بتسوية سلمية لمشكلة كمبوديا لصالح السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وفي القارة ككل .

أود أن أضيف هنا أن وفدي يؤيد الموقف الواقعي والبناء الذي اتخذته حركة بلدان عدم الانحياز حيال هذه المسألة في اجتماع قمتها في بلغراد .

إننا نرى أنه ينبغي طرق كل القنوات المتاحة التماسا لتسوية عاجلة سلمية ودائمة للحالة في كمبوتشيا . وفي هذا السياق ، نعلق أهمية كبيرة على الحوار الجاري بين جمهورية الصين الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن هذه المشكلة ، وكذلك استعداد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة :

"للإعلان مع الدول الاخرى عن وقف اختياري لتقديم المساعدة العسكرية إلى جميع الاطراف الكمبودية كجزء من التسوية الشاملة" . (A/44/578 ، ص ٩)

كما جاء في البيان المشترك المؤرخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر الصادر عن وزير الخارجية شيفرنادزي ووزير الخارجية بيكر .

ووفد بلادي ، إذ يضع في اعتباره جميع التطورات الايجابية التي حدثت في كمبوديا وحولها في هذه الاثناء ، يتوقع - مثل كثير غيره - أن يفضي النهج المتبع حيال المشكلة الكمبوتشية في الدورة الراهنة للجمعية العامة إلى تحقيق تسوية سلمية .

ولكن من سوء الطالع أن مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة ليس على مستوى توقعاتنا ، لأنه لا يعكس بموضوعية وبما فيه الكفاية كل التغيرات التي حدثت في المنطقة وعلى الساحة الدولية الأوسع نطاقا : فهو يكشف عن نهج منحاز لجانب واحد ، كما أنه في بعض النواحي يفتقر تماما إلى المنطق ، ولن يساعد على تعزيز عملية البحث عن تسوية شاملة للصراع .

وأخيرا فإن مشروع القرار يعيد إلى الأذهان مجموعة من القرارات التي وجد وفدي أنه لا يمكنه تأييدها في دورات الجمعية العامة السابقة .

لهذه الأسباب ، لم يتمكن وفدي من تأييد اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.23 .

السيد تيلمان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تدعى الجمعية العامة للنظر في الحالة في كمبوتشيا . فعلى الرغم من الجهود العديدة التي ما فتئت تبذل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية سلمية عادلة وشاملة ، وعلى الرغم من الأغلبية الساحقة المتزايدة في الجمعية العامة تأييدا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لم يحرز سوى تقدم محدود في الجهود الرامية إلى استعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية . وما زال ينكر على شعب كمبوتشيا حقه في تقرير مصيره . وهذا يعبر عن حالة حزينة - بالنسبة للمجتمع الدولي وبالنسبة لمنطقة جنوب شرقي آسيا ، وقبل كل شيء بالنسبة لشعب كمبوتشيا الذي عانى الكثير عبر السنوات .

ومن رأي حكومة النرويج أن المسؤولية الرئيسية عن الحالة الراهنة تقع على الدولة القائمة بالاحتلال ، التي نصبت في عام ١٩٧٨ نظاما على هواها . لكن في الوقت ذاته ، ينبغي أن يكون واضحا كل الوضوح أن نظام الخمير الحمر الشائن يتحمل المسؤولية أيضا . فكما أن العالم لا يستطيع الإذعان لغزو بلد واحتلاله من جانب دولة خارجية ، فإنه لا يمكن أن يتغاضى عن ممارسات نظام الخمير الحمر الذي تسببت انتهاكاته الفاضحة في مقتل أعداد لا حصر لها ومعاناة يعجز عنها الوصف . ولا يمكن السماح بتكرار هذه السياسات والممارسات الفظيعة الماضية . لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بحدوث هذا ، وينبغي أن يكون في حالة من اليقظة الدائمة احترازا لهذا الاحتمال .

وخلال العام الماضي لاحظنا أحداثا مشجعة تعطينا سببا للأمل في إمكان نقل الصراع إلى مرحلة الحوار والتفاوض . ومن هذه الأحداث المشجعة إعلان حكومة فييت نام

الاخير بانها سحبت جميع قواتها من كمبوتشيا في الفترة ما بين ٢١ و ٢٦ أيلول/سبتمبر . وللأسف أن هذا الانسحاب لم يحدث تحت اشراف ورقابة دوليتين فعالتين . وكان من الممكن لهذا الاجراء أن يسهل كثيرا الجهود الرامية إلى ضمان استعادة وصون استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

ونحن نشعر بالقلق العميق إزاء تزايد الاعمال القتالية في كمبوتشيا خلال الاسابيع القليلة الماضية والاحتمال المخيف لاستمرار القتال بل وتصعيده خلال موسم الجفاف القادم . فلا يمكن ايجاد حل دائم للصراع إلا على مائدة التفاوض .

إن مؤتمر باريس المعني بكمبوتشيا الذي انعقد في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام قد تمكن من احراز بعض التقدم في وضع شتى العناصر الضرورية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة . بيد أن المؤتمر لم يتمكن من حل الخلافات بشأن بعض المسائل المركزية ، وتم تعليقه ، وكما يبين مشروع القرار المطروح علينا ، ينبغي للمؤتمر ان ينعقد من جديد في أقرب وقت ممكن حتى لا نفقد الزخم المتولد عن أنشطة العام الماضي .

ويشتمل مشروع القرار على العناصر الضرورية للحل السياسي الشامل ، وهي : أولا التحقق من انسحاب جميع القوات الأجنبية تحت اشراف الامم المتحدة وإقامة سلطة ادارية مؤقتة ؛ وثانيا ، عدم العودة إلى السياسات والممارسات المدانة عالميا التي أتبعت في الماضي القريب في ظل نظام بول بوت ؛ وثالثا ، حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره .

وجميع هذه العناصر ، بطبيعة الحال ، على نفس القدر من الاهمية ، بيد أنه من الضروري التأكيد على أنه لا يمكن قبول أي تسوية كمبوتشية تنطوي على احتمال إعادة نظام الحكم الوحشي الذي ساد في السنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ . إن سياسات نظام بول بوت قد انتهكت جميع المعايير المعترف بها دوليا ، وقد أدانها المجتمع العالمي عن حق . وعلاوة على ذلك فإن استعادة حقوق الانسان الرئيسية للشعب الكمبوتشي ذات أهمية أساسية لضمان الحل الدائم للمشاكل . وهذا يتضمن حق جميع اللاجئين الكمبوتشيين في العودة آمنين إلى وطنهم .

إن الأمين العام يواصل البحث عن حل سلمي لمسألة كمبوتشيا عن طريق محادثات شاملة مع الأطراف والبلدان المعنية . وتود حكومتي الثناء على الأمين العام وممثله الخاص لجهودهما الدؤوبة من أجل تحقيق التسوية ، ونعرب عن تأييدنا لجهودهما المستمرة . ومن المشجع أن الأمين العام قد تعهد بالاستمرار في جهوده من أجل إحراز تقدم في عملية التفاوض وتوجيهها صوب خاتمة ناجحة . وأهم مسألة هي المصالحة الوطنية ، التي لا يمكن تحقيقها إلا بعد الموافقة على وقف اطلاق للنار تعقبه ترتيبات انتقالية وانتخابات حرة نزيهة في ظل إشراف دولي .

ومن الحقائق المأساوية أنه ما زال يوجد أكثر من ربع مليون كمبوتشي في مواقع الإجلاء على امتداد الحدود التايلندية الكمبوتشية . فضلا عن ذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يرقب عن كثب مسألة أمن وحماية سكان الحدود ، واحترام حقوق الانسان الاساسية لهؤلاء السكان . ومن الاهمية البالغة أن يتيسر للأمم المتحدة وسائر الوكالات الوصول غير المعاق إلى جميع المعسكرات من أجل الوفاء بمهامها في تقديم الأغذية والخدمات إلى السكان المدنيين .

وتشعر حكومتي بالقلق بوجه خاص إزاء سلامة اللاجئين من الهجوم العسكري ، وحالة حقوق الانسان داخل معسكرات اللاجئين ، وخاصة في المعسكرات التي يسيطر عليها الخمير الحمر .

إن حكومتي قد تقدمت في العام الماضي بمساهمات تبلغ زهاء مليون دولار إلى عملية الأمم المتحدة للإغاثة على الحدود ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي . وما دام البحث عن حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا مستمرا ، ستظل الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى اللاجئين في منطقة الحدود . وستواصل حكومة النرويج في المستقبل الإسهام بنصيبها العادل في التكاليف المترتبة على هذا الجهد الانساني .

السيد انغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي فرصتي الاولى كي أحييك في محفل عام ، سيدي الرئيس ، بمناسبة توليك لمنصبك الرفيع رئيسا للجمعية العامة . انني أفعل هذا وأنا أعرف تمام المعرفة أن هذه التحية ما هي إلا صدى للمشاعر المخلصة التي سبق وعبر عنها الدكتور جاك - روجر بوبو ، وزير خارجية الكاميرون . انك أخ في القومية الافريقية ورفيق سلاح ضد القوى التي تعيق السلام والامن العالميين ، وهي قوى تقف فعلا ضد التطور العالمي . إننا كوفد ، نشعر بالفخر ، لاننا نرى في توليك هذا المنصب فرصة حقيقية لافريقيا كي تظهر أننا أعضاء على قدم المساواة في المجتمع الدولي ، على قدم المساواة في تقاسم الهموم الانسانية ، وهي هموم حول أمور يكتنفها القلق ، هموم يتشاطرها الجميع في العالم بشأن عالمنا المضطرب ، عالم نسعى جميعا لتخليصه من لعنة الخراب ، خراب الروح وخراب الحرب والصراع الذي لا معنى له . ونحن الافريقيين ننتمي إلى خلفية ثقافية من شأنها أن تدعم عالما كيفته وحدة الهدف والتعاون من أجل الصالح العام .

المحن التي تطحن الشعوب هي التي تولّد القيادات . ولقد نال افريقيا نصيب وافر منها . ولا يسعنا إلا استلهام الراحة من الفكرة التي تدغدغنا بأن التاريخ في الواقع ربما انتقل إلى مرحلة تكوينية بالنسبة لقارتنا ، مرحلة عنوانها التجارب المؤلمة التي تستدعي مراجعة جذرية لرؤانا المستقبلية ، وتُعدنا ، في بيئة متواضعة لكنها نبيلة ، لكي نقدم قيادة حقة لعالم مريض .

وما زلت ، يا أخي ، تلقى أقصى الدعم منا ، مع تمنيات الكاميرون الاخوية بأن يكون النجاح حليفك وأنت تدير دفة هذه الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة .

قبل أن تأخذ التكنولوجيا في تقريب المسافات في جغرافية العلاقات الانسانية ، كانت شعوب آسيا وافريقيا مرتبطة بروحانية تنشد الطمأنينة من خلال معايير العدالة والحرية . إن التضامن الآسيوي - الافريقي ، الذي كان سبّاقا لحركة عدم الانحياز والتجمعات الشقيقة ، قد قدم للمجتمع الدولي أخلاقية شكلت أساسا للضمير العالمي لعصرنا .

ولذلك ، ينبغي أن يكون مفهوما وجوب مشاطرة الأفارقة للآسيويين في الشعور بالتأنيب الذي يلفهم فيما يتعلق بميدان الصراع الذي يبذر الخراب والشقاق . فعلى مدار العقد الماضي راقبت الكاميرون والحزن يعتريها التطورات في كمبوتشيا . فجو السلام المستولد قد أفسده انفجار العداوات . والظرف الذي تولد بشكل مفجع قد أفسد تقرير المصير الذي استحقه الشعب فعلا ، وحاد به عن طريق العملية الرامية إلى البقاء ضمن المجرى العام الذي سجل بروز معاناة اقتصادية وتطور اجتماعي هائلين في الشرق الأقصى .

إن مدى خطورة الوضع في كمبوتشيا ينبغي ألا يغيب عن الأنظار في النقاش السنوي المتطاول في الجمعية العامة . علينا ألا نسمح للاحباطات الناجمة عن الخلافات المستحكمة المؤقتة أن تحجب عنا قمة المأساة الانسانية ، وتحلل المجتمع وإقامة عقبات سياسية وعسكرية على طريق محفوف أصلا بالمخاطر التي من شأنها اجهاض أي جهد ناجح لبناء أمة .

هذا الوضع ينبغي أن يكون محط اهتمام كل دولة عضو . إننا ومن خلال اشتراكنا في ميثاق الأمم المتحدة ، ملزمون دستوريا بمبادئ ومعايير القانون الدولي الراسخة فيه . إن غزو أي بلد لبلد آخر هو عمل محظور طبقا للقانون . ومهما بدت حكومة ما شريرة في نظر الدخلاء ، فإن قرار تغييرها أو الإطاحة بها يجب أن يبقى الخيار الحقيق بالشعب الذي تحكمه . وفي عالم عذبته المحنة الاقتصادية ، فإن المغامرة العسكرية ، بل حتى فتح أراض أجنبية ، قد أصبح باهظ التكاليف ماليا وسياسيا . ولا يمكن لأية أمة ، مهما كانت كبيرة أو قوية ، أن تقوم بمغامرة مدمرة لذاتها في محاولة تأديب العالم أو أي جزء فيه . وإنها لكارثة أيضا أن تحاول دولة تسوية نزاع عن طريق التدخل العسكري في الوقت الذي يمكن حله إلا من خلال السعي لايجاد توافق داخلي في الرأي وتسوية الخلافات بين أفراد الشعب أنفسهم .

إن أي غزو لدولة أخرى يجب أن ينظر اليه دوما على أنه يشكل تصرفا مشجوبا في الضمير الأخلاقي . وإذا كان لا بد من استخدامه ، فالتدخل الخارجي يجب أن يأتي كوساطة

مقبولة لدى الأطراف الوطنية في الصراع ؛ وساطة تسعى إلى السلم والتسوية ، وليس للأذى ، والربح الرخيص في نقل السلاح .

فالأسلحة أدوات الحرب . وإدخالها في حالات الحرب لا يعزز فرص التوسط ؛ بل إنه يزيد ويكثف فقط من انتشار الأسلحة في الصراع . وحتى عندما تأتي الأسلحة في شكل مساعدة مزعومة ، فإن الموت والدمار الذي تحدثه نادرا ما يبين أن مانح الأسلحة يكترث بحياة ورفاه مواطني البلد الذي يزعم مساعدته . إن الأسلحة هي أدوات للتدمير ، وليست للبناء والتنمية . وعلى العكس من ذلك ، فالموارد المالية والبشرية التي يُزج بها في الحرب والاحتلال ، لاسيما في بيئة معادية ، كان يمكن لها فعلا أن تعود بالنفع على الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي الفييتنامي في أعقاب المواجهات المسلحة المريرة مع القوى الكبرى في الماضي .

لقد كان بامكانهم أن يوفروا فرصة للأطفال ، قادة المستقبل ، لكي يشبوا على علاقات حسنة مع جيرانهم ، بدل شحنهم بالقسوة وسفك الدماء ، وأن يشبو في جو من البناء والتنمية ، بدلا مما سوف يدركونه لاحقا وهو أن ما خلفته الحرب كان مأساة ، وخرابا ، وهباء . ولسوف يسجل التاريخ حقيقة ما سوف يُسلّم للأجيال القادمة في منطقة الصراع العام ؛ فهم بالتأكيد لن يرثوا توجها نحو التعايش السلمي والتقدم .

إن ما يجب السعي اليه هو استبدال الروح التشاؤمية القائمة والمروعة فيما يتعلق بكمبوتشيا بالأمل في أن المعرفة والتجربة ، وهما من بنات الفكر ، سيعملان العقل في تصرفات جميع الأطراف في الصراع هناك . ولربما آن الأوان لاستخدام المعرفة والتجربة بالماضي المفجع لبناء مستقبل أفضل لتلك الأمة .

خلال سنوات عشر انضمت الكاميرون إلى المجتمع الدولي في تأييده الصلب لجهود رابطة شعوب جنوب شرق آسيا للتوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية . إن هذا النوع من التدخل ، ولاسيما من قبل الدول الواقعة في المنطقة دون الإقليمية ، تحركه الحكمة الشرقية ويستلهم الالتزام بالسلم والأمن والتنمية ، يلقى كامل ترحيبنا .

إن التاريخ الحديث للكمبوديين تاريخ مأساوي . لقد خاضوا الحرب منذ عام ١٩٧٠ . وما زال القتل مستمرا . ولكن ، هناك أخيرا ، امكانية واقعية لإنهاء سفك الدماء وإعادة السلام وتحقيق الاستقلال لكمبوتشيا .

لقد كانت هذه السنة سنة مهمة حافلة بالتطورات الهامة فيما يتعلق بقضية كمبوتشيا . إن اجتماع جاكرتا الثاني غير الرسمي ، المعقود في اندونيسيا في شباط/فبراير ، والمؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا المعقود في باريس في آب/أغسطس قد سارا بنا شوطا بعيدا على طريق سلام دائم وعادل . لقد حصل تقدم لأنه على مرار عشر سنوات قدم المجتمع الدولي بالتحديد دعما ساحقا للقرار المتعلق بكمبوتشيا الذي قدمته رابطة شعوب جنوب شرق آسيا . وهذا كان عاملا مهما في دفع عملية السلام إلى الأمام ودفع فييت نام الى التفاوض بجدية .

يشتمل مشروع قرار رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، بالصيغة التي قدمت إلى هذه الدورة ، على جميع العناصر اللازمة لحل عادل لمشكلة كمبوديا ، ويأخذ في الحسبان مصالح جميع الأطراف المتورطة في النزاع . وسيكون لاستمرار دعم المجتمع الدولي أثر هام على امكانيات التوصل إلى تسوية سياسية حقيقية ، تزيل معاناة شعب كمبوديا التي طال أمدها . ولهذا السبب ، ستواصل الكاميرون تأييدها لاسهام رابطة أمم جنوب شرق آسيا . ونحن نعتقد أن هذه أفضل وسيلة لإنهاء الحرب في كمبوتشيا ونحث الآخرين على تأييد مشروع القرار أيضا .

يبدو أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية لتسوية سياسية شاملة ، وذلك كما عددها مشروع قرار رابطة أمم جنوب شرق آسيا بخصوص كمبوتشيا .

أولا ، يعرب مشروع القرار عن اقتناع نتشاطره : وهو أن أي حل دائم وعادل للمشكلة الكمبوتشية لابد وأن يكون شاملا بالفعل . ويتعين أن يعالج الجوانب الداخلية والخارجية للمشكلة على حد سواء على نحو متكامل . ويتعين ألا نكرر عيوب تسويات أخرى مماثلة ، حيث أتاح انسحاب القوات الأجنبية دون تسوية داخلية استمرار سفك الدماء .

ثانيا ، يبقى انسحاب القوات الفييتنامية جميعها انسحابا كاملا يمكن التحقق منه من كمبوتشيا عنصرا أساسيا لهذه التسوية الشاملة . وفي ايلول/سبتمبر من هذا العام ، أعلنت فييت نام عن سحب جميع قواتها من كمبوتشيا . وكان هذا التطور موضع الترحيب . وهذه هي المرة الثامنة التي تعلن فيها فييت نام عن سحب قواتها خلال ثماني سنوات . ومع ذلك ، فإن القتال لم ينته - لا قبل ثمانية سنوات ولا الآن . ولا يوجد لدينا سبب مقنع لنفترض أن هذا الإعلان الأخير مختلف عن الاعلانات السابقة . وفي الواقع ، هناك تقارير مزعجة تشير إلى أن القوات الفييتنامية باقية في كمبوتشيا بصورة متخفية ، وأن مستوطنين فييتناميين يستعمرون مناطق معينة من كمبوتشيا .

ليس من الواضح لنا ما الذي أدى إلى تغيير المواقف في كل مناسبة . ومهما يكن السبب ، يتعين علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق تسوية سلمية تستند إلى اعتراف الفييتناميين أن استمرار وجودهم في كمبوتشيا غير مستصوب . وقد يكونون بحاجة

للتخلص من العبارات الطنانة التي استخدموها لتبرير هذا الوجود في الماضي . وهنا ، يمكننا نحن إيضا أن نساعدهم ببناء الجسور ، بما في ذلك حفز تدابير بناء الثقة بين الكمبوتشيين أنفسهم .

ترحب الكاميرون بدعوة مشروع القرار الأمم المتحدة لتشكيل آلية رقابة دولية تتحقق من انسحاب الفييتناميين . وما من شك في أن الأمم المتحدة وحدها هي التي تمتلك الهيبة والسلطة والتجربة اللازمة لمراقبة وادارة آلية رقابة دولية لكمبوتشيا ، تكون فعالة ومحايدة ويوثق بها .

إن التزام دولتنا بدور الأمم المتحدة في مجال صنع السلم وحفظ السلم معروف جيدا . ونحن قمنا بمبادرة لتحسين هياكل الأمم المتحدة التنفيذية والادارية القائمة في مجال صنع السلم ، لاننا نعتقد أن للأمم المتحدة دورا هاما تؤديه في حالات مثل الحالة في كمبوتشيا وغيرها من مناطق العالم .

إن الحالة في كمبوتشيا تمثل للمنظمة تحديا يختلف على العديد من الحالات الأخرى . ولدينا فرصة لتحقيق هدف نبيل : وهو أن نثبت أن تسوية النزاع بالوسائل السلمية أمر ممكن وستثبت صحته على المدى البعيد .

ثالثا ، يتعين علينا أن نساعد الشعب الكمبوتشي على التخلص من عواقب الغزو والاحتلال اللذين وقعا في الماضي . وهناك مخاوف من أنه طالما بقي في فنوم بنه نظام نُصِّب بتدخل أجنبي فإن العواقب والحالة الراهنة ستستمران . وسيستمر انتهاك مبادئ القانون الدولي الأساسية والميثاق . وقد جرى تشبيه الحالة بما قد يحدث لو أن جنوب افريقيا انسحبت من ناميبيا وتركت حكومة ويندهوك الحالية في السلطة . ومن الواضح أن مثل هذه النتيجة ستكون غير مقبولة بالنسبة لنا جميعا . ولذلك ، يتعين التوصل إلى اتفاق داخلي بوصفه جزءا من التسوية الشاملة ، وينبغي لهذا الاتفاق أن يشتمل على المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف الكمبوتشية بقيادة الأمير نوردم سيهانوك . ونحن نجاهر بالقول أنه لا ينبغي لفييت نام أن تتجنب التزامها الأدبي والسياسي بتأييد جهود الأمير سيهانوك لإعادة بناء أمته على نمط يقوم على السلم والتقدم .

لقد أدان المجتمع الدولي بحق سياسات وممارسات الماضي القريب في كمبوتشيا . وفي معرض التشديد على ضرورة التوصل إلى تسوية داخلية تشمل الشعب الكمبوتشي بأسره ، أود أن أوضح أن الكاميرون لا تستثني الخمير الحمر . فالخمير الحمر خمير أيضا ، وعلى أي حال ، فإن نظام السيد هون سن ، الذي نصبه الفييتناميون ، يتكون أيضا من أعضاء سابقين من الخمير الحمر ، شُملوا بصورة مساوية في الإدانة العالمية لسياسات وممارسات الماضي . والسيد هون سن نفسه كان قائد فوج من أفواج الخمير الحمر . والنقطة الأساسية هي أن الشعب الكمبوتشي وحده هو الذي يملك حق تقرير من يحكم بلده . وليس من حق أي بلد آخر أن يفترض لنفسه حق فرض سياسات أو طرف على الكمبوتشيين . وهذا ما يحدو بحكومة بلدي إلى تأييد جهود الأمير سيهانوك لتشكيل حكومة مصالحة وطنية ، تمثل الشعب الكمبوتشي بأسره . فمن شأن هذه الحكومة أن تمهد الطريق أمام انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف دولي تتيح للشعب الكمبوتشي ممارسة حق تقرير المصير من خلال صناديق الاقتراع . ونحن على ثقة من أنه سيختار بحكمة .

ونحن نتقدم بأطيب تمنياتنا الأخوية لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا ؛ فهم يصنعون التاريخ . لقد عانى الكمبوتشيون طويلا ؛ وهم بحاجة للسلم . دعونا نعبئ الرأي العالمي للإسراع في التغيير . والكمبوتشيون يريدون المشاركة في مناخ السلم والأمن الذي أدى إلى سلم وتقدم لم يسبق له مثيل في آسيا ، وهم بحاجة الى هذه المشاركة .

السيد بومبي (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر سانت فنسنت وجزر غرينادين ويشرفها أن تكون ، كما فعلت في العام الماضي ، أحد المتقدمين الى الجمعية العامة بمشروع القرار المتعلق بالحالة في كمبوتشيا ويبرز مشروع القرار هذا ويركز على بعض المبادئ التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدول الأعضاء المجتمعة هنا نظرا لأنها مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة وهي انعكاس له .

تقع كمبوتشيا من الناحية الجغرافية في منطقة بعيدة عن البحر الكاريبي ، غير أن المبدأ الذي تنطوي عليه المشكلة الكمبوتشية يعد من أهم المبادئ في القانون الدولي . فقد كان انتهاك حق كمبوتشيا الثابت في تقرير المصير نتيجة للتدخل العسكري واحتلال القوات الأجنبية انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة . ويمثل تقرير المصير واحترام الميثاق الأساس الذي يرتكز عليه أمن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وما يحيق بأمن كمبوتشيا من خطر يمثل خطرا بالنسبة لأمننا جميعا . وإن انتهاك المعايير الأساسية في القانون الدولي في أي مكان يقوض فعالية القانون الدولي في كل مكان . ولهذا السبب ، وقف المجتمع الدولي على مدى عشر سنوات الى جانب أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في جهودهم المبذولة من أجل وضع حد لسفك الدماء في كمبوتشيا وإيجاد حل عادل ودائم يعيد الاستقلال الى ذلك البلد* .

ومن الحقائق المسلم بها أن التوصل الى حل دائم وعادل للمشكلة الكمبوتشية لا يمكن أن يتم إلاّ عن طريق تسوية سياسية شاملة تعالج الجوانب الداخلية والخارجية للمشكلة على حد سواء بطريقة متكاملة . ويجب ألاّ نكرر الأخطاء التي ارتكبت تلني ترنطبن في مناطق أخرى من العالم حيث أدى انسحاب القوات الأجنبية دون أن تواكبه تسوية داخلية الى استمرار سفك الدماء .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد غوتييريز (كوستاريكا) .

يتمثل أحد العناصر الاساسية للتوصل الى تسوية شاملة في الانسحاب الكامل والقابل للتحقق لكل القوات الأجنبية . وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام ، أعلن الفييتناميون عن سحب كل قواتهم من كمبوتشيا . وهذه هي المرة الثامنة التي تعلن فيها فييت نام عن انسحابها . وهذا الإعلان ، شأنه شأن غيره من الإعلانات ، لم يتم التحقق منه من قبل أية وكالة دولية موثوق بها ولم يندرج في إطار تسوية سياسية شاملة .

ويشعر وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن هناك حاجة ماسة لأن تقوم هيئة دولية موثوق بها برصد انسحاب القوات الفييتنامية والتحقق من أن جميع القوات الفييتنامية قد انسحبت بالفعل . والأمم المتحدة هي وحدها التي تمتلك الهيبة والسلطة والخبرة اللازمة للإشراف على آلية رقابة دولية فعالة ونزيهة وموثوق بها وادارتها في كمبوتشيا . وتؤكد التقارير المثيرة للقلق والتي مفادها أن هناك قوات فييتنامية لا تزال موجودة في أجزاء من كمبوتشيا الحاجة الى أن تلعب الأمم المتحدة دورا حيويا في هذا المجال .

كما أن هذه الهيئة تلتزم بمساعدة شعب كمبوتشيا في إنهاء النزاع في بلده عن طريق تسوية داخلية . وبما أن نشوب هذا النزاع كان نتيجة مباشرة للغزو والاحتلال الفييتناميين فلا تزال فييت نام ملزمة أدبيا وسياسيا بمعالجة الآثار المأساوية المترتبة على تدخلها في كمبوتشيا ، وذلك عن طريق ضمان تسوية سياسية شاملة تتيح للشعب الكمبوتشي أن يمارس بحرية حقه الثابت في تقرير المصير . وما دام النظام الذي أقامه التدخل الأجنبي في بنوم بنه قائما سيستمر انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

ولذلك ، يجب أن تتضمن التسوية الداخلية مصالحة وطنية بين كل الأطراف الكمبوتشية ، بقيادة سمو الأمير نوردوم سيهانوك ، وممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه في تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية . ولا يمكن استبعاد أي طرف كمبوتشي من هذه العملية دون أن يؤدي ذلك الى إطالة أمد النزاع . ونحن نؤيد الرأي

المتفق عليه بأن الامير سيهانوك هو الوحيد الذي يمتلك الهيبة والسلطة الادبية لتحقيق المصالحة بين كل الاطراف الكمبوتشية والشعب الكمبوتشي . وتستحق هذه الشخصية الوطنية العظيمة دعم المجتمع الدولي .

لقد حدثت تطورات هامة عديدة خلال العام الماضي . فقد عمل اجتماع جاكارتا الثاني غير الرسمي الذي عقد في شباط/فبراير ، ومؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوتشيا ، على دفع عملية السلم الى الامام . وكان للتأييد الساحق الذي أبداه المجتمع الدولي للقرارات المقدمة من قبل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حول كمبوتشيا على مدى السنوات العشر الماضية تأثير هام في إحراز التقدم ، بحيث أننا على وشك أن نتوصل الآن الى تسوية لهذه المشكلة . وسيمثل الدعم المستمر الذي يقدمه المجتمع الدولي في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة عاملا أساسيا في التوصل الى حل سياسي حقيقي شامل ينهي محنة الشعب الكمبوتشي ويحقق سلما عادلا ودائما في هذا البلد . وستواصل سانت فنسنت وجزر غرينادين تأييدها لقرارات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حتى يتسنى إقرار سلم عادل ودائم في كمبوتشيا . ونحن نحث الدول الاخرى على أن تحذو حذونا . ولا يجوز أن نتخلى عن تأييد الشعب الكمبوتشي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا في هذه المرحلة الحاسمة .

السيد غبريل (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لما يزيد عن عشر سنوات ، أي منذ اعتماد القرار ٣٢/٣٤ ، والمجتمع الدولي يواصل شجبه لغزو كمبوتشيا واحتلالها من قبل القوات الاجنبية . ولا يزال هذا الانتهاك الصارخ للمبادئ الاساسية المقدسة المكرسة في ميثاق الامم المتحدة ، مما أدى الى مصاعب وفظائع يصعب وصفها ، يشير قلقنا بالنسبة للسلم والامن في المنطقة . ففي الواقع ، بلغ عدد اللاجئين والمشردين حدا ينذر بالخطر . كما ألقى ذلك بأعباء كبيرة على البلدان المجاورة ، وخاصة تايلند التي كان عليها أن تقدم ملجأ الى آلاف الكمبوتشيين الذين فروا من ظروف القمع والوحشية الناجمة عن الاحتلال الاجنبي .

ولهذا السبب ، سيواصل وفد غامبيا تأييد الرأي الذي أعربت عنه الجمعية العامة مرارا ومؤداه أن الغزو الفييتنامي يمثل استعمالا قاسيا وغير شرعي للقوة أدى الى المعاناة الجسيمة والموت والدمار في كمبوتشيا .

وعلى الرغم من الانسحاب المزعوم لهذه القوات في أيلول/سبتمبر الماضي ، من المؤسف أن تشير التقارير الصادرة عن دوائر مختلفة الى أن الحالة في كمبوتشيا ليست مرضية على الاطلاق . وفي هذا الصدد ، نود أن نكرر باهتمام وقلق كلمات الأمير نوردوم سيهانوك التي نقلها رئيس وزراء الحكومة الإئتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، السيد سون سان في الدورة الحالية للجمعية العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ عندما قال :

"إن فييت نام ، برفضها وضع انسحاب قواتها التام من كمبوتشيا تحت الرقابة الفعالة للأمم المتحدة ، وبمعارضتها تشكيل حكومة رباعية مؤقتة في كمبوديا قد تمكن الشعب الكمبودي من اختيار زعمائه في حرية وديمقراطية ، تؤكد بكل بساطة أنها لا تنوي على الإطلاق وضع نهاية لاحتلالها الاستعماري لكمبوديا أو للسياسة التي تقوم على ضم ذلك البلد الى اتحاد للهند الصينية ، تسيطر عليه هانوي" . (A/44/PV.10 ، ص ٧)

إن هذه الكلمات التي ردد صداها متكلمون عديدون اليوم في الجمعية العامة ، حتى بعد الانسحاب المزعوم للقوات الفييتنامية ، تصف لنا حالة لا تطاق . وعلاوة على ذلك ، نود أن نلفت الانتباه الى التقارير الواردة عن استمرار وجود آلاف الجنود الأجانب "كمستوطنين" في كمبوتشيا ومتخفين تحت أوصاف مختلفة وبادعاءات مختلفة .

وغامبيا ، شأنها في ذلك شأن بقية المجتمع الدولي ، لا تزال ملتزمة بمبدأ الانسحاب الكامل والنهائي من كمبوديا لكل فئات القوات الأجنبية تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها . ونرى أن هذا الانسحاب ، الذي يجري داخل الإطار المتوازن للتسوية السياسية الشاملة ، يجب أن يقوم على أساس حق شعب كمبوتشيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير مما يمهد الطريق لإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة غير منحازة لا تخضع لنفوذ أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي ولا تشكل تهديدا على أي من جيرانها في المنطقة ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

لذلك يكرر وفد بلدي مناشدته تحقيق تسوية نزيهة وعادلة في كمبوتشيا وتطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا دون مزيد من التأخير . تلك المنطقة التي تعرضت للكثير من المعاناة في العقود الأخيرة . ونحن على ثقة من أن الأغلبية العظمى للمجتمع الدولي تشاركنا رأينا ، كما نشعر بالامتنان لأن هذا الرأي يرد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورات متعاقبة وبأغلبية عظمى .

وبالرغم من المناخ الدولي المواتي بشكل عام لتخفيف حدة التوتر والتسامح المتبادل والذي نشعر جميعا إزاءه بالامتنان ، لا يفوتنا أن نظل يقظين عندما تنتهك بفظاعة المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية . ولهذا فإن غامبيا تعارض بحزم احتلال دولة لأخرى أيًّا كانت الحجة . كما أنها تقف موقفا ثابتا في احترامها لاستقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها . ولا تزال غامبيا ترفض رفضا تاما استعمال القوة الغاشمة أو السلطة المطلقة في تسوية المنازعات الدولية .

وبالاضافة الى ذلك ، نشارك وجهة النظر التي تقول إن المصالحة الوطنية الحقيقية بين جميع الكمبوديين ، بغض النظر عن ماضيهم أو ميولهم السياسية ، داخل إطار تشكيل حكومة رباعية انتقالية ، وجيش وادارة مؤقتين ، ستساعد على تعزيز السلم والأمن اللذين ما زالا مهددين تهديدا خطيرا في المنطقة . ونحن نرى أيضا أن دول المنطقة لن تتمكن من استجماع الارادة والعزم السياسيين اللازمين لاعادة تشكيل علاقاتها في نطاق أوسع إلا عن طريق تسوية تفاوضية شاملة . ويعمل ذلك على إعادة

توجيه اهتماماتها وطاقاتها صوب العمليات الهامة المتعلقة بإعادة البناء الوطني والتعاون الاقليمي .

ونحن على وعي أيضا بأن هناك كثيرين في العالم ممن قدموا مقترحات مسؤولة لتحقيق تغير في كمبوتشيا . وإننا نرحب بهذه الجهود والمبادرات بصفتها مساهمة مجدية في السعي العام الى تحقيق سلم دائم حقيقي . ومؤخرا ، في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ قام ممثلو الحكومة الإئتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، تحت قيادة الأمير سيهانوك ، بدعوة جميع الاطراف الى نبذ الضغينة والانضمام الى بذل جهود مخلصة تأييدا لقضية التحرر الوطني العادلة لشعب كمبوديا .

إن الجهود التي يبذلها أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ولا سيما في إطار اجتماعي جاكرتا غير الرسميين ، تشكل معلما هاما في السعي العالمي للتوصل الى تسوية سياسية متوازنة للمشكلة الكمبوتشية . وهذه المبادرات الجديرة بالثناء تساهم مساهمة كبيرة في تهيئة مناخ مناسب وإطار عريض للتفاهم المتبادل والثقة اللازمة بين جميع الأطراف المعنية .

وهناك جهود أخرى مماثلة أيضا تستحق دعمنا وإشادتنا بها . ونقصد بذلك المؤتمر الدولي بشأن كمبوديا الذي عقد في باريس من ٣٠ تموز/يوليه الى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ تحت الرئاسة المشتركة لاندونيسيا وفرنسا . ونرى أن هذا المؤتمر أحرز تقدما ملموسا في صياغة مجموعة متنوعة من العناصر اللازمة للتوصل الى تسوية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . ويحدونا الأمل الوطيد في أن تستأنف محادثات باريس في القريب العاجل للمساعدة في تحقيق تسوية سياسية تفاوضية شاملة تكفل المحافظة على المصالح المشروعة لجميع الاطراف وتمكنهم من التعايش السلمي في المنطقة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ولا تزال غامبيا أيضا تشجع كل الامكانيات المعنية ببذل الجهود البناءة من جانب الامم المتحدة في عملية السلام . وفي هذا الصدد نود أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام لتعزيز العملية الدبلوماسية وضمان الانعقاد العاجل للمؤتمر .

وكما هو الحال بالنسبة للصراعات الأخرى في العالم ، فإننا على وعي بالدور الهام الذي تقوم به الأمم لمتحدة في محاولة التوصل الى تسوية سياسية ملائمة لمسألة كمبوتشيا وفقا لمبادئ وأهداف الميثاق . وإننا نقدر تقديرا عميقا ، بصفة خاصة ، الجهود المبذولة لضمان سلامة المدنيين الكمبوتشيين الذين أجبروا على الالتجاء الى الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ورفاهتهم . ونأمل مخلصين في أن يواصل المجتمع الدولي الاستجابة بسخاء الى تقديم المساعدات الانسانية ومساعدات الإغاثة اللازمة لتخفيف معاناة اللاجئين الكمبوتشيين .

إن المصالح هنا تتجاوز المصالح الشخصية المحدودة . فالمبادئ السامية لحقوق الانسان ، التي ينطوي عليها الوضع ، يجب ألاّ تتعرض للخطر بسبب المكائد السياسية أو اللامبالاة التامة . إننا ، بإظهار الاهتمام الشديد بالآلاف من الكمبوتشيين المشردين الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم ، نساعد على رفع لواء حقوق الانسان للجميع والدفاع عنها .

إن وفد بلدي على استعداد دائم لدعم كل المبادرات المخلصة التي يمكن أن تحقق حوارا بناء واتصالات تبشر بالأمل بين أطراف الصراع . إن تقديمنا لقرارات تتفق وهذه الأهداف جزء من سجل هذه الدورة والدورات السابقة للجمعية العامة .

وختاما ، نود مرة أخرى أن نسجل تأييدنا لمشروع القرار المعروض علينا وتحفظاته بشأن عدم الاشراف على الانسحاب المزعوم للقوات الفييتنامية من كمبوديا وعدم وجود إطار لتسوية سياسية شاملة . ونؤكد من جديد أيضا تأييدنا لاشراف الأمم المتحدة على تسوية عادلة تأخذ في الاعتبار الحق الثابت للشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره . وأخيرا فإننا نعرب مخلصين عن تقديرنا للأمين العام والبلدان المانحة وكل من يواصلون تقديم المساعدة الكاملة ، لا سيما المساعدات الإنسانية لشعب كمبوتشيا البطل .

إن القيام بالأعمال اللائقة في هذه الحالة يعني الإخلاص لأنبل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأسماها . والتوصل الى حل عادل ودائم سيعزز قضية السلم الاقليمي والأمن العالمي . وهذا العمل يستحق تأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة .

السيدة فلوريس بيريدا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يأسف وفد كوبا لأن مناقشة هذا البند تجري مرة أخرى في ظل ظروف تماثل الظروف التي سادت في الأعوام السالفة ، مما يؤدي الى تجاهل الاحداث التي وقعت خلال العام الماضي كنتيجة منطقية لعملية المفاوضات التي بدأت بين بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا والأطراف الكمبوديين الاربعة .

وكنا نأمل أن تجري تغييرات جوهرية في منتصف هذه العملية بالنسبة لروح المناقشة وأسلوبها وأن يجري عرض مشروع قرار على الجمعية للنظر فيه ، لا يتجاهل الخطوات التي اتخذت بغية التوصل الى تسوية سياسية عن طريق المفاوضات للمشكلة الكمبودية . ولكن الواقع أن هذا لم يحدث ، مما لا يشجع ، بل ويعرقل عملية التفاوض التي تجري بين الأطراف المعنية .

إن المفاوضات التي بدأت في جاكرتا واستمرت دون التوصل الى اتفاق فوري أثناء انعقاد مؤتمر باريس المعني بكمبوديا ، قد مهدت الطريق اللازم للبدء في السعي الى تحقيق تسوية سلمية للمشكلة .

ويجب على الامم المتحدة أن تؤيد كل الجهود المبذولة من أجل السلام وأن تسهم في التأكد من أن الأطراف المعنية تواصل عملية الحوار والمفاوضات التي بدأت . إنه من الصعب أن نحقق هذا الهدف باعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم .

لا يستطيع أحد أن ينتقص من قدر الإسهام الهام الذي يعنيه انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا بالنسبة للحل السياسي للصراع الكمبودي ، إذ أنه يحل أحد جوانب الصراع الدولية ، ويعد إيذانا ببدء مرحلة جديدة في كمبوديا يلزم فيها أكثر من أي وقت مضى توفير الدعم الدولي لمنع الخمير الحمر من شن حرب أهلية بغية إعادة نظام بول بوت الدموي الى الحكم عن طريق ما يسمى باقتسام السلطة .

وفي القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز المعقودة في بلغراد ، أشار رؤساء الدول أو الحكومات الى اجتماعي جاكرتا غير الرسميين والى مؤتمر باريس بشأن كمبوديا ،

"حثوا جميع الأطراف المعنية على تكثيف جهودها ، وكذلك حركة عدم الانحياز وبصفة خاصة اللجنة التي شكلتها الحركة بشأن كمبوتشيا ، على مواصلة مساعيها للمساهمة في البحث عن حل سلمي في كمبوديا وإقرار السلم والحرية والحياد في المنطقة" . (A/44/551 ، ص ٤٣)

إن التقدم صوب التسوية الشاملة للصراع الكمبودي قد يستغرق وقتا وقد يكون محفوفا بالتعقيدات ، ولكن ثبت بعد عشر سنوات من الصراع أن سبيل المواجهة ليس بالسبيل السليم في الظروف الراهنة . أما الحوار والتفاوض فهما وحدهما الكفيلان بمساعدتنا على بلوغ ذلك الهدف ، وفي هذا السياق لا بد أن تضطلع الأطراف الكمبودية بدور أساسي في إعداد الحلول العملية للمشكلة . فهي وحدها التي تملك زمام مقدراتها ويجب أن تصوغ ذلك الدور دون ما تدخل من أي دولة أخرى .

وتناشد كوبا جميع الدول التي تربطها صلة بالمشكلة الكمبودية أن توقف العون العسكري المقدم للأطراف الكمبودية المتصارعة ، وأن تشجعها على وقف إطلاق النار فيما بينها وأن تساعدها على تحقيق المصالحة الوطنية التي تسعى اليها الدولة الكمبودية .

وتؤكد كوبا تأييدها لسياسة النوايا الحسنة التي تنتهجها بلدان الهند الصينية ، وتدعم بوجه خاص ، الدور الايجابي الذي تضطلع به دولة كمبوديا في محاولة لتشجيع العملية التفاوضية الجارية فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا والأطراف

الكمبودية الاربعة ، وترحب بالانسحاب الكامل الذي أتمته القوات الفييتنامية في أيلول/سبتمبر الماضي ، وترى فيه دليلا على الارادة السياسية لدى الحكومة الفييتنامية ، في الاسهام في حل عادل وشامل للصراع .

إن هذا هو الوقت المناسب لحل المشكلة الكمبودية بالسبل السياسية وإنها لمسؤولية الجميع أن يسهموا في تحقيق ذلك الهدف الذي تسعى دول المنطقة قاطبة الى بلوغه ، والذي برهنت بلدان الهند الصينية بالفعل على ارادتها السياسية لنيله فلنغتنم هذه الفرصة ولا ندعها تفلت من أيدينا .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أن نظرت الجمعية العامة ، خلال دورتها الماضية ، في البند المعنون "الحالة في كمبوتشيا" طرأت عدة تطورات هامة . ويجسد الكثير من تلك التطورات ما بذلته الأطراف المعنية من جهود كبيرة لايجاد تسوية للمشكلة بشتى أوجهها . فلقد رزح شعب كمبوتشيا لسنوات طوال تحت نير الاستعمار وكان ضحية للعبة القوى الدولية ، والأسوأ من كل ذلك أنه تعرض لعملية إبادة جماعية واسعة النطاق . وتبدى أمل متعاظم في أن يستطيع ذلك الشعب الآن تجاوز الماضي ، ويشرع في الإعمار والاصلاح والتنمية على الصعيد الوطني واضعا تلك المهمة وحدها دون ما عداها نصب عينيه . بيد أنه مما يبعث على شديد القلق أن يجد شعب كمبوتشيا نفسه ، على الرغم من التطورات الإيجابية ، مضطرا لمواصلة العيش في حالة من عدم الاستقرار يتسلط عليها التهديد المنذر بأوخم العواقب والمتمثل في تزايد لأعمال القتالية .

لقد كان بين الهند وبلدان الهند الصينية وبخاصة كمبوديا ، روابط ثقافية ودينية واقتصادية وطيدة للغاية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ . وما زالت آثار الروابط الثقافية القديمة بين الهند وكمبوديا ، لسعادتنا ، سليمة لم تمس ، وهي لا تقتصر على معابد انغكور وات البديعة ، وفي العصر الحديث ، كان من الطبيعي أن تنحاز الهند بتعاطفها مع بلدان الهند الصينية نظرا للميراث المشترك من الحكم الأجنبي ، ولإيماننا الواحد بعدم الانحياز وتطلعاتنا المشتركة الى التقدم والتنمية .

ولذلك ، من الطبيعي أن تشعر الهند بقلق شديد إزاء الحالة في كمبوديا ، وأن تؤيد وتشجع جميع الجهود الجادة الرامية الى ايجاد تسوية شاملة ودائمة في ذلك البلد .

ومن بين تلك الجهود ، الحوار المستمر تحت إشراف اجتماعي جاكارتا غير الرسميين والاجتماعات الثنائية بين الأمير سيهانوك ورئيس الوزراء هون سن ، ومبادرات حركة عدم الانحياز . فقد توج الاهتمام والجهد الدوليان بمبادرة كبرى من حكومتي فرنسا واندونيسيا . فقد اجتمع ، في باريس ، في آب/أغسطس الماضي ، تسعة عشر بلدا ، بما فيها بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، ورئيس حركة عدم الانحياز ، وبعض البلدان الاخرى ومن بينها بلدي . وحضر المؤتمر مختلف المجموعات المهتمة في كمبوديا . وسبقته مشاورات واسعة النطاق وتخطيط متأن . وقد أعد المؤتمر ذاته بحيث يتيح للأطراف المعنية قدرا كافيا من الزمن والفرص لوضع العناصر الاساسية للأبعاد الداخلية التي يمكن أن تشكل بعدئذ إطار التسوية السياسية الشاملة . وكان من دواعي سرور الوفد الهندي في مؤتمر باريس أنه أسهم في هذه المحاولة الجماعية الهامة . ونحن نشارك الجميع الشعور بخيبة الأمل لأنه لم يتسن حتى الآن تحقيق تسوية شاملة . بيد أن مؤتمر باريس أحرز تقدما في تحديد ووضع طائفة عريضة ومتنوعة من العناصر الضرورية لبلوغ تسوية شاملة للصراع المأساوي في كمبوديا . وفضلا عن ذلك ، سوف يبدأ رئيسا المؤتمر ، في غضون ستة أشهر ، مشاورات مع المشاركين فيه بغية عقده مرة أخرى .

وفي حين تتواصل المشاورات لتهيئة المجال لبذل محاولة أخرى من أجل إعداد تسوية ، تجدر الاحاطة بتطور آخر ذي مغزى ايجابي كبير . إذ أتمت حكومة فييت نام انسحاب قواتها غير المشروط من كمبوتشيا في الموعد المقرر . وكانت فييت نام قد أعلنت في نيسان/ابريل أنها تفضل سحب قواتها في إطار تسوية شاملة ، ولكنها ستنسحب حتى مع عدم وجود تلك التسوية . ويجوز أنه لم يتم التحقق من الانسحاب في ظل أي اشراف أو رقابة دولية ، ولكن هل كان من الأفضل للمجتمع الدولي ألاّ تسحب فييت نام قواتها بدعوى عدم وجود حل شامل ؟ الواقع أنه ما من أحد يستطيع الطعن في حقيقة

الانسحاب ، الذي شهده عدد كبير من المراقبين المستقلين ، من بينهم ممثلون عن بعض الحكومات ووسائط الإعلام . وتقول صحيفة فاينانشيال تايمز ضمن ما تقول في مقال افتتاحي نشر في عدد ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ - أي عدد أمس -

"على الرغم من أنه لم يتسن مراقبة الانسحاب على نحو سليم ، فإن معظم البلدان ، بما فيها بريطانيا ، تقر أن جميع الوحدات القتالية الفييتنامية عادت الى ديارها" (فاينانشيال تايمز ، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ٢٤) .

ولا يمكن ، في هذا الصدد ، إنكار إسهام هذا الانسحاب في السعي الى تسوية سياسية شاملة .

إن ما نحن بحاجة إليه الآن هو استكمال المسيرة لتحقيق التسوية الشاملة التي كثر الحديث عنها بالوسائل السياسية . أما البديل لذلك فهو مواصلة وتصعيد الأعمال الحربية والعنف والنزاع في كمبوديا مع الانعكاسات الحتمية لذلك كله عبر الحدود الوطنية ، وما يلازمه من خطر التوسُّع والتحوُّل الى محرقة ذات أبعاد أكبر .

لقد دعا الأمين العام ، في تقريره عن أعمال المنظمة ، وفي تقريره الذي تلا ذلك بشأن الحالة في كمبوديا ، إلى تركيز الاهتمام الآن على منع إعادة نشوب القتال ، بنتائجه التي يمكن التنبؤ بها ، والشكوك التي ينطوي عليها بالنسبة لجميع الأطراف المعنية . ووفد بلادي يشاطره الرأي تماما في أنه لا يمكن أن يوجد حل عسكري ، وأنه ينبغي بذل كل الجهود لتجنيب الشعب الكمبودي المزيد من سفك الدماء والمعاناة . وينبغي أن تكون الأولوية الأولى هي وقف إطلاق النار والتدابير الملازمة للمحافظة عليه وأن تستمر في نفس الوقت المشاورات من أجل التسوية السياسية .

ولا يزال وفد بلادي يؤيد وجهة النظر القائلة بأن مسألة كمبوديا ينبغي تناولها على جبهتين . الأولى ، كما سبق أن قلت ، هي إطار البحث عن سلام دائم في الهند الصينية بشكل خاص ، وفي جنوب شرقي آسيا بشكل عام . والمطلوب هو نهج متوازن يراعي أمن جميع بلدان المنطقة والقضاء على جميع أنواع التدخل الخارجي . فالعناصر الأساسية لأي سلام دائم هي التسوية السياسية الشاملة دون اللجوء إلى الوسائل العسكرية ، ووقف التدخل الخارجي والمساعدة العسكرية الخارجية وعدم العودة إلى سياسات الإبادة الجماعية والأعمال الوحشية . إن كمبوديا ينبغي أن تكون بلدا ذا سيادة ومستقلا ومحايدا وغير منحاز ، يعمه السلام في داخله ومع جيرانه . وذلك يقتضي استبعاد أي وجود عسكري أجنبي في كمبوديا . وقد أصدرت الجمعية الوطنية لكمبوديا إعلان الحياد الدائم الذي يتضمن تلك المبادئ .

يوجد بين الحكومات والرأي العام العالمي بأسره رفض متزايد لفظائع الإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام بول بوت ضد أبناء وطنه ، وهي فظائع هلك فيها أكثر من مليون شخص في وقت قصير يقل عن ٤ سنوات . وقد دعا الأمين العام بحق إلى :

"اعتماد تدابير لضمان عدم العودة الى سياسات وممارسات الفترة ١٩٧٥-١٩٧٨ التي أُدينت عالميا" (A/44/670 ، الفقرة ٣١) .

وأود أن أبرز إشارة الأمين العام إلى التاريخين : من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ .

وقد ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" في مقال افتتاحي يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ما يلي :

"ليست هناك صيغة سحرية ، لكن الشيء الاساسي الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار دائما عند النظر في مسألة كمبوديا هو الأولوية المطلقة لاستبعاد الخمير الحمر القتلة"

والمسألة الثانية تتعلق بالحاجة الماسة إلى الجهود الوطنية والتأييد الدولي من أجل أعادة بناء - وإن شئتم إعادة بعث - كمبوديا . ولقد عملت كمبوديا بجد في السنوات الاخيرة نحو الانتعاش الاقتصادي وإعادة البناء السياسي والاجتماعي . وقد دعمتها في هذا قطاعات واسعة من المجتمع الدولي ، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ، بتقديم مساعدة إنسانية للاجئين والمدنيين النازحين عبر الحدود التايلندية الكمبودية .

وموقف وفد بلادي من مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة تحدده الاعتبارات التي أبرزتها توا . وقد كنا نأمل هذا العام في مشروع قرار يُظهر بشكل أوفى روح التصالح والحوار البناء التي أدت إلى اجتماعي جاكارتا غير الرسميين والى انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا . وقد كان يسرنا أن نشارك في جهود حقيقية للتوصل الى توافق الآراء والتصالح والتسوية السياسية الشاملة . فمشروع القرار يحتوي على عناصر لتعزيز تلك الأهداف ، ولكن يؤسفنا ، في الوقت نفسه ، أن نلاحظ أنه يتضمن أحكاما تعد ، في رأي وفد بلادي ، متناقضة مع هدفنا المشترك الخاص بإيجاد تسوية سياسية شاملة . وفضلا عن ذلك ، فإنه لا يتناول بالشكل المناسب المسألة ذات الأولوية القصوى ، وهي منع تصعيد الأعمال الحربية في كمبوديا .

ولذلك لن يتمكن وفد بلادي من التصويت لصالح مشروع القرار . ومع هـذا أود أن أؤكد أن هذا لا يعني على الإطلاق التراجع عن تأييدنا الحار لجميع الجهود الدبلوماسية والسياسية لإيجاد حل سلمي سياسي مبكّر لمسألة كمبوديا .

واسمحوا لي بأن أختتم بياني باقتباس مختصر مما قاله وفد بلادي في مؤتمر باريس :

"لقد دامت مأساة كمبوديا لوقت طويل ... ويجب أن نسعى إلى إزاحة غشاوة سوء الفهم القاتمة وأن تتخطى حواجز الاحكام المسبقة على الآخرين . إن بناء السلم وتوسيع مجالات الاتفاق أكثر أهمية من أي شيء آخر . ألا ينبغي لنا أن نضمن أن مستقبل كمبوديا لم يعد يعتمد بعد الآن على الماضي ؟ إن ما نحن بحاجة إليه هو حسن النيَّة والتفاهم" .

السيد غروندال (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن اجتماعنا هذا الذي يتميز بالتحسُّن السريع لآفاق السلام في العديد من أنحاء العالم يجب أن يركز على الجهود المتجددة لتعزيز حل مشكلة كمبوتشيا ، بتسوية سياسية دائمة . لقد انتظر الشعب الكمبوتشي طويلا من أجل السلام والاستقلال ، وتحمل من أجل ذلك آلاما لا توصف .

وكان من دواعي خيبة الأمل أن مؤتمر باريس لم يستطع التوصُّل إلى التسوية المأمولة ، رغم إحراز بعض التقدم في تحديد مختلف العناصر الضرورية . ومن المأمول أن يعقد المؤتمر قريبا ، بعد مزيد من المشاورات بين المشاركين فيه ، وأن يبذل كل جهد ممكن في سبيل التوصُّل إلى النتائج التي تمس الحاجة إليها .

ومن حسن طالعنا أن دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أخذت زمام المبادرة بشأن هذه المسألة الصعبة ، هنا في الأمم المتحدة كذلك على ساحتها الداخلية . فقد دعت جميع الأطراف المعنية الى تكثيف الجهود وبسرعة لضمان حل المشكلة الكمبوتشية عن طريق تسوية سياسية شاملة للحيلولة دون وقوع أعمال حربية أخرى ، ولمنع المزيد من الخسائر في الأرواح وفي معاناة الشعب الكمبوتشي ، ولضمان استقلال كمبوتشيا وسيادتها

وسلامتها الاقليمية وحيادها ووضعها غير المنحاز - والأهم من ذلك - ضمان عدم عودة سياسات وممارسات نظام بول بوت المدانة عالميا إلى الابد .

وفي أعقاب التسوية السياسية ، من الاهمية بمكان أن تكشّف البرامج الدولية لمساعدة كمبوتشيا للتعجيل بإعادة بناء اقتصاد البلاد ، ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، على أقل تقدير ، إلى مستوى مساو للتنمية في الدول الأخرى في المنطقة .

تشارك ايسلندا في تقديم مشروع القرار المتعلق بالحالة في كمبوتشيا ، وتعتقد أن مشروع القرار هذا يوفر أفضل حل للمشكلة الكمبوتشية لأنه يطالب بتسوية سياسية شاملة ، وبالاعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به الامم المتحدة في هذا الصدد ، وبحق الشعب الكمبوتشي غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وهو الحق الذي ينبغي أن يسمح لهذا الشعب بممارسته عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية تجري تحت اشراف دولي .

ونعتقد أن المجتمع الدولي مسؤول تجاه الشعب الكمبوتشي عن أن تكفل أية تسوية سياسية يمكن التوصل اليها عدم عودة سياسات الخمير الحمر التي أدينت في الماضي القريب على نطاق عالمي .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

في هذه الساعة المتأخرة ، أعتقد أن تخلي الممثلين عن ارتباطاتهم الشخصية والبقاء هنا والاستماع الى عدد كبير من البيانات التي تقدم نفس وجهات النظر ، بأساليب مختلفة ، خير شاهد على التزام شعوب العالم بالسلم والامن والاستقرار والرخاء والسعادة للجميع . ومن دواعي السرور أننا ننشد معا اقرار السلم الحقيقي في العالم . وقد أقام أطفالنا الدليل على ذلك في اليومين الماضيين عندما اجتمعوا في مؤسسة الامم المتحدة للطفولة ليخبروا آباءهم والراشدين الآخرين في العالم أنه لا توجد أية حدود بين الشعوب ما لم نقم نحن أنفسنا - العالم الراشد - ببناء هذه الحدود . ولذلك تقع على عواتقنا مسؤولية ازالة هذه الحدود وأن تتشابك أيدينا ونغني معا من أجل الرفاهية والسلم والامن في العالم .

واسمحوا لي أن أعرب في البداية عن تقدير وفدي للجهود التي يبذلها الامين العام وأن أشيد به لتقريره الشامل (A/44/670) بشأن الحالة في كمبوتشيا .

وتوفر مناقشة الحالة في كمبوتشيا للجمعية العامة الفرصة لتقييم الجهود السياسية والدبلوماسية الجارية ، وأن تتخذ الإجراء المناسب للاسهام على نحو فعال في تحقيق حل سياسي شامل للصراع في كمبوديا .

وقد ظلت القضية الكمبوتشية على جدول أعمال الجمعية العامة في السنـــوات العشر الماضية ، ويبدو أن هناك بعض الامل في وضع حد لآلام الشعب الكمبوتشـــي ومعاناته . وقد شهدنا في الاثنى عشر شهرا الماضية عددا من المبادرات الدبلوماسيـــة الهامة بشأن كمبوتشيا ، وبصفة خاصة اجتماع جاكرتا غير الرسمي الثاني المعقود فـــي شباط/فبراير ، والمؤتمر الدولي المعني بكمبوديا المعقود في باريس في آب/أغسطـــس . كذلك فإن الرحلات المتعددة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام الى بلـــدان المنطقة للتشاور بشأن الحالة في كمبوتشيا أعطت زخما اضافيا . وكانت هذه المبـادرات بالتأكيد تطورات ايجابية أوجدت قوة دفع ينبغي أن يستفيد منها المجتمع الدولي .

ونحن نعرف أن مؤتمر باريس أكد على الحاجة الى تسوية سياسية شاملة فـــي كمبوديا بغية تحقيق سلم عادل ودائم لكمبوديا ولشعبها . وتعتقد بابوا غينيـــا الجديدة أن انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوديا شرط أساسي لتسهيل حصول الشعـــب الكمبوتشي على حقه المقدس في أن يقرر مصيره بنفسه ، وأن التحقق من انسحاب كـــل القوات الأجنبية من كمبوديا شرط لا غنى عنه ولئن كنا نرحب في هذا الصدد بالاشـــارات التي أبدتها فييت نام بأنها احترمت التزامها بسحب جميع قواتها من كمبوديا فـــي أيلول/سبتمبر من هذا العام ، فإن هذا الانسحاب لم تتحقق منه أية آلية رقابة دوليـــة تحظى بالمصداقية .

وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أيضا أن مؤتمر باريس توصل الى توافق حقيقي فـــي الآراء بأن الامم المتحدة يجب أن تضطلع بدور رئيسي في أية عملية للتسوية . وهذا أمـر يبشر بالخير لأن الامم المتحدة تتمتع بالمكانة الرفيعة وبالسلطة والخبرات اللازمـــة التي تمكنها من الإشراف على آلية رقابة دولية فعالة غير متحيزة تتمتع بالمصداقيـــة في كمبوتشيا .

لقد نجحت الامم المتحدة في ترجمة القدر الذي ظهر من توافق الآراء السياســـي الى زخم لتسوية الصراعات الاقليمية . وتمكنت أيضا من استخدام التعبيـــر عـــن هـــذه

الارادة السياسية الجديدة في تسهيل عملية وقف عدد من هذه الصراعات ، واستطاعت أيضا أن توفر للأطراف المساعدة غير المنحازة المطلوبة لصنع السلم وصيانته .

وتعتقد بابوا غينيا الجديدة اعتقادا راسخا أن التأييد السياسي والمادي والمعنوي الذي يقدمه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ضروري لأية تسوية تفاوضية للصراع الكمبوتشي . فهؤلاء الأعضاء لا يمثلون فقط دولا رئيسية لها تأثير مباشر قوي على الأطراف المشتركة في الصراع ، بل انهم أيضا يؤيدون هذه الأطراف المتحاربة . ولو أنهم أوقفوا فقط التدفق المتزايد للأسلحة في كمبوديا وفي أماكن أخرى ، لأمكننا أن نشهد نهاية قريبة للصراع .

وترحب بابوا غينيا الجديدة بالحوار الجاري بين بيجنغ وموسكو بشأن الصراع الكمبودي . فهو خطوة في الاتجاه السليم ولذلك يجب تشجيعه . ومع ذلك ، نحن نحث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على البدء في حوار نشط بخصوص مصالحهم الخاصة في كمبوديا بغية التوصل الى حل لهذا الصراع الذي طال أمده .

وإننا نناشد بالمثل جميع أعضاء الأمم المتحدة دعوة الدول الرئيسية التي تقدم الدعم المالي أو الاسلحة الى المتحاربين في كمبوديا الى الاتفاق في الرأي على السلم . إن التغيير الحاصل في المناخ الدولي والذي بدأه الزعيم السوفياتي ، ميخائيل غورباتشوف ، له أهمية بالغة في التوصل الى توافق في الآراء على توطيد السلم في كمبوديا ويوفر أساسا راسخا له .

كما أننا نحث مختلف الفئات في كمبوديا على السعي الى السلم والمصالحة الوطنية . وتوخيا لذلك يجب عليها أن تكون على استعداد لقبول حل وسط . وثمة توافق دولي في الآراء على أن سمو الأمير نوردوم سيهانوك يتمتع بالقدرة والسلطة المعنوية اللازمتين للتوفيق بين أطراف الشعب الكمبوتشي . ولذلك يتعين على جميع الأطراف الكمبوتشية أن تدعم سمو الأمير من أجل تحقيق هدف التصالح الوطني . وتعتقد بابوا غينيا الجديدة بأن زعماء مختلف الفئات يدينون لأنفسهم ولشعبهم ولبلادهم بتسوية خلافاتهم وإعادة السلم الى كمبوتشيا . فالشعب الكمبوتشي جدير بأن تتاح له الفرصة لممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحقيق التنمية .

وربما ينظر إلينا على أننا نتغاضى عن سياسات وممارسات نظام بول بوت التي أُدينت عالميا . لكننا نعتقد أنه ينبغي للكمبوتشيين ، وللكمبوتشيين وحدهم ، أن يقرروا من يحكمهم . وإن اتباع أي سبيل آخر لن يؤدي إلاّ الى إطالة بؤس شعب كمبوتشيا ومعاناته .

وستواصل بابوا غينيا الجديدة تأييدها للجهود التي تبذلها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والبلدان الأخرى ، مثل فييت نام ، من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة الكمبودية . ويعبر مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة عن رأي المجتمع الدولي

بخصوص الحالة في كمبوديا . ولذلك فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالتوصل الى تسوية شاملة لهذه المشكلة . ونحث المجتمع الدولي على أن يحذو حذونا وأن يؤيد مشروع القرار المعروض الآن على هذا المحفل .

وتثني حكومة بابوا غينيا الجديدة بالغ الثناء على عمل وكالات الامم المتحدة المتخصصة والمنظمات الطوعية مثل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومؤسسة الامم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر على البرامج التي وضعتها لتقديم المساعدة الانسانية وإقامة المخيمات لآلاف الاشخاص المشردين سواء في كمبوديا أو في تايلند .

كذلك نشيد إشادة خاصة بحكومة مملكة تايلند . فهي تواصل طواعية ، على الرغم من أن مواردها قد استنفدت الى أقصى حد ، تحمل الضغوط الناجمة عن وجود العديد من المشردين الكمبوتشيين في أراضيها ، وتضمن لهم الحماية والأمن . وهي تسهم في الوقت ذاته إسهاما بنّاء في الجهود الاقليمية والعالمية من أجل إيجاد تسوية سلمية قابلة للاستمرار لهذه المشكلة .

لقد أيدت الحكومات المتعاقبة في بابوا غينيا الجديدة عمليات إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ وفي آسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا وفي كل مكان آخر من العالم . ونعتقد أن هذا الوضع القائم في كمبوديا ينطوى على حالة استعمارية . ولذلك فاننا نحث المجتمع الدولي على أن يعرب عن تأييده الكامل لتسوية سياسية شاملة للحالة في كمبوتشيا ولحق شعبها في تقرير المصير .

وفي الختام ، تود بابوا غينيا الجديدة أن تؤكد من جديد أن الصراع في كمبوتشيا لا يزال يمثل بالنسبة لبلدان منطقة آسيا الواقعة على المحيط الهادئ مصدرا للقلق العميق ، لانه يشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة . ولا يمكن ضمان استقرار منطقة آسيا الواقعة على المحيط الهادئ إلاّ عندما يستتب السلام في ربوع كمبوتشيا وتحترم حقوق شعب كمبوتشيا عالميا .

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٠